جامعة المنوفية
كلية التربية
قسم أصول التربية

قـــراءات في اقتصاديات التعليم

دكتور
جمال على الدهشان
استاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية - جامعة المنوفية

٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قالوا سبحنك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم . ﴾

الآية " ٣٢ " سورة البقرة

﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا و اغفر لنا و ارحمنا أنت مولنا فانصرنا على القوم الكفرين. ﴾

الآية " ٢٨٦ " سورة البقرة



فصل تمهيدي

اقتصاديات التعليم

المفهوم، ومجالات البحث

- مقدمة
- تعريف علم اقتصاديات التعليم.
- مجالات البحث في اقتصاديات التعليم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

علي الرغم من اعتقاد البعض أن الإيمان بقيمة التعليم ودوره في حياة الفرد والمجتمع وليد العصور الحديثة، إلا أن النظرة الفاحصة والمحللة تشير إلي أن الاعتقاد في قيمة التعليم ودوره في حياة البشر ليس أمراً جديداً إنما هو أمر معروف وواضح منذ أقدم العصور فأفلاطون في كتابه المشهور "الجمهورية" تناول التعليم علي أساس قيمته في إعادة بناء المجتمع، كما كانت الكثرة الغالبة من الكتابات التربوية تشيد بقيمة التعليم علي أساس فاعليته في النمو الإنساني بما يزود به الإنسان من آفاق معرفية جديدة، تسهم في تحقيق النمو الإنساني، وعن هذا الطريق يحدث الضرورة النمو المجتمعي، هذا بالنسبة لقيمة التعليم بصفة عامة، أما بالنسبة لقيمة التعليم الاقتصادية فعلي الرغم من أنها كانت مدار البحث والدراسة في العقود القليلة الأخيرة تعبيراً عن دوره كاستثمار – حيث يرجع كثير من الباحثين الميلاد الرسمي لاقتصاديات التعليم إلي عام ١٩٦٠- فإن هذا لا ينفي وجود مظاهر هنا وهناك متفاوتة الدرجة ومتباينة القيمة لقدر من الوعي بهذه الوظيفة الاقتصادية، نذكر منها ما شهده التعليم في مصر في أوائل القرن التاسع عشر علي يد محمد علي، فما كانت مصر تخلو في تلك الفترة من بعض مؤسسات التعليم ومعاهده وعلي رأسها الأزهر، وكانت قيمة التعليم السائد في نظر الناس أنه يعين الفرد المسلم علي أن يحظى بجنه الله في عالم ما بعد البعث في الحياة الآخرة، ولكن محمد علي أراد تعليما يعين الفرد علي أن يحظى بجنة الوطن في هذه الحياة الدنيا، وهذا لا يتأتى إلا ببناء قوة مادية وتلك بدورها لا تجئ عن طريق

العلوم الشرعية، وإنما عن طريق العلوم الطبيعية والرياضية فضلا عن العلوم والفنون العسكرية، بما يشير إلي الوعي بالقيمة الاقتصادية للتعليم ودوره في تنمية المجتمع وتقدمه، كذلك ظهرت بعض الكتابات التي تحدثت مباشرة عن القيمة الاقتصادية للتعليم ودوره في الاستثمار، ونشرت في مجلات الأستاذ والوقائع المصرية والسياسة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

والواقع أن دراسات عديدة أشارت إلي أن اقتصاديات التعليم مجال قديم وحديث في نفس الوقت، فلقد حظى التعليم منذ القدم باهتمام عديد من المتخصصين البارزين في الاقتصاد أمثال آدم سميث. A. Smith والفريد مارشال A. Marshal وغيرهم، ولقد ركز هؤلاء علي أهمية نمو المعارف والمهارات البشرية من خلال العمليات التربوية، وألمحوا إلي أن ذلك يسهم في تنمية الاقتصاد، فلا شك أن إثراء قدرات الفرد واستعداداته من خلال التعليم يؤدي إلي زيادة قدراته الإنتاجية بل زيادة قدراته علي التعامل مع البشر بعامة، وعلي الرغم من هذه الإرهاصات البعيدة، إلا أن مجال اقتصاديات التعليم باعتباره علما له نظرياته ومجالاته المميزة والجديرة بالدراسة – لم يتضح إلا حديثا حيث يجمع المتخصصون علي أن بداية الستينات من القرن العشرين هي بداية هذا العلم، علي الرغم من جذوره التاريخية البعيدة.

لقد حظي علم اقتصاديات التعليم باهتمام الاقتصاديين في البداية، ثم انضم إليهم بعد ذلك التربويون وغالباً ما نجد اختلافات بين الاقتصاديين والتربويين في معالجتهم للتربية، فالاقتصاديون يركزون عادة وبشكل بارز علي ما هو اقتصادي، لاسيما الماديات، أما التربويين فيضيفون غالباً إلي ذلك أموراً أخرى، منها الجوانب الاجتماعية والنفسية وغيرها.

تعريف علم اقتصاديات التعليم :-

إذا كان علم اقتصاديات التعليم قد جاء ثمـــرة التفـــاعل بيـــن علمـــي الاقتصاد والتربية، فإن التباينات بخصوص مفهوم كل منهما - خاصة التربيـــة باعتبارها عملية اجتماعية ثقافية محدودة بعوامل الزمان والمكـــان - قـــد أدت إلي تباينات أخرى في تعريف أحد الفروع، فالاختلافات بخصوص منبعي علـــم اقتصاديات التعليم ولاسيما المنبع التربوي أدت إلي اختـــلاف العلمـــاء حـــول تعريفه، وقد تمثل هذا الاختلاف في اتجاهين:

الاتجاه الأول: العزوف عن تقديم تعريف لهذا العلم :-

حيث فضل بعض الباحثين في هذا المجال عدم إعطاء تعريـــف لعلـــم اقتصاديات التعليم، واكتفوا بعرض مجالات البحث فيه، علي افتراض أن يلـــم القارئ بفكرة عن مفهوم هذا العلم من خلال دراسته لمجالات البحث فيه، فعلـــم اقتصاديات التعليم هو ما يدرسه العلماء والمتخصصين في هذا العلـــم، ومـــن هـــؤلاء جـــون فـــيزي J. Vaizey، وودهول Woodhall، وبلـــوج Blaug وسكاروبولس Psacharopulos، ومارتن كارنوي Marlin carnony.

الاتجاه الثاني: تعريف علم اقتصاديات التعليم استناداً لتبني تعريفاً معيناً للاقتصاد وآخر للتربية :

ومن أصحاب هذا الاتجاه كون Cohn والـــذي يـــرى أن اقتصاديـــات التعليم هو دراسة كيفية قيام الأفراد والمجتمعات بعملية الاختيـــار - باســـتخدام النقود أو دون استخدامها - من أجل توظيف الموارد الإنتاجيـــة المحـــدودة أو النادرة - خاصة من خلال التعليم الرسمي - لإنتاج متواصـــل عـــبر الزمـــن

لأنواع متعـددة مـن التدريـب، وتنميـة المعـارف والمـهارات والأفكـار والشخصية...الخ، وتوزيع كل ذلك في الوقت الحاضر وفي المستقبل بين أفراد المجتمع وجماعاته المختلفة، وعليه فاقتصاديات التعليم تتعلق أساساً بـالجوانب التالية:

أ- عملية إنتاج التعليم.

ب- توزيع التعليم بين الأفراد والجماعات المتنافسة.

جـ- كمية الأموال التي يجب أن ينفقها المجتمع (أو أي مـن أفـراده) علـى الأنشطة التربوية، وأي أنواع من الأنشطة يجب اختيارها.

- كذلك يعرف محمد أحمد الغنام علم اقتصاديات التعليم بأنه العلـم الـذي يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية مالياً وبشـرياً وتكنولوجيـاً وزمنياً، من أجل تكوين البشر (بالتعليم والتدريب) حاضراً ومستقبلاً، ومـن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين، عقلاً وعلماً ومهارة وخلقـاً وذوقـاً ووجدانا وصحة وعلاقة في المجتمعات التي يعيشون فيها.
- ويتفق مع التعريف السابق محمود عباس عابدين والذي يعرفه بأنـه ذلـك العلم الذي يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية بشـرياً وزمنيـاً ومالياً وتكنولوجياً، من اجل تكوين البشر (بالتعليم والتدريب) تكويناً شـاملاً متكاملاً حاضراً ومستقبلاً، فردياً واجتماعياً، ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين.

ويتفق الباحث مع تعريف محمود عابدين نظراً لأنه يتسم بعديد من السمات الإيجابية من أبرزها :-

١- يركز التعريف علي ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد التعليمية علي اختلاف أنواعها، وهو مطلب حيوي لكل دول العالم لاسيما النامي منها، بعد زيادة نفقات التعليم إلي حد فاق إمكانات أغلب الدول.

٢- يؤكد التعريف أن لكل هدف عدة طرق لتحقيقه، وعلينا اختيار أفضل الطرق، وفقاً لمعايير مقبولة ومناسبة لكل دولة علي حدة، مثل التكلفة، الوقت، الجهد، الموارد والإمكانات البشرية.

٣- يركز هذا التعريف علي هدف سام، وهو بناء البشر وتكوينه بناء شاملا متكاملاً، وهو ما يكسب هذا العلم صفة إنسانية، ولا تجعله مجرد علم تجاري، يركز في التعليم علي عائده النقدي (المادي) ويهمل باقي الجوانب، وهو بذلك يرد علي هؤلاء المعارضين له بحجة أنه يركز - في اعتقادهم - علي العائد المادي ويهمل بقية الجوانب الإنسانية.

٤- يؤكد التعريف علي التكامل بين التعليم والتدريب سواء أثناء الدراسة وبعدها في مجال العمل، حيث تشير الدراسات إلي مواكبة التدريب للتعليم ووجوب التركيز علي التدريب أثناء العمل لمقابلة التغيرات في المهن، فهذا التكامل فرضه تزايد وقع الانفجار المعرفي والتكنولوجي، واضطرار عديدة من العاملين لتغيير وظائفهم بشكل جزئي أو كلي، ولأكثر من مرة خلال حياتهم المهنية، تجنباً لاحتمالات البطالة.

٥- يتكامل البناء الفردي والبناء الاجتماعي ضمن هذا التعريف، دون تضحية بأي منها علي حساب الآخر.

٦- لا يغفل التعريف المستقبل ومحـاولات تطويـره، فـي إطـار اهتمامـه بالحاضر.

مجالات البحث في اقتصاديات التعليم:-

إن الدارس لواقع الدراسات في مجال اقتصاديات التعليم يتضح له تعدد وتعمق الأبحاث في هذا المجال بشكل واضح منذ أوائل الستينات مـن القـرن العشرين، حتى غداً هذا العلم واضحاً نسبياً في مجالاته ونظرياته، وقد تمثلـت أبرز مجالات هذا العلم في المحاور التالية:-

١- العائد التعليمي، تطور البحث فيه، مفهومه وجوانبه، صعوبـات قياسـه، طرق قياس القيمة الاقتصادية للتعليم.

٢- تكلفة التعليم وما يرتبط بها من محاولات حديثة لخفض التكلفة، من خـلال تناول مفهوم التكلفة، أسباب الزيادة فيها، والمداخـل المختلفـة لخفضـها سواء من خلال خفض كلفة الوحدة، أم من خلال زيـادة كفـاءة التعليـم وإنتاجيته.

٣- تمويل التعليم وما يرتبط به من محاولات إيجاد مصادر بديلة لتمويله.

٤- مجالات أكثر حداثة مثل دراسات العدالة، ودوال الإنتاج، وتحليل الكلفـة الفعالية، واقتصاديات الجودة التربوية.

وسوف نتحدث بالتفصيل عن كل مجال من هذه المجالات في الفصـول التالية.

المراجع

١- حامد عمار: **في اقتصاديات التعليم**. مركز تنمية المجتمع في العالم العربي- سرس الليان- ١٩٩٤.

٢- سعيد إسماعيل علي: **مقدمة الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس- المجلد ١٦- دراسات في اقتصاديات التعليم وتخطيطه**- دار الفكر العربي- القاهرة- ١٩٩٠.

٣- محمد أحمد الغنام: المدرسة المنتجة: رؤية للتعليم من منظور اقتصادي واسع- **التربية الجديدة**- العدد ٢٩- السنة العاشرة- مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في البلاد العربية- ١٩٨٣.

٤- محمود عباس عابدين: **علم اقتصاديات التعليم الحديث**- الدار المصرية اللبنانية- القاهرة- ٢٠٠٠.

الفصل الأول

عوائد التعليم

تطور البحث، المفهوم، صعوبات القياس، طرق قياس قيمتها الاقتصادية

- صعوبات قياس عوائد التعليم.
- طرق تقسيم عوائد التعليم.
- العائد التربوي علي الفرد والمجتمع.
- طرق قياس العائد الاقتصادي للتعليم.
- مراجع الفصل الأول.

تطور البحث، صعوبات القياس، جوانبها، طرق قياس قيمتها الاقتصادية

علي الرغم من الإيمان بقيمة التعليم وضرورته، فقد نظر إليه قديماً– بخاصة من جانب الاقتصاديين – علي أنه مجرد خدمة تقدم للأفراد، دون انتظار عائد من ورائها، وأن الإنفاق عليه استهلاك Consumption لا عائد كبير منه، وفي الوقت نفسه نظراً إلي الإنفاق علي بناء المصانع واستصلاح الأراضي– وغيرها من الأمور المادية علي أنه إنفاق استثماري Investment في جملته نظراً لسرعة العائد منه وضخامته في معظم الأحيان، ومن هنا توجهت معظم الميزانيات في الماضي إلي الجوانب أو القطاعات المادية، وأهمل التعليم إهمالاً كبيراً، إلا أنه مع تراكم الخبرة الإنسانية واستيعاب مدلولاتها وتقدم الدراسات الاقتصادية والتربوية، اتضح أن ثمة فروقاً جوهرية بين المتعلم وغير المتعلم خاصة العامل المتعلم ونظيره علي المتعلم لصالح المتعلم وذلك في العديد من المجالات مثل القدرة الإنتاجية، سرعة مواكبه التطورات أو التحسينات في أساليب الإنتاج، وحسن التعامل مع الزملاء، والمحافظة علي الآلة وصيانتها والعملية في التعامل مع الإشاعات... وغيرها، ومن هنا بدأت النظرة إلي الإنفاق علي التعليم تتغير تدريجياً، وبدأ مفهوم رأس المال البشري في الشيوع بين علماء الاقتصاد والمهتمين بالتربية، حيث زاد الاعتقاد بأن تعليم الفرد يصقل مهاراته وقدراته ويكسبه العديد من الصفات بما

يفيده في حاضره ومستقبله، بشكل يفوق- إلي حد بعيد ما انفق عليه من وقت وجهد ومال. وبدأ مفهوم رأس المال البشري Human Capital في الشيوع بين علماء الاقتصاد المهتمين بالتربية.

ولقد مرت عملية النظر إلي التربية كعملية استثمارية - كما يري محمود عابدين- بمرحلتين هما:-

أ- مرحلة التقرير:

حيث لاحظ المفكرون والمتخصصون فروقاً جوهرية عامة بين المتعلمين وغير المتعلمين في جوانب السلوك والإنتاج وغير ذلك من الجوانب، مما دفعهم إلي تقرير وجود آثار وعوائد إيجابية للتعليم في بناء البشر وقد شاع في هذه المرحلة أسماء مثل آدم سميث، الفريد مارشال، جون ستيورات بل، ديفيد ريكاردو ... وغيرهم كثير والتي يمكن تلخيص نظرتهم الضمنية لعوائد التعليم في النقاط التالية:

١- يعد التعليم سلعة رأسمالية Capital Good حيث يسهم في اختصار عدد العاملين، استناداً إلي أن الإنسان المتعلم أكثر إنتاجية من العامل غير المتدرب، ويشكل التعليم بالنسبة للمجتمع ككل مخزوناً من رأس المال غير المادي Inmateial capital والذي يعد أكثر أهمية إلي حد كبير من رأس المال المادي.

٢- يعد التعليم استثماراً مفيداً لدرجة عالية، فهو فرع خاص من الاستثمار البشري، حيث أدرك الاقتصاديون الكلاسيكيون أن تكلفة التعليم الاجتماعية والفردية وغيرها، يمكن أن تعوض بشكل أعظم من خلال الفوائد المتراكمة للتعليم علي الأفراد المعلمين والمجتمع ككل في صورة

مكافآت أعلى، وإنتاجية متزايدة وكذا من خلال القيادة الأفضل والقدرة الأفضل علي الحراك الاجتماعي.

٣- أن التعليم اقتصاديات خارجية External Eeonomics كبيرة، فالإنسان المتعلم عادة ما ينشر المعرفة حوله، ويجعل زملاءه من العمال أكثر إنتاجية، وعادة ما تستفيد الجماعة من أفرادها المتعلمين، وهي أيضا تتأثر سلباً من أفرادها غير المتعلمين.

٤- يعد التعليم سلعة استهلاكية معمرة، فهو يسهم في إشباع حب الاستطلاع وتوسيع الأفق، وترقية الشخصية والأسلوب الاجتماعي، ويزيد من متعة الوالدين بتفوق أبنائهما.

٥- التعليم سلعة اجتماعية Social Good فهو يشارك في منع الجريمة أو تقليلها وزيادة السمو الاجتماعي وتنقية الأذواق والأخلاق والسلوكيات، وعليه فهو يسهم في تغيير أنماط الحياة والاستهلاك.

٦- التعليم سلعة سياسية، فهو يؤثر إيجاباً في النظام والقانون، وينمي سمات المواطنة الصالحة، ويكشف ألاعيب الغوغائية لاسيما بين الحكام، ويسهم في تحسين نظام الحكم دون إسراف في الثورات، فهو يضع أساسيات الديموقراطية الحقة ويحفظ الحرية السياسية والمدنية.

٧- يعد التعليم أحد المنابع المهمة للنمو الاقتصادي، ويعد هذا العائد ثمرة مباشرة أو غير مباشرة لأغلب العوائد السابقة، أن لم يكن كلها.

٨- يشارك التعليم في جعل توزيع الدخول أكثر مساواة، وإن كانت الدراسات والبحوث لم تحسم هذا الأمر.

ب- مرحلة القياس:

حيث اعتمد الباحثون في هذه المرحلة علي معطيات المرحلة السـابقة، وحاولوا قياس بعض آثار التعليم في الدخل الفردي والقومي، وفـي جوانـب الشخصية بعد ذلك، ولاسيما بعد ما تطورت وسائل القياس وتوافرت البيانـات اللازمة وشاعت في هذه المرحلة أسماء بارزة تيود وشـولتز جـاري بيكـر، أدوارد دينسون... وغيرهم كثير.

ولقد استخدمت أساليب متعددة في مرحلة القياس منها تحليل الكلفـة – المنفعة للمقارنة بين تكلفة التعليم والمكاسب المادية المتوقعة في المستقبل وذلك علي مستوى الفرد أو المجتمع ككل، ويستخدم هذا الأسلوب أيضاً للمقارنة بيـن معدل العائد من مراحل التعليم وأنواعه المختلفة، ومن الأساليب أيضا أسـلوب الباقي الذي يستند إلي مفهوم داله الإنتاج لتحديد مدى إسهام التربية في النمـو الاقتصادي لدولة ما ضمن منظومة عوامل الإنتاج الأخرى.

ولقد أشارت الأبحاث إجمالاً إلي ارتفاع العائد مـن التعليـم بالقيـاس بالأفراد غير المتعلمين، وإلي أن متوسط معدل العائد من الاستثمار في البشـر علي قدر من الارتفاع يعادل علي الأقل نظيره من الاستثمارات المادية، ولذلـك فإن للتربية دوراً هاماً في النمو الاقتصادي، وإن كان من الصعب جداً تحديـد وقياس الإسهام الدقيق للتعليم في هذا النمو بالقياس للعوامل الأخـرى، ولذلـك تميل الأبحاث الآن إلي التحول بعيداً عن تكميم ذلك المقدار إلي أسئلة أخـرى خاصة بكفاءة توزيع الموارد.

صعوبات قياس عوائد التعليم:

علي الرغم من تحويل النظرة إلي الإنفاق علي التعليم واعتباره إنفاقاً استثمارياً له آثار وعوائد علي الفرد والمجتمع، فإن إمكانية الوصول إلي معادلة سهلة لحساب العائد من التعليم تكاد تكون مستحيلة في الوقت الحاضر، وإن كان ذلك لا يعني أن مشكلة تقدير هذا العائد مشكلة غير قابلة للحل، ومن أهم الصعوبات التي تواجه محاولات قياس العائد التربوي ما يلي:-

١- أن التعليم والتربية أمور معنوية تتحدى القياس وتستعصي علي الأساليب الإحصائية.

٢- أن المؤسسات التربوية الرسمية ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر علي نمو الكائنات الإنسانية فالعوامل الوراثية، عوامل النضج، أجهزة الإعلام، خبرات الحياة، المؤسسات الدينية... وغيرها من المؤسسات الاجتماعية تسهم في تشكيل الشخصية الإنسانية والتأثير علي الأنماط السلوكية وفصل هذه المؤسسات الاجتماعية والتربوية ودراسة تأثير كل منهما علي انفراد يكاد يكون مستحيلاً، ولذلك فمن الأخطاء التي تشيع في قياس العائد التربوي افتراض أن تحصيل الطلبة أو تغير خصائصهم إنما يرجع كلية إلي خبرات تعليمية في مؤسسات تربوية رسمية كالمدرسة أو الجامعة، فقد تكون المدخلات الخاصة بالطلبة أي الخصائص والسمات الشخصية والمواهب والقدرات التي يحملها الطلبة إلي المؤسسات التربوية هي المحددات الأساسية للعائد التعليمي، فالمؤسسات التربوية ذات الإمكانات المتواضعة قد تستطيع أن تحقق تغيرات في معرفة الطلبة، واتجاهاتهم وسلوكهم أكثر من تلك المتغيرات التي تحققها المؤسسات التربوية ذات

الإمكانيات الممتازة، إذا توفر للنوع الأول طلبه ممتازون، بينما كان طلبه النوع الثاني دونهم في القدرة والموهبة.

٣- أن العائد التربوي يحدث بعد وقت طويل، فالفرد العادي لا يجني ثمار تعليمه إلا في وقت متأخر نسبيا، وهكذا الحال بالنسبة للمجتمع، وطالما أن العائدات التربوية لا تعرف تماماً إلا بعد فترة زمنية طويلة من الاستثمار فيها، قد تصل إلي عشرين عاماً علي الأقل، فإن معرفة هذه العائدات في أي وقت، إنما تشير إلي حالة التربية في الماضي (أي منذ عشرين عاماً) ولا تشير إلي حالة التربية في الحاضر.

٤- إن العائد التربوي للمؤسسات التربوية لا يكون واحداً بالنسبة لجميع الطلبة، لأن كل طالب شخصية فريدة، ولأن المؤسسات التربوية بيئات مختلفة، ويمكن أن ننظر إلي البيئة التربوية باعتبارها مصدراً للفرص التعليمية التي يستطيع الطلبة الإفادة منها.

طرق تقسيم عوائد التعليم:

إذا كان الباحثون قد اتفقوا علي أن للتعليم أثار أو عوائد فقد تباينت آراءهم فيما يتعلق بطرق تقسيم هذه العوائد، ويمكن ذكر أربع طرق رئيسية قسمت عوائد التعليم وفقاً لها وهي:-

الطريقة الأولى:

وتتمثل في تقسيم عوائد التعليم إلي عوائد استهلاكية في مقابل العوائد الرأسمالية حيث تشمل العوائد الاستهلاكية الوقتية جوانب متعددة منها إعطاء فرصة للوالدين للارتياح من متاعب الأبناء بإرسالهم للمدرسة، واستمتاع

بعض الأطفال بالحياة المدرسية والمعيشية وسط الأقران لاسيما عندما ينـــدرج الطالب في مراحل التعليم الأعلى وبالذات الجامعة، كما تشمل أيضا الســـرور الذي غالباً ما يلحق بالوالدين من جراء تفوق أبنائهم دراســـياً... وغـــير ذلـــك كثير، وتشمل العوائد الاستثمارية المستقبلية أيضا جوانب متعددة منـــها زيـــادة القدرة الإنتاجية للفرد، وإكسابه القدرة علي التحرك الوظيفي، الأمر الذي يجنبه احتمالات البطالة في أحيان كثيرة وتشمل أيضاً إكساب المتعلم مهارات القـــراءة والبصيرة والإطلاع المفيد وزيادة قدرته علي الاستمتاع بالأشياء وغير ذلك.

الطريقة الثانية:

وتتمثل في تقسيم عوائد التعليم إلي عوائد فردية خاصـــة فـــي مقـــابل العوائد الاجتماعية (علي أساس مدى انتشار العوائد) فالعوائد التي تعود علـــي المتعلم نفسه ويستطيع أن يحتفظ بها تسمى عوائد فردية وهي تشـــمل جوانـــب متعددة منها زيادة دخل الفرد واستمتاعه بوقت فراغه، أما العوائد الاجتماعيـــة فهي التي لا يستطيع الفرد الاحتفاظ بها وهي تشمل جوانب مثل زيادة الدخـــل القومي، وزيادة الضرائب علي الدخول وزيادة القدرة العلميـــة والتكنولوجيـــة للدولة.

الطريقة الثالثة:

وتتمثل في تقسيم عوائد التعليم إلي عوائد مالية أو نقديـــة فـــي مقـــابل العوائد غير النقدية، فالأولى تشمل زيادة دخل الفرد، وزيـــادة قدرتـــه علـــي الادخار وحسن الإنفاق، أما الثانية فتشمل زيادة قدرة الفرد علـــي فـــهم نفســـه وعلي الابتكار وحسن التعامل مع الجيران والأصدقاء.

الطريقة الرابعة:

وفيها يتم تقسيم عوائد التعليم إلي عوائد اجتماعية وعوائد اقتصادية، وذلك تأثراً بالتقسيم الاصطلاحي في الشائع للتنمية، التنمية الاجتماعية في مقابل التنمية الاقتصادية، فمن العوائد الاجتماعية التعرف علي مواهب الأفراد وتنميتها وإثارة الرغبة في التقدم، وتهيئة الأفراد لتقبل التغير والاستعداد له، وحفز الابتكار والمبادأة عن الأفراد وتدعيم الانتماء وتطوير القيم الاجتماعية والثقافية، ومن العوائد الاقتصادية زيادة دخول الأفراد والمجتمعات، وتوفير قوى عاملة مدربة لتسيير عجلة التنمية الاقتصادية ... وغيرها.

والواقع أنه علي الرغم من تعدد وتباين طرق تصنيف عوائد التعليم فإن النظرة المدققة لهذه التصنيفات تشير إلي تداخلها وإلي وجود علاقات وثيقة بين هذه الطرق بعضها البعض، بل وبين قسمي كل طريقة فالراحة النفسية التي ربما يكتسبها المتعلم من جراء تعلمه أو القدرة الابتكارية التي عادة ما يثيرها التعليم عادة ما تؤدي إلي مكاسب مادية متعددة، ومن ناحية أخرى فعادة ما تؤدي زيادة دخل الفرد من جراء تعلمه (عائد اقتصادي) إلي راحة نفسية ربما تدفعه إلي مزيد من العمل والإنتاج (عائد اجتماعي) ومن ناحية ثالثة فإن العوائد المالية عادة ما تكون فردية أو اجتماعية، وحتى إكتساب الفرد من خلال التعليم للعادات الاستهلاكية الحسنة أو القيم المناسبة (عوائد اجتماعية) يؤثر تأثيراً مباشراً علي دخله وربما دخل المجتمع (عوائد اقتصادية) فالصلة وثيقة بين ما هو اجتماعي وما هو اقتصادي وكذا بين هذه الطريقة في التقسيم والطرق الأخرى، فالعوائد النقدية علي سبيل المثال عادة ما تدمج في العوائد الاقتصادية في حين تعد العوائد غير النقدية أقرب ما تكون للعوائد الاجتماعية.

العائد التربوي علي الفرد والمجتمع:

أوضحنا فيما سبق تعدد وتداخل المعايير التي يمكن علي أساسها تصنيف العائد التعليمي، وسوف نحاول في الصفحات التالية التعرف علي عوائد التعليم علي الفرد وعلي المجتمع.

أولاً: العائد علي الفرد:

ويشمل هذا العائد جوانب متعددة منها ما يتعلق بالجوانب المعرفية ومنها ما يتعلق بالنواحي الانفعالية والخلقية، ومنها ما يتعلق بالنواحي العملية والإنتاجية وسوف نتناول هذه الجوانب بشئ من التفصيل:-

١- الجوانب المعرفية- وتتمثل هذه الجوانب في الآتي:-

(أ) تنمية المهارات اللغوية والرياضية، والتي تتمثل في زيادة قدرة الفرد علي القراءة الواعية، والكتابة المستنيرة وخلع المعنى علي المادة المقروءة أو المكتوبة، بالإضافة إلي زيادة قدرة المتعلم علي التعامل مع الأرقام، فمعظم الدراسات تشير إلي أن التلاميذ يكتسبون مهارات لغوية ورياضية نتيجة تعرضهم للخبرة التربوية، وتبين دراسة وود (١٩٣٨) أن ٨٥% من طلبة الفرقة الأولى بالكلية أظهروا زيادة كبيرة في هذه القدرات أو المهارات في نهاية السنة الثانية، كما أشارت بعض التقارير إلى أن بعض خصائص البيئة التربوية كنوعية الأعضاء، وقدرات المعلمين لها أهمية كبرى في زيادة تحصيل التلاميذ لهذه القدرات والمهارات وإلى اعتماد تحصيل التلاميذ لهذه القدرات أو المهارات علي الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للتلميذ، وإلى أن عزل المتغيرات المرتبطة بالخلفية الأسرية يجعل كثيراً من

الخصائص المدرسية كخبرة المدرسين وعدد الكتب الموجودة في المدرسة والمعامل... وغير ذلك، غير فعالة في زيادة تحصيل التلاميذ لهذه المهارات، ويعتقد البعض أن هذه القدرات والمهارات تزداد نتيجة الخبرة التعليمية لأن جميع المؤسسات التربوية تشجعها وتكافئ علي تحصيلها باعتبارها أهداف تربوية مقبولة، ولما تؤديه من نتائج عملية باعتبارها مقدمة ضرورية لتعليم مهارات أخرى.

(ب) زيادة قدرة الفرد علي أداء الأعمال العقلية التي تتطلب التفكير واستخدام العقل وتقدير الاختلافات العقلية والمزاجية بين الناس والواقع أن الدراسات الخاصة بالعائدات التربوية التي تتعلق بالقدرات العقلية قد كشفت عن نتائج متعارضة، فلقد بين فيلدمان ونيوكومب (١٩٦٩) أنه من بين ١٦ دراسة أجريت في الفترة ما بين ١٩٣٨ إلي ١٩٦٨ كشفت ٧ دراسات عن زيادة درجات الطلبة في القدرات العقلية، وكشفت ٥ دراسات عن نقص في هذه القدرات ولم تكشف "٤" دراسات عن تغيرات تذكر، وفيما يتعلق بقياس التغير في التفكير الناقد فيما بين السنة الأولى والرابعة لطلبة الكلية، أشارت بعض الدراسات إلي أن التفكير الناقد يزداد لدى الطلبة من سنة إلي أخرى وأن أعظم زيادة تحدث في السنتين الأوليين كما بنيت الدراسات التي عنيت بقياس التغير في التسامح العقلي لدى طلبة الكلية، أن هذه الخاصية تتغير من سنة إلي أخرى في جميع الكليات ولدى جميع الطلبة.

(جـ) زيادة التكامل العقلي لدى الطلاب: يشير التكامل العقلي إلي فهم الحقيقة والميل إلي البحث عنها، والدقة في تفسير النتائج وغير ذلك، والواقع أنه علي الرغم من أن التكامل العقلي هدف يسعى المربون إلي تكوينه لدى التلاميذ، فإننا لا نكاد نجد دليلاً واحداً يؤكد أن التربية أو المؤسسات التربوية

تؤدي إلي زيادة التكامل العقلي لدى التلميذ، ولكننا نعتقد أن الدراسات التي تعنى بالبحث عن الحقيقة بصورها المختلفة تؤدي إلي إكساب التلاميذ تكاملاً عقلياً وتدفعه إلي البحث عن الحقيقة، كما أن للدراسات النقدية دوراً كبيراً في تنمية هذه الخاصية.

(د) زيادة قدرة الفرد علي التصرف بلباقة في سائر المواقف التي يتعرض لها وزيادة حكمته، فعلي الرغم من انه لا يوجد دليل واحد يؤكد أن التربية تزيد من حكمة الطلبة أو تجعلهم حكماء، فإن التربية تعمل علي زيادة القدرة العقلية للفرد، وترقية إحساسه ومنطقه، كما أنها تزيد من قدرة الفرد علي التصرف بلباقة في سائر المواقف التي يتعرض لها، وكل هذه الأمور مرتبطة بالحكمة، والدليل الوحيد الذي يمكن سياقه هو أن المتعلمين أقدر من غير المتعلمين علي التعامل مع المواقف المشكل، وأكثر حكمة في الادخار والاستهلاك وفي جميع الأمور المتعلقة بالصحة.

(هـ) زيادة قدرة الأفراد علي الابتكار وزيادة قدرتهم علي التخيل والأصالة في صياغة الفروض والأفكار الجديدة والأساليب المتنوعة في عمل الأشياء، فعلي الرغم من أن تنمية قدرات الفرد علي الابتكار والتخيل يعد من الأهداف التي تسعى التربية إلي تحقيقها، فإن الدراسات التي أجريت في هذا الميدان من بينها دراسة هيست (١٩٦٧)، قد أوضحت أن التغير في القدرة علي الابتكار لم يتضح اتضاحاً كبيراً نتيجة للخبرة التربوية وأن التغير في قدرة الطالب علي الابتكار محدودة لأن الابتكار ظاهرة معقدة لا يمكن قياسها بمقياس واحد، ومن ثم يدعو المربون إلي الحذر من المبالغة في إصدار الأحكام التي تتعلق بقدرة المؤسسات التربوية علي التأثير علي الابتكار.

٢- الجوانب الانفعالية والخلقية- وتتمثل هذه الجوانب فيما يلي :-

(أ) مساعدة الطالب علي اكتشاف ذاته ومعرفة إمكانياته وقدراته: فمن الوظائف الأساسية للتربية مساعدة الطلبة علي التفكير في قدراتهم، ومستويات طموحهم، واكتشاف ذواتهم، فالتربية تفتح أما الطالب عوالم لم يسبق له ارتيادها، فهي تحرره تدريجيا من بوتقة الأسرة وتعرضه لخبرات جديدة (في المدرسة أو الجامعة) وتحديات ومثيرات مختلفة، وتطالعه بأساليب حياة مختلفة وبأشخاص جدد... كالمدرسين والأقران وبأفكار جديدة وطرق تفكير متنوعة وأنشطة متباينة وتتيح له فرصة تجريب أدوار اجتماعية عديدة ومجالات عملية مختلفة ومتنوعة وتهئ له المشاركة في أنشطة اجتماعية ودينية وأكاديمية.

ولقد أورد فيلد مان ونيوكومب (١٩٦٩) عدداً من الدراسات التي تقرر بصفة عامة أن حوالي ثلثي الطلبة يغيرون مجالات دراساتهم ومجالاتهم المهنية خلال دراستهم بالكلية وإذا كان اكتشاف الذات لا يقتصر علي اختيار مجال الدراسة أو المهنة ، وإنما يشتمل كذلك علي اكتشاف الميول والاهتمامات والقيم والأهداف، فقد كشفت الدراسة التي أجراها جيرن وفيروف وفيلد (١٩٦٠) عن أن ذوى التعليم الأعلى يميلون إلي التأمل في أنفسهم، والعناية بالجوانب الشخصية والاجتماعية لحياتهم، ويتجلى التأمل الذاتي فيما يرى الباحثون في مشاعر عدم الكفاية التي تتبدى لدى الأزواج والزوجات المتعلمين وتقاريرهم عن الجوانب الإيجابية والسلبية في الذات أكثر من غير المتعلمين أو ذوى التعليم الأقل.

وإذا كانت عملية اكتشاف الذات ضرورية للفرد لما لها من دور في جعله عضواً ناجحاً في المجتمع وقادراً علي الاضطلاع بأدواره المختلفة في

الحياة الاجتماعية، فإن هذه العملية ضرورية. أيضاً للمجتمع ضرورتها للفرد لأنها تساعد علي اكتشاف القدرات ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، ومن ثم يصبح الأفراد أكثر إنتاجاً وأكثر توافقاً مع أعمالهم.

(ب) زيادة قدرة المتعلم علي فهم الحياة والناس والتعبير عن انفعالاته ومشاعره بطريقة مقبولة، فالأدلة الكثيرة تشير إلي أن التربية تزيد من قدرة الفرد علي تحمل الآخرين والاتصال بهم، والتفاهم معهم كما أنها تزيد من قدرة الفرد علي التسامح، وتقلل من تسلطه ودجماطيقيته وتمركزه حول ذاته، كما تدل الدراسات أيضاً علي أن التربية تجعل الفرد أكثر انفتاحاً، وأكثر تقبلاً للأفراد المختلفين وأقل تعصباً.

(جـ) ترقية المشاعر الإنسانية لدى المتعلم، وزيادة قدرته علي التعاطف والمشاركة الوجدانية، واحترام مشاعر الآخرين فلقد بينت الدراسات المختلفة قدرة التربية أو المؤسسات التربوية علي مساعدة الطلبة علي تنمية قدرتهم علي الاستقلال والنضج الانفعالي والاجتماعي، وأن التعليم يزيد الثقة بالنفس والاكتفاء الذاتي، والقدرة علي ضبط النفس والقيادة... وغير ذلك، كما بينت الدراسات أن هذه الخصائص تزداد بزيادة سنوات التعليم، كما كشفت الدراسة التي أجراها جيون وفيروت وفيلد (١٩٦٠) أنه كلما كان الفرد أكثر تعلماً كان أقدر علي تبين الجوانب الإيجابية والسلبية لحياته، كما وتقرر الدراسة أيضاً أن المتعلمين يشعرون بسعادة أكثر من غير المتعلمين ويكونوا أسعد في زواجهم وأعمالهم، وأكثر تفاؤلاً من غير المتعلمين أو الأقل تعليماً ولعل ذلك يرجع إلي أن التربية تجعل الإنسان أكثر وعياً بالمشكلات وبفرص إشباع الحاجات كما ويقرر وثي Withey (١٩٧١) أنه إذا نظرنا إلي أمراض الاضطراب النفسي كالصداع والغثيان والعصبية، فإننا نجد أن هذه الأعراض

أقل شيوعاً بين المتعلمين، وان الخلو من هذه الأعراض أكثر ارتباطاً بالتربية منها بأي عامل آخر كما أن المؤسسات التربوية تحرص علي تقديم مساعدات للطلبة الذين يمرون بأزمات انفعالية وبالتالي تقلل من فرص إصابتهم بالاضطرابات النفسية والعقلية.

(د) إكساب المتعلم طائفة من القيم الخلقية مثل الصدق والإخلاص في العمل، الإحساس بالمسئولية، الاعتدال وغيرها، فمن المشكلات العريقة التي حاول الفلاسفة وضع حلول لها هي معرفة ما إذا كان السلوك الخلقي قابلاً للتعلم، فلقد اعتقد كل من سقراط وأفلاطون أن الفضيلة علم وأن الرذيلة جهل، ولكن أرسطو اعتقد أن الفضيلة لا يمكن تدريسها وأن المعرفة وحدها لا تؤدي السلوك الفاضل، ونحن نعتقد أن السلوك الفاضل أو الخلقي لا يمكن تدريسه في المدرسة أو الكلية، قد نستطيع أن نورد أمثلة ونماذج للسلوك الخلقي، وقد نروي قصصاً عن السلوك الفاضل، ولكن هذا لا يكفي لدفع الطالب إلي السلوك بمقتضى القانون الأخلاقي، ولقد تنبه مربون كثيرون إلي هذه الحقيقة ونادوا بأن التربية الخلقية ينبغي أن تحدث في البيت أو المؤسسات الدينية وليس في المدرسة أو الجامعة، فلقد أشارت دراسة فيليب يعقوب (١٩٥٧) إلي أن الكلية أو الدراسة الجامعة غير فعالة في تنمية السلوك الخلقي، وأن تأثيرها الأساسي يقتصر علي مساعدة الطلاب علي قبول طائفة من القيم والمعايير والاتجاهات التي تميز النساء والرجال في المجتمع الأكاديمي، كما أشارت نتائجها إلي أن طلبة الفرقة الرابعة يميلون إلي قبول القيم السائد، أكثر من طلبة الفرقة الأولى، وأن التغيرات في القيم هامشية، وأن تأثير الكلية يتمثل في تطبيع الفرد وتنقية قيمه حتى يستطيع أن يشغل دوره في المجتمع، ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض الدراسات التي اضطلع عليها فيلدمان وينوكومت

(١٩٦٩) تدل علي أن للكلية تأثير علي قيم الطلبة وأن هذا التأثير لا يقتصــــر علي سنوات الدراسة بل يمتد فيما وراء ذلك.

(هــ) تنمية الإحساس الجمالي لدى المتعلـــم، فقــد أشــارت معظــم الدراسات التي اضطلع عليها "فيلدمان ونيوكومـــب" (١٩٦٩) إلــي أن طلبــة الفرقة الرابعة بالكلية يحصلون علي درجات أعلى من طلبة الفرقة الأولى فـــي الإحساس الجمالي كما يقاس باختبار "البورت وفرنون" للقيم، كما كشف المســح الاجتماعي الذي أجراه بيس عن أن نسبة كبيرة من المستجيبين قـــرروا أنـــهم استفادوا فائدة كبيرة من الدراسة بالكلية في ترقية اهتماماتهم الأدبية وتقديرهـــم للشئ الجميل، والاستمتاع بالفن والموسيقى والدراما، والواقع أن الدراسة فـــي جميع المستويات التعليمية يمكن أن تؤدي إلي زيادة الإحساس بأهمية الفنـــون الجميلة والآداب، وأن المواد الدراسية المختلفة تسهم بمقادير مختلفة في تنميـــة الإحساس الجمالي لدى الطلبة.

(و) تنمية الوعي الديني لدى لمتعلم وزيادة اهتمامه بممارسة الشـــعائر الدينية والتفكير في الدلالات الخلقية لأقواله وأفعاله فلقد خضع الاهتمام الدينـــي وممارسة الشعائر الدينية لدراسات مفصلة، وتركز الاهتمام علي التغيرات فـــي الاهتمامات والعقائد الدينية أثناء سنوات الدراسة بالكلية والتغيرات في معـــدل إقامة الشعائر الدينية ولقد كشفت معظم الدراســـات التـــي راجعـــها "فيلدمـــان ونيوكومب" (١٩٦٩) إلي أن التربية تقلل من ولاء الفـــرد للقيـــم الدينيـــة وأن الطلبة يصبحون أقلاً ميلاً للمؤسسات الدينية وأقل اقتناعـــاً بالحقـــائق الدينيـــة، وأقل مراعاة للمواسم والأعياد الدينية، كما أن هذه التغيرات تختلف بـــاختلاف مجالات الدراسة حيث يكون التغير كبيراً لدى طلبة الآداب والعلوم الإنســـانية والاجتماعية، وصغير لدى طلبة العلوم الطبيعية كـــالطب والهندســـة، كذلـــك

توصل "ويبستر وفريدمان وهيست" (١٩٦٧) إلي مثل هذه النتيجة تقريباً بناء علي استجابات الطلبة للسؤال التالي هل تشعر بالحاجة إلي الإيمان بنوع من العقيدة الدينية؟ وكانت نسبة الإجابات الموجبة كما يلي:-

السنة الدراسية	ذكور	أناث
عند الالتحاق بالكلية	%٨٨	%٩١
في نهاية السنة الأولى	%٧٠	%٧٦
في نهاية السنة الثانية	%٦١	%٧٤
في نهاية السنة الثالثة	%٥١	%٦٩

كما وتفيد الدراسات الكثيرة كذلك أن إقامة الشعائر الدينية كما تقاس بارتياد دور العبادة تتناقص نتيجة الذهاب إلي الكلية، فلقد اكتشف كلارك وآخرون (١٩٧٢) تناقصاً في عدد مرات زيارة بيوت العبادة في سبعة من ثمانية مؤسسات تربوية اضطلع الباحثون بدراستها.

ومن التفسيرات التي يمكن تقديمها أن الدراسة بالكلية تنمي العقل وتشحذ الذهن وتدفع الإنسان إلي التأمل والفكر وتزيد ميل الإنسان إلي الشك، فكلما ازدادت معرفة الإنسان ازداد شكه وتحير فكره ولا تسلم مسائل العقيدة والدين من هذه النزعات، إضافة إلي أن الدراسات بالكلية تخلو من موضوعات تتعلق بالثقافة الدينية، أو تتيح مجموعة من الأنشطة الترفيهية والتعليمية لطلابها تحول دون أداء بعض الشعائر الدينية.

والواقع أن هذه النتائج إنما تعتمد علي معطيات قديمة نسبياً، وتشير الوقائع الثابتة إلي أن أوربا وأمريكا شرعا في الاهتمام بالدراسات الشرقية

والغربية، وزاد الاهتمام بالمقررات الدينية وازداد عدد الطلبة الراغبيــن فــي دراسة هذه المقررات، كما ونشاهد محاولات لإحياء الثقافة الدينية الإســلامية في الوطن العربي، كما تتمثل في بعث الكتب الإســلامية القديمــة، وانتشــار المكتبات الإسلامية والإقبال علي العبادات من جانب الطلبة وشــيوع ظــاهرة الحجاب بين السيدات وظاهرة إرسال الذقون بين الرجال، والدعوة إلي تدريــس بعض المقررات عن الثقافة الإسلامية لطلاب الجامعة، وإلى ما يسمى العلــوم الاجتماعية والطبيعية– وغيرها من الظاهرات التي تدعو إلي دراستها دراســة سسيولوجية ونفسية تكشف عن ماهيتها ودوافعها، وتبين مقدار تأثرها بــالخبرة التربوية في مؤسسات التعليم الرسمية.

٣- الجوانب العلمية أو المهارية أو الإنتاجية:

فرجال التربية يحرصون علي نقل المهارات العمليــة إلــي طلبتــهم ومساعدتهم علي تكوين الاتجاهات المناسبة للعمل بكفاءة كمواطنيــن وعمــال وأعضاء في الأسرة وغيرها من المنظمات الاجتماعية وللإفادة مــن أوقــات فراغهم في تحسين أوضاعهم ولذلك فقد توقع الناس أن يكون للتربيــة عوائــد تتعلق بإكساب الفرد بعض جوانب الإنتاجية والمواطنة تتمثل في الآتي:–

أ– تنمية الاتجاهات المناسبة للمواطنة السليمة لــدى المتعلميــن فقــد أشارت الدراسات التي أجريت لبيان أثر التربية علي تنمية هذه الاتجاهات إلــي أن الأفراد الذين تزداد معدلات تعليمهم يظهرون الاتجاهات التالية أكــثر مــن غيرهم:–

- معارضة التمييز القائم علي العنصر أو الجنس أو السن أو الدين.
- متابعة الشئون الخارجية وفهم طبيعة الحكومات في العالم.

- الشك في الحكومات الفاسدة، وفهم صنوف الاستغلال المختلفة.

- تفضيل الحريات والاستقلال الشخصي والاختيار بين البديلات السلوكية.

ب- إعانة الفرد المتعلم علي فهم القضايا المجتمعية والإسهام في الحياة العامة والمشاركة في خدمة المجتمع المحلي، ففيما يتعلق بالاهتمام والمشاركة في الشئون السياسية، نلاحظ أنه علي الرغم من أن الدراسات الخاصة بالاهتمام السياسي قد كشفت عن نتائج متعارضة فيما يتعلق بسلوك المتعلمين حيث لم توضح هذه الدراسات ما إذا كان التعليم يزيد أو ينقص من الاهتمام بالأمور السياسية، فإن بعض الدراسات التي قام بورز (١٩٧٦) بتحليلها قد كشفت عن أن التعليم يزيد عن وعي الأفراد بالمشكلات والقضايا الاجتماعية والسياسية، وهذا يدفعنا إلي توقع أن يكون للتربية أثر في هذا المجال، وتقرير ذلك يعتمد علي إجراء دراسات في البيئة المصرية تكشف عن حقيقة هذا الأمر وأن كان إحدى الدراسات المصرية قد أشارت إلي أن الحاصلين علي قدر من التعليم يشاركون بنسبة أعلى كثير من الأميين، وأن هناك ارتباطاً بين درجة التعليم وأسلوب الانتخابات، فكلما ارتفعت درجة التعليم كلما كان للفرد القدرة علي الاختيار السليم، فالحاصلون علي درجة عالية ومتوسطة من التعليم يختارون الأكثر كفاءة وقدرة علي العطاء بينما الحاصلون علي الحد الأدنى يختارون أصحاب العزة والنفوذ.

وفيما يتعلق بمعرفة الشئون العامة، أشارت البيانات الكثيرة التي جمعها هيمان، ورايت، وريد (١٩٧٥) عن مقدار المعلومات الخاصة بالشئون العامة التي يحصل عليها الطلبة في مختلف مراحل التعليم ووجدوا أن التربية مسئولة عن اهتمام الراشدين بالسياسة، وأنه كلما كان التعليم الرسمي للفرد طويلاً كلما زاد اهتمامه بالأخبار التي تنشر أو تذاع عن الشئون العامة بغض

النظر عن السن وأن الراشدين الذين يزداد تعليمهم أكثر قدرة من غيرهم علي الإفادة من فرص الاتصال ووسائله في مجتمعهم، مما يجعلهم علي علم بالشئون الاجتماعية والسياسية والتعليمية التي تهمهم، وفيما يتعلق بالمشاركة في حياة المجتمع المحلي، فإن معظم الدراسات تشير إلي أن المتعلمين يميلون إلي الإسهام في حياة مجتمعاتهم المحلية والعمل علي تقدمها وترقيتها وإلي وجود علاقة موجبة بين المستوى التعليمي للأفراد وبين المشاركة فقد أشارت ملك الطحاوي (١٩٨٩) إلي أن التعليم يؤثر تأثيرا إيجابيا علي المشاركة الشعبية في تنمية المجتمعات الحضرية المختلفة وذلك من خلال أن الحاصلين علي قدر من التعليم لديهم فكرة عن المشروعات التنموية في الحي ويشاركون بالفعل في تلك المشروعات أكثر من غيرهم غير الحاصلين علي أية درجة من التعليم، كما أشارت دراسة غنيم وجوده (١٩٨٦) إلي وجود أثر معنوي لاختلاف المستوى التعليمي للمتبرعين علي متوسط قيمة التبرعات الفردية بمحافظة دمياط، لصالح الأعلى تعليما، كما أشارت مجموعة أخرى من الدراسات التي تناولت علاقة المستوى التعليمي بالمشاركة إلي ارتباط معدلات المشاركة صعودا وهبوطا بارتفاع وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي لأفراد المجتمع، ويظهر ذلك بصورة أوضح في برامج التنمية الريفية كما في دراستى بطرس (١٩٧٨) والإمام (١٩٨٦).

جـ- زيادة قدرة المتعلم علي العمل والإنتاج عن طريق تزويده بالمعرفة والمهارة اللازمتين لأداء ما يوكل إليه من أعمال سواء تعلق الأمر بكمية الإنتاج أو نوعيته من الجودة والتنوع، فمن ناحية كمية الإنتاج نجد أن قدرة العامل علي إنتاج السلع والخدمات تزداد عن طريق زيادة طاقته وزيادة مهاراته وكفايته الإنتاجية، ولا يمكن تحقيق هذا إلا عن طريق تزويده بالمعرفة

والمهارات، والتربية تقوم بدور هام في هذا الشأن، كما تعتمد نوعية السلع والخدمات المنتجة علي كمية الخبرة والمهارة، والحساسية للذوق العام، ومعرفة مطالب كل طبقة، وهذه أمور يتم تعلمها عن طريق التربية أما بالنسبة لتنوع الإنتاج فإن الدراسات تشير إلي أن التعليم يزيد من قدرة الفرد علي إنتاج أنواع مختلفة من السلع والخدمات والعلم يزيد من الاكتشافات التكنولوجية والعلم يعتمد علي نظام تربوي سليم.

ولقد بين ماتشلب (١٩٧٠) أن التأثير الموجب للتربية علي الإنتاج يرجع إلي تميز المتعلمين بالخصائص التالية:-

- عادات افضل في العمل وزيادة في الثقة بالنفس.
- المهارات المتقدمة وفهم شروط العمل وترقية ظروفه.
- الصحة الجيدة التي تعمل علي زيادة الإنتاج.
- القدرة علي التكيف السريع مع الظروف المتغيرة.
- زيادة القدرة علي تجديد المهارات ومواجهة التحديات والمطالب المتغيرة.

كما بين "ماتشلب" أن التأثير الإيجابي للتعليم على الإنتاج يشمل التعليم علي جميع مستويات، ولا يقتصر علي مرحلة دون غيرها.

(د) إعانة المتعلم علي تأليف حياة أسرية مستقرة، فعلى الرغم من أن الدراسات التي أجريت في هذا الميدان تميل إلي التقليل من فاعلية التربية في الشئون الأسرية فإننا نعتقد أن التربية ذات تأثير كبير علي تغيير الأدوار التقليدية بين الرجل والمرأة وتقليل معدلات الطلاق وتخطيط الأسرة وتنظيمها وتربية الأبناء وسائر العلاقات الأسرية الأخرى، فالتربية يمكن أن يكون لها دورا في اختيار الزوج أو الزوجة وتزويد الوالدين بالمعرفة والمبادئ اللازمة

لتربية الأبناء وتجعل الوالدين أكثر ارتباطا بالبيت والأسرة وتجعلهم يدخـــرون شيئا من مالهما لتربية الأطفال.

ثانيا: العائد علي المجتمع:-

تؤثر التربية علي المجتمع من خلال تأثيرها علي أفـــراده، فــالأفراد المتعلمون هم أعضاء المجتمع، وبقدر تغـــير اتجاهاتـــهم وقدراتـــهم وأنمــاط سلوكهم يكون تغير المجتمع تبعا لذلك، وباشتراكهم في حياة مجتمعهم والإفــادة من وقت فراغهم وتأدية أعمالهم، وتكوينهم لأسرهم، ومشاركتهم فـــي الحيــاة الدينية والسياسية... وغيرها يكون تقدم مجتمعهم، كما يؤثر المتعلمون في حياة مجتمعهم من خلال تأثيرهم علي اتجاهات وقيم وعادات الأفراد الآخرين فـــي المجتمع، خاصة الأهل والأقارب والأصدقاء، إما بطريقة مباشرة أو بطريقـــة غير مباشرة وغير مقصودة فمجرد وجود الأفراد في المجتمع يغير من أفكـــار الناس ونظرتهم للحياة سواء شعر المتعلمين أم لم يشعر بذلك، وهذه التغـــيرات قد تؤدي إلي تغيرات اجتماعية وثقافية وسياسية في المجتمع.

وفيما يتعلق بكيفية تأثير التعليم الذي يلقاه الأفراد علي حياة مجتمعـــهم أشار عبد المجيد شيحه (١٩٨٤) إلي أن ذلك يتمثل في الآتي:-

١- يزيد التعليم من اشتراك الأفراد في حياة مجتمعهم، والإسهام في الشـــئون العامة بما يحقق تقدم المجتمع، كما أن زيادة نسبة المتعلمين في المواقـــع القيادية يؤدي إلي إصلاح المجتمع والعمل علي ترقيته.

٢- يزيد التعليم من انفتاح الأفراد للتغير الاجتمـــاعي وتقبلـــه، فقـــد يشـــعر المتعلمون بأن الظروف الاجتماعية التي يعيشـــون فيـــها غـــير مناســـبة فيدفعون الناس إلي تحقيق التغير الاجتماعي الضروري لسلامة المجتمـــع وسيادة أفراده.

٣- المتعلمون أكثر إحساسا بالمسئولية الاجتماعية من غيرهم، فهم يحرصون علي بذلك الجهد وإصلاح البيئة والإفادة من ثروات المجتمع وموارده في تحقيق الصالح العام.

٤- المتعلمون يقدمون أفكارا جديدة تؤدي إلي التقدم العلمي والتكنولوجي وغير ذلك مما يمكن استخدامه في تحقيق التقدم الاقتصادي.

٥- يضطلع المتعلمون بكثير من الأنشطة التطوعية في مجال محو الأمية والخدمات الاجتماعية العامة، ومن ثم فهم يعملون علي ترقية الحياة الاجتماعية مدفوعون بدوافع أخرى غير مادية كخدمة للمجتمع الذي يعيشون فيه.

٦- يحرص المتعلمون علي ترقية ثقافة المجتمع عن طريق الكتب والمجلات التي يألفونها وعن طريق المحاضرات المختلفة التي يعقدونها هذا وذاك يعملان علي تقدم المجتمع ونشر الوعي بين أفراده.

٧- المتعلمون أصحاب مهن مختلفة وهذا يؤثر بدوره علي المجتمع فالأطباء يحرصون علي زيادة الوعى بأهمية الصحة والقضاء علي المرض، والمحامون يعملون علي زيادة وعي الناس بالعدالة وفض أسباب النزاع بينهم بطرق مقبولة والمعلمون يعملون على تعليم الناس، وحل مشكلات التلاميذ والعمل علي توجيههم تعليميا ومهنيا... وهكذا.

مما سبق يتضح أن التربية عملية استثمار من الدرجة الأولى وينبغي أن ينظر إليها باعتبارها كذلك، ومن ثم يجب أن تحظى بالنصيب الأوفي من استثمارات المجتمع، كما ينبغي أن نؤكد أن معظم العوائد التربوية السابق ذكرها لا تخضع للقياس الكمي والحساب الرياضي، وذلك لصعوبة تقديرها بلغة كمية أو رياضية.

العائد الاقتصادي للتعليم وطرق قياسه :

علي الرغم من اهتمام الباحثين بدراسة العوائد التعليمية سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية، فقد نظر بعض الباحثين خاصة المهتمين بالدراسات الاقتصادية إلي التعليم من زاوية دوره في التنمية أو دوره في النمو الاقتصادي أكثر من مجرد دوره في معدل العائد الفردي والاجتماعي وهو ما يمكن أن نرجعه، إلي السهولة النسبية لقياس العوائد الاقتصادية للتعليم بعكس الأنواع الأخرى من العوائد، بالإضافة إلي تبعية الغالبية العظمى من دراسات العائد للاقتصاديين... وغيرها، ولكنه علي الرغم من ذلك فقد انقسم رجال التعليم إزاء محاولات قياس العائد الاقتصادي من التعليم ثلاث وجهات نظر متباينة في الرأي وهي:-

١- الأولى ترى أن التعليم ظاهرة إنسانية تعلو فوق الحساب وفوق التقدير، وأن قيمتها لا تقدر بمال ولا يمكن حسابها بأي حال.

٢- الثانية ترى أن قياس العائد الاقتصادي يساعد علي إبراز دوره في التنمية الاقتصادية ويسهم في ترشيد نفقاته ولكنهم يعترضون علي استخدام نفس الأساليب والمقاييس التي يستخدمها الاقتصاديون في المجالات المادية.

٣- أما الثالثة فهي تؤيد مبدأ قياس العائد الاقتصادي من التعليم تأييدا مطلقا ولا ترى ما يمنع من استخدام نفس أساليب القياس التي تستخدم في قياس الظواهر المادية الجامدة.

طرق قياس العائد الاقتصادي للتعليم:-

إن استعراض أغلب الدراسات التي تناولت دراسة القيمة الاقتصادية للتعليم يشير إلي أنها قد اتبعت إحدى ثلاث طرق رئيسية لقياس هذا العائد وهي:-

١) طريقة الارتباط.

٢) طريقة الباقي.

٣) طريقة معدل العائد.

وفيما يلي تحليل وتقويم لكل من هذه الطرق وكذا الدراسات التي اتبعتها:-

أولا: طريق الارتباط- The Correlation Approach

وتقوم فكرة هذه الطريقة علي افتراض وجود ارتباط بين التعليم والدخل، فقط لاحظ عدد من الباحثين وجود ارتباط قوي بين بعض مظاهر النشاط التربوي (نسب الاستيعاب عادة) وبين بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي (غالبا ما يستخدم نصيب الفرد من الدخل القومي)، ومن الدراسات التي أجريت في هذا الميدان دراسة سفينلسون، وزميلاه أدينج والفيي. والتي قارنوا فيها بين متغيرين الأول وهو نسب القيد بالمدارس في ثلاث فئات من فئات العمر (٥ - ١٤)، (١٥ - ١٩)، (٢٠ - ٢٤) في عام ١٩٥٨ والثاني هو نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي مقدرا بالدولار الأمريكي حسب أسعار ١٩٥٩ ولقد جاء معامل الارتباط بين المتغيرين موجبا، الأمر الذي دفع الباحثين إلي استخلاص أنه كلما زاد نصيب الفرد من الدخل القومي كلما

زادت معدلات التسجيل وزادت القدرة علي توفير تعليم لمدد متزايدة ولعدد أكبر من الأطفال والعكس بالعكس.

والواقع أنه علي الرغم من أهمية هذه الطريقة في توضيح العلاقة بين التعليم والدخل وعلي افتراض الدقة النسبية في قياس هذا الدخل ومقارنته عبر الدول، إلا أن هذه الطريقة عليها عدة مآخذ وتحفظات منها:-

١-أن هذه الطريقة لا تحدد بالضبط نوع العلاقة الارتباطية واتجاه تأثيرها فهل التعليم (معدلات التسجيل بالمدارس في الدراسة السابقة) هو الذي يؤدي إلي زيادة الدخل بما يكفله من تخريج أشخاص متعلمين مؤهلين للإنتاج؟ أم أن ارتفاع دخل الدولة والأفراد يكفل المقدرة علي التوسع في التعليم كما يحدث في الدول الغنية؟، أم أن العلاقة تفاعلية تأثير وتأثر؟ فهذه الطريقة تفشل- شانها شأن الدراسات الارتباطية - في توضيح علاقات السبب والنتيجة الخاصة بالتعليم في علاقاته بالمظاهر الأخرى لاسيما الاقتصادية والاجتماعية.

٢- أن هذه الطريقة تعتمد غالبا في قياسها لانتشار التعليم علي معدلات التسجيل بالمدارس والجامعات وعلي الدخل القومي ونصيب الفرد منه بوصفه مقياسا للنمو الاقتصادي وكلا المقياسين له مشكلاته فمعدلات التسجيل الطلابي لا تعكس إلا جانبا كميا فقط من التعليم مع إغفال كل الجوانب الأخرى لاسيما التي تتعلق بالجودة، ونصيب الفرد من الدخل القومي يعتمد علي المتوسط الحسابي وهو ما يضعف الثقة فيه، أما الدخل القومي بوصفه مقياس للنمو الاقتصادي فهو مؤشر غير صحيح دائما فكثيرا من الدول - خاصة البترولية - دخلها القومي مرتفع ولكنه لا يعبر عن نمو اقتصادي حقيقي.

ثانيا: طريقة الباقي- The Residual Approach

وتقوم هذه الطريقة علي فكرة أن النمو الاقتصادي أو الدخل القومي يرجع إلي عدة عوامل قابلة للقياس مثل الأرض - رأس المال - العمل - بالإضافة إلي عوامل أخرى غير محددة أو مفسرة هذه العوامل تعرف بالبواقي وتجمع الدراسات علي أن التعليم وتقدم المعرفة من أهم هذه العوامل، ومن هنا حاول بعض علماء الاقتصاد والتربية أن يقيسوا نسب الزيادة في الناتج القومي الإجمالي لمجتمع ما، التي يمكن إرجاعها إلي العوامل أو المدخلات التقليدية والقابلة للقياس أو بعضها واعتبار الباقي نتيجة التحسينات التي طرأت علي القوى العاملة من حيث الكيف بسبب التعليم بمعنى أن النمو الاقتصادي أو الدخل القومي دالة في عدة متغيرات يعبر عنها المعادلة التالية:-

$$X= F (L, A, K, T)$$

حيث X ترمز إلي الناتج القومي الإجمالي، L مدخلات العمل، K مدخلات رأس المال، A مدخلات الأرض، T مدخلات الباقي.

$$\frac{\Delta X}{X} = \frac{\Delta L}{L} + \beta\frac{\Delta A}{B} + \alpha\frac{\Delta K}{K} + \Phi\frac{\Delta t}{t}$$

Δ ترمز إلي التغيرات عبر فترة زمنية محددة.

$\frac{\Delta X}{X}$ هو معدل التغير في الدخل القومي في الفترة الزمنية المحددة.

$\frac{\Delta X}{X}$ هو معدل التغير في مدخلات الأرض ...، وكذلك الحال بالنسبة لـ $\frac{\Delta A}{A}$ ، $\frac{\Delta K}{K}$

Φ تمثل معدل النمو في التغير التكنولوجي الذي يفترض أنه راجع إلي التعليم (مدى إسهام في النمو الاقتصادي)

α، β، γ هي ثوابت تشير إلي التأثيرات النسبية لكل من مدخلات الأرض (A) ومدخلات العمل (L) ومدخلات رأس المال (K) علي الدخل القومي X بحيث:

$$\alpha + \beta + \gamma = 1$$

ويعد دينسون من أشهر من استخدام هذه الطريقة في أبحاثه لتفسير النمو الاقتصادي في أمريكا – فقد توصل أن إسهام التعليم في النمو الاقتصادي الأمريكي منذ عام ١٩٥٠ حوالي ١٥% في مقابل ٢% في جمهورية ألمانيا الفيدرالية، ١٢% في المملكة المتحدة، ١٤% في بلجيكا، ٢٥% في كندا، كما أجريت دراسات أخرى علي الدول النامية أشارت معظمها إلي انخفاض إسهام التعليم في النمو الاقتصادي حيث لم تتجاوز ٧% في معظم هذه الدول.

والواقع أنه علي الرغم مما أسهمت به هذه الطريقة في لفت نظر الباحثين وواضعي السياسة إلي الدور الواضح الذي يمكن أن يشارك به التعليم في زيادة الدخل القومي من خلال تحسين نوعية الموارد البشرية إلا أن لها العديد من الصعوبات أو الثغرات منها:-

١- صعوبة تحديد العوامل المتبقية غير المحددة (البواقي) وصعوبة تحديد إسهام التعليم فيها، فعلي الرغم من أن العديد من المحللين يوافقون علي

أن التعليم عنصر هام من العوامل المتبقية إلا أنه مـــن الصعـــب عـــزل وقياس الإسهام الخاص للتعليم في النمو الاقتصادي.

٢- إن للتعليم دور في العوامل القابلة للقياس (مثـــل رأس المـــال، الأرض - العمل) حيث توجد علاقات تفاعل بين التعليم وبين مدخلات العمـــل ورأس المال والأرض، ومن الصعب عزل التعليم عن هذه العوامل.

٣- إن هذه الطريقة تعتمد علي الدالة الخطية أو الارتباط الذي يفترض وجـــود المتغيرات المستقلة والتابعة دون أن يوضح أيهما يؤثر علي الآخر بمعنـــى أن التأثير متبادل وهو ما يدعونا إلي الحذر في التعامل مع نتائجها.

ثالثا: طريقة معدل العائد- The Rate of Return Approach

وتقوم هذه الطريقة علي أساس المقارنة بين أرباح الأفراد وبين تكلفـــة تعليمهم استنادا إلي افتراض أن التعليم ينتج عوائد مادية مباشرة يمكن قياســـها بالنسبة للفرد والمجتمع وأن هذا التعليم يتكلف نفقـــات متعـــددة يمكـــن أيضـــا قياسها، ويطلق علي هذه الطريقة أيضا تحليل الكلفة - المنفعة Cost- benefit Analysis.

فهذه الطريقة تسعى إلي الوصول إلي معدل مردود التعليم عن طريـــق استخراج النسبة بين الأرباح (الدخول) وبين كل النفقات التي يدفعها الفـــرد أو المجتمع بما في ذلك تكلفه الفرصة أو المكاسب الضائعة، والتـــي تتمثـــل فـــي المكاسب التي كانت ربما تأتي لو أن هذه النقـــود قـــد صرفـــت فـــي مجـــال استثماري آخر، أو أن الشخص التحق بعمل يدر عليه دخـــلا حـــال التحاقـــه بالتعليم دون الالتحاق بهذا العمل.

وتستخدم طريقة معدل العائد من التعليم في عمل مقارنات مهمة منها :-

أ- المقارنة بين مراحل التعليم وأنواعه المختلفة بالنسبة لمعدل العائد.

ب- المقارنة بين معدل العائد الاجتماعي من التعليم في دولة بنظيره في دول أخرى.

جـ- مقارنة معدل العائد من التعليم ككل بنظيره من المشروعات الاستثمارية الأخرى داخل البلد الواحد.

هذه المقارنات وغيرها من شأنها المساعدة في توزيع ميزانية التعليم علي مراحل التعليم المختلفة وأنواعه وتوزيع الميزانية العامة للدولة علي مجالات الاستثمار المختلفة ومنها التعليم، وربما تؤثر هذه المقارنات في اختيار الأفراد لنوع معين من التعليم، الأمر الذي يعكس العلاقة بين هذا المدخل ومدخل الطلب الاجتماعي.

وعلي الرغم من أهمية هذه الطريقة في لفت النظر إلي أهمية الاستثمار في التعليم ودوره في النمو الاقتصادي فإن هذه الطريقة تتعرض للنقد لعدة أسباب من بينها:-

١- إن هذه الطريقة تفترض أن الدخل يتوقف أساسا - أن لم يكن كلية علي التعليم، في حين تشير دراسات الواقع المعاش إلي وجود عوامل أخرى تؤثر علي الفرد مثل فروق القدرات الطبيعية، الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، الجنس، المعرفة، الصدفة، المحسوبية وغير ذلك من العوامل التي ربما يصعب حصرها.

٢- لا تعبر فروق الدخل بدقة عن الفروق في إنتاجية العاملين علي اختلاف مستوياتهم التعليمية، ولذلك فهي لا توفر مقياسا دقيقا للعوائد الاقتصادية المباشرة للتعليم.

٣- إن هذه الطريقة تحتاج إلي بيانات تفصيلية كثيرة جدا عن التكلفة والدخول للأفراد، ونوع التعليم ومستواه ويصعب عادة توفير هذه البيانات في كثير من دول العالم لاسيما النامى منها، الأمر الذي يدفع البعض إلي إجراء بعض التقريبات الجوهرية في البيانات بما يؤثر سلبا علي النتائج.

٤- إن هذه الطريقة - والطرق الأخرى أيضا - ترتكز في تحليلاتها علي عدد سنوات التعليم، أي أنها تعتمد علي كم التعليم وليس جودته، وهو ما يؤدي إلي نتائج غير دقيقة.

٥- تفترض حسابات معدل العائد التشغيل الكامل للخريجين، وهو أمر غير صحيح، لاسيما في عدد من الدول النامية التي تعاني بطالة واضحة بين خريجي التعليم العالي والثانوي، وحتى إن لجأت بعض الدراسات إلي تقريب معين لمعدلات البطالة، فعادة ما يؤثر بالسلب علي دقة الحسابات.

٦- يحسب هذا الأسلوب الدخول المتوقعة في المستقبل علي أساس من الدخول الماضية والحاضرة، فهو يفترض أن معدل العائد المقدر اليوم سوف يظل صحيحا في الغد، وبالتالي لا يتأثر بالتغيرات الكبيرة في إعداد الخريجين في المستقبل، وهذا افتراض مشكوك في صحته إلي حد كبير، ومن هنا يعتبر معدل العائد أداة ضعيفة للتخطيط التعليمي.

٧- تركز هذه الطريقة - غالبا - علي التعليم الرسمي بشكل أكثر جدا من التعليم غير الرسمي.

٨- إن هذه الطريقة تدخل في حسابها المكاسب الاقتصادية المباشرة وتغفل المكاسب غير المباشرة التي يستمتع بها الفرد والمجتمع في كليته، فالناس لا تدفعهم فقط الاعتبارات المادية عندما يبقون في المدرسة بعد سن الإلزام، أو عندما يذهبون إلي الجامعة.

٩- يخبر هذا الأسلوب المخططين وصانعي القرار ومتخذيه عادة بنصف ما يحتاجون لمعرفته، فهو يخبرهم بالاتجاه الذي يجب أن تنفق فيه النقود للحصول علي أحسن عائد مادي ولكنه لا يخبرهم بالمدى أو الحد الأقصى الذي يجب عليهم أن يصلوا إليه في إنفاقهم للنقود أو تخصيصهم للموارد، فهذا الأسلوب إن حدد نوعا معينا من التعليم يدر دخلا كبيرا بالنسبة لتكلفته، فهذه إشارة إلي أن هذا النوع يجب أن يحظى بنصيب أكبر من الموارد، ولكن ما الحد الأقصى للإنفاق؟ هذا سؤال لا يستطيع هذا الأسلوب الإجابة عنه، ومن هنا جاء تعبير نصف المعرفة وليس كل المعرفة.

وعلي الرغم مما وجه إلي هذه الطريقة تحفظات، إلا أنها أسهمت في توجيه مخططي التعليم إلى اتجاه الاستثمار في أي نوع من أنواع التعليم، بل في أي مرحلة يكون الاستثمار الأفضل نسبيا، كما أشارت أيضا إلي أثر تغير نظام المرتبات والأجور في الطلب علي التعليم، وإلي المجال الذي تعمل فيه الدولة لإغراء الأفراد علي طلب أنواع معينة من التعليم وإلي جانب ذلك ربما يفيد هذا المدخل المخطط التربوي في نواح أخرى لعل منها:-

١- يمد المخطط التعليمي بإطار لفحص تكلفة التعليم، ومقارنتها بالزيادة في دخول القوى العاملة المتعلمة.

٢- قد يقترح هذا المدخل طرقا لزيادة إنتاجية التعليم أما بواسطة زيادة العائد أو بواسطة تخفيض تكلفته أو الأثنين معا.

والواقع أن ما وجه إلي أساليب وطرق قياس العائد من تحفظات ونقد قد جعلت الباحثين يسعوا إلي تطوير هذه الطرق والأساليب الإحصائية المستخدمة بحيث لم تعد في بساطة الأساليب التقليدية الخطية، كما شملت

التحسينات أيضا البيانات المستخدمة بحيث أصبحت أكثر تفصيلية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى حرص الباحثون علي الاهتمام بالإستراتيجيات التربوية من أجل إنتاج الفوائد وإثرائها، فلقد تكشف للعديد من الباحثين أن مجرد التوسع في التعليم لا يضمن عوائد له، وإنما تتوقف العوائد كما وكيفا علي مدى دقة تخطيط التعليم وحسن إدارته، ومن هنا تحطمت فكرة أن التعليم عصا سحرية يضمن بذاته التقدم والتنمية وشاعت فكرة أنه مجرد أداة يتوقف أثرها علي مدى دقة استخدامها ومن الصعب أن تكون هذه الأداة محايدة فالتعليم أن لم يكن نافعا من خلال التخطيط الجيد والإدارة الفعالة..، وغير ذلك من العوائد، فعادة ما يكون ضارا، وعليه فلقد زادت أهمية وضع الإستراتيجيات العملية والواقعية لتنمية الموارد البشرية في اتساق مع أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلد معين وزمان معين.

ولقد انعكس التطور السابق علي طريقة التفكير في مجال تخطيط التعليم واقتصادياته، فأصبح الاهتمام بشروط تحقيق العائد لا يقل أهمية عن العائد نفسه، وحتى عندما صنف البعض عوائد التعليم وفقا لبعض الدراسات وضع كل عائد مقرونا بشروط تحقيقه بل والظروف التي ربما أن حدثت تجعل الفائدة ضررا.

فمثلا:إذا كان التعليم يزيد من قدرة الفرد علي اختيار عمله وعلي استقراره وتكيفه الوظيفي وعلي الرضى عن هذا العمل والاستمتاع به، فإن بعض الدراسات أشارت إلي أن التعليم إذا بقى تقليديا أو منصرفا إلي تخصصات ليس لها مجالات عمل كافية في الحياة، فإن نتيجة أخرى عكسية تنجم عن هذا التعليم فحواها زيادة القلق والسخط لدى الخريجين وعدم استقرارهم أو ارتياحهم في أعمالهم في المجتمع.

مراجع الفصل الأول

١- **أحمد محمد السيد غنيم، عبد المحسن جودة:** قياس أثر بعض المتغيرات المؤثرة في حجم التبرعات الفردية المساهمة في تمويل المشروعات بالمحليات بالتطبيق علي محافظة دمياط – مؤتمر التنمية المحلية في مصر مشكلات الحاضر وتطلعات المستقبل – كلية التجارة – جامعة المنصورة – ١٩٨٦.

٢- **سعيد إسماعيل علي:** مقدمة الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس المجلد "١٦" دراسات في اقتصاديات التعليم وتخطيطه – دار الفكر العربي – القاهرة – ١٩٩٠.

٣- **عبد المجيد عبد التواب شيحه:** محاضرات في أصول التربية – كلية التربية – جامعة المنوفية – ١٩٨٣.

٤- ....: كفاءة جامعة المنوفية، دراسة لمدى تحقيق الجامعة لأهداف التعليم العالي – مجلة كلية التربية – جامعة المنوفية – السنة الثالثة – العدد الثالث – ١٩٨٨.

٥- **محمد السيد الإمام:** تحليل مسارى لمحددات المشاركة المجتمعية "دراسة ميدانية في قريتين مصريتين، مؤتمر التنمية المحلية في مصر، مشكلات الحاضر وتطلعات المستقبل – كلية التجارة – جامعة المنصورة – ١٩٨٦.

٦- **محمد منير مرسي، عبد الغني النوري:** تخطيط التعليم واقتصادياته – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٧٧.

٧- **محمود عباس عابدين:** مسيرة علم اقتصاديات التعليم في الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس المجلد "١٦" دراسات في اقتصاديات التعليم وتخطيطه- دار الفكر العربي القاهرة ١٩٩٠.

٨- ....: تطور النظرة لعوائد التعليم في الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس المجلد "١٦" دراسات في اقتصاديات التعليم وتخطيطه - دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٩٠.

٩- ....: علم اقتصاديات التعليم الحديث - الدار المصرية اللبنانية - القاهرة - ٢٠٠٠.

١٠- **ملك محمد الطحاوي:** أثر المشاركة الشعبية في تنمية المجتمعات الحضرية المختلفة - المؤتمر العلمي الأول - التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المختلفة، خصائصها - مشاكلها أساليب تنميتها - المعهد العالي للخدمة الاجتماعية - القاهرة - ١٩٨٩.

الفصل الثاني

الإنفاق علي التعليم وكلفته

- أهمية دراسة تكلفة التعليم ونفقاته
- العوامل المؤثرة في الإنفاق علي التعليم وتكلفته.
- أسباب الزيادة في تكلفة التعليم ونفقاته.
- عناصر تكلفة التعليم.
- مداخل خفض تكلفة التعليم.
- مراجع الفصل الثاني

الإنفاق علي التعليم وكلفته

إن ضخامة استثمارات قطاع التعليم، وتنامي دوره في التنمية والتقدم وارتفاع نسبته في ميزانية الدولة، وتزايد عدد عامليه والمستفيدين منه، كل ذلك- وغيره، فرض ضرورة حساب نفقات التعليم وتكلفته، ولذلك فإن مجال كلفة التعليم يعد من المجالات الحيوية التي جذبت - ومازالت تجذب - اهتمام الباحثين في اقتصاديات التعليم وسوف نتحدث في هذا المجال في النقاط التالية:-

- أهمية دراسة تكلفة التعليم ونفقاته.
- العوامل المؤثرة في الإنفاق علي التعليم.
- عناصر تكلفة التعليم.
- أسباب الزيادة في تكلفة التعليم.
- مداخل خفض تكلفة التعليم.

*** أهمية دراسة تكلفة التعليم ونفقاته :-**

ترجع دراسة تكلفة التعليم ونفقاته إلي العديد من الأهداف من أهمها:-

(١) إيجاد نوع من التناسق بين الميزانية المخصصة للتعليم وغيرها من الميزانيات المخصصة لقطاعات الإنتاج والخدمات الأخرى، فتقدير النفقات الكلية للتعليم يعد شرطاً أساسياً لمناقشة حصة التعليم من نفقات الميزانية، وكذا من الناتج القومي الإجمالي.

(٢) توزيع الموارد المتاحة للتعليم - وبخاصة الموارد المالية - توزيعاً عادلاً منطقياً بين مراحل وأنواع التعليم المختلفة.

(٣) التأكد من أن الأجهزة التعليمية تجيد استغلال الموارد التي تخصص لها في الأوقات المحددة، فتحليل الكلفة لكل طالب ولكل فعل يزودنا بحافز يمكن أن يزيد من كفاءة التعليم.

(٤) إن دراسة الكلفة تفيد في البحث عن مصادر جديدة للتمويل بالإضافة إلي المصادر التقليدية، ولاسيما إن حجم الأموال التي تخصص للتعليم تعتبر أكبر من طاقة بعض الدول خاصة النامية منها.

(٥) إن دراسة تكلفة التعليم في ماضيها وحاضرها تعتبر أحد العوامل المساعدة علي تقدير كلفة التعليم مستقبلا.

*** العوامل المؤثرة في الإنفاق علي التعليم:**

يشير محمد منير مرسي إلي أن هناك عدة عوامل تؤثر في الإنفاق علي التعليم يمكن إجمالها فيما يلي:-

(١) **عوامل داخلية:-**

وهي العوامل التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمؤسسات التعليمية من هذه العوامل:-

أ- مستوى أجور العاملين بالمؤسسات التعليمية.

ب- مستوى التكنولوجيا التعليمية.

جـ- التوزيع العمري لهيئات التدريس الذي يؤثر في مستوى الأجور.

د- نصاب المدرس من ساعات التدريس، وكذلك كثافة الفصول.

هـ- حجم الهدر الذي يرجع في غالبية الحالات إلي عاملي الرسوب والتسرب وهي من المشكلات التي تعاني منها المؤسسات التعليمية.

(٢) عوامل خارجية :-

وهي العوامل التي لا دخل للمؤسسة التعليمية فيها:-

أ- المستوى العام للدخل القومي، ودخل الأفراد جزء منه.

ب- مستوى نفقات المعيشة الذي يدخل في تحديد أسعار السلع والخدمات.

جـ- المستوى التكنولوجي العام في المجتمع الــذي يؤثــر علــي المســتوى التكنولوجي التعليمي وبالتالي يؤثر علي نفقات التعليم.

د- التوزيع العمري للسكان بين فئات العمر المختلفة، الذي يؤثر بدوره علـــي عدد التلاميذ بكل مرحلة تعليمية.

هـ- الطلب علي التعليم وعدد الراغبين في الالتحاق بالمؤسسات التعليمية.

*** عناصر تكلفة التعليم :-**

يرى وودهول M.Woodhall إن مصطلح تكلفة التعليم يترادف عـــادة بدرجة واضحة مع نفقاته Expenditure of Education في حيـــن أن المعجـــم الوسيط يضيف بعداً هاماً في تعريفه للكلفة، حيث يعرفها بأنها ما ينفـــق علـــي الشيئ لتحصيله من مال أو جهد، وهو بالتالي يضيف بعد الجهد فـــي التعـــامل مع الكلفة بالإضافة إلي المال.

ويشير حامد عمار إلي أن التكلفة التعليمية تنقسم إلـــي ثلاثـــة أقســـام رئيسية هي:-

أ- المصروفات أو التكاليف الرأسمالية :-

ويدخل فيها ثمن الأرض التي تقام عليـــها المنشـــآت وثمـــن المبـــاني وتكاليف المعدات والتجهيزات والأثاث والأدوات التعليمية المعمرة وغير ذلـــك

من الأدوات والتجهيزات التى تستهلك على مدى أكثر من عام.

ب- المصروفات الدورية :

ويدخل فيها مرتبات المدرسين والإدارة المدرسية والمياه والكهرباء والإيجارات والأدوات التعليمية كالكتب والمواد التعليمية الاستهلاكية كالورق وخامات المعامل... وغيرها.

جـ- مصروفات الصيانة :-

وأقساط الاستهلاك السنوي للمنشآت والمعدات والتجهيزات وتختلف حسابات الاستهلاك بطبيعة المنشآت والمعدات، ويقدر استهلاك المباني في وزارة التربية والتعليم مثلا علي ٥ سنوات.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه بالإضافة إلي بنود التكلفة السابقة يوجد تصنيف آخر لتكلفة التعليم يتمثل في ثلاثة أقسام هي:-

(أ) تكلفة الطلب علي التعليم :-

سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة، فالطلب علي التعليم من جانب الأفراد يتطلب تكلفة مباشرة وهي تكلفة الانضمام إلي أجهزة التعليم مثل المصاريف الدراسية وشراء الكتب والملابس الدراسية، ومصاريف الدروس الخصوصية...الخ، كما أنه يتضمن أيضا تكلفة غير مباشرة، وهي الدخل المفقود الذي كان يمكن للفرد الحصول عليه إذا اختار العمل بدلا من التعليم وكلما ارتفعت تلك التكاليف كلما انخفض الطلب علي التعليم والعكس صحيح.

(ب) تكلفة عرض التعليم:

وتتمثل في تكلفة عناصر الإنتاج المستخدمة في المؤسسات التعليمية وتتضمن هذه التكلفة التكاليف الرأسمالية والتكاليف الجارية.

(جـ) التكلفة الاجتماعية:

وهي تكلفة التعليم بالنسبة للمجتمع في مجموعة وتتمثل في الإنتاج الضائع الذي ضحى به المجتمع في سبيل التعليم فهذه الموارد المستخدمة في العملية التعليمية بشرية ورأسمالية كان يمكن أن توجه إلي أنشطة إنتاجية تزيد من الناتج القومي.

ويلخص الجدول التالي عناصر التكاليف الخاصة والاجتماعية (العامة) للتعليم:

نوع التكاليف	تكاليف اجتماعية (عامة) وهي التكاليف التي تتحملها الدولة أو المجتمع بدلا من الطالب وأسرته	تكاليف خاصة وهي التكاليف التي يتحملها الطالب وأسرته
مباشرة Direct	١- رواتب المعلمين ٢- الإيجارات ٣- النفقات الجارية الأخرى علي السلع والخدمات ٤- النفقات علي الكتب وغيرها	١- الرسوم مطروحا منها القيمة المتوسطة للمنح. ٢- الكتب وغيرها
غير مباشرة Indirect	المكاسب الضائعة	المكاسب الضائعة

*** أسباب الزيادة في تكلفة التعليم :**

تشير الأدلة الموثوق بها والخاصة بتكاليف التعليم بالنسبة لكل تلميذ إلي أن تكلفة التلميذ في كل مرحلة من مراحل التعليم في الدول المتقدمة وفي الدول النامية علي السواء قد ارتفعت خلال السنوات الماضية فالتعليم صناعة متزايدة التكاليف وتكاليف عناصر المدخل في التعليم (مع ثبوت الأسعار) بالنسبة لكل وحدة مماثلة من المخرج تتبع اتجاها خطيا متصاعدا عاما بعد آخر، وهو ما يعني في الواقع أن أي نظام تعليمي سوف يحتاج كل عام إلي ما لانهاية، إلي مزيد من الأموال لكي يحقق نفس النتائج التي حققها في العام السابق وإذا أراد أن يحقق نتائج اكبر علي صورة أفضل فسوف يحتاج أيضا إلي زيادة أكبر في الميزانية، ويمكن إجمال أهم العوامل التي يعزي إليها زيادة تكلفة التعليم في الآتي:

(١) الزيادة السكانية وما يصاحب ذلك من زيادة الطلب علي التعليم، وبخاصة بعد ما ثبتت في معظم دول العالم فكرة التعليم الإلزامي المجاني في مراحل معينة، وزيادة اقتناع الناس بالتعليم ورغبتهم فيه وإقبالهم عليه.

(٢) سعي معظم دول العالم إلي إطالة عدد سنوات التعليم الإلزامي المجاني ليتعدى المرحلة الابتدائية إلي الإعدادية وربما الثانوية.

(٣) الاهتمام بعوامل الجودة في التعليم مثل تقليل كثافة الفصول، وإطالة اليوم المدرسي والعام الدراسي، والاهتمام بالمباني المدرسية والوسائل المعينة وغير ذلك من الأمور التي عادة ما تزيد تكلفة التعليم إلا أنها مهمة وحيوية.

(٤) تزايد الاهتمام بالدراسات التطبيقية والتكنولوجية في التعليم الثانوي والعالي.

(٥) التوسع الكمي والكيف في التعليم العالي الذي يعد من اكثر مراحل التعليم تكلفة نظرا لطبيعة الدراسة فيه ولأهدافه المتميزة.

(٦) التغيرات في مستوى الأسعار وارتفاع المستوى العام لاستثمارات التربية كالمرتبات وغيرها من المصاريف الجارية والرأسمالية، بالإضافة إلي انخفاض قيمة بعض العملات .... وغيرها.

ولهذه الأسباب السابقة جميعا زادت تكلفة التعليم إلي حد فاق إمكانات أغلب الدول سواء المتقدم منها أو الناس، خاصة في فترات التضخم أو الكساد الاقتصادي.

- **كيف يمكن خفض تكلفة التعليم مع الحرص علي زيادة إنتاجية التعليم؟**

(مداخل خفض تكلفة التعليم) :-

إن الزيادة في تكلفة التعليم ونفقاته للأسباب السابق ذكرها، جعلت موضوع خفض التكلفة يحظى باهتمام الباحثين والدارسين للنظم التعليمية، بحيث أصبح موضوع خفض التكلفة واستثمارها موضوعا لا ينصب للعديد من الأبحاث والدراسات، بل منبعا للعديد من الدراسات الممولة من قبل الهيئات والمنظمات الدولية، والتي تستهدف إمداد المخطط التربوي وصانع القرار بتوجيهات مفيدة في كيفية تفسير ومواجهة المشكلات في مجال تكلفة التعليم، ولاسيما في الدول النامية.

والواقع أن أهم أغراض دراسة تكلفة التعليم بل أهم أغراض التخطيط التربوي بوجه عام، أن نحصل علي تربية أكثر نفعا وفعالية عن طريق أقل

النفقات الممكنة، فمعظم الدراسات والبحوث تؤكد علي ضرورة ترشيد الإنفاق قبل البحث عن صيغ جديدة لتمويل التعليم، حيث يشير ماثيوس Mathews إلي أن علي التربويين أن يهتموا بفعالية النفقات التربوية بالنسبة للأغراض التربوية المنشودة علي الأقل قدر محاولتهم زيادة مستوى هذه النفقات، ويؤكد سنل Snell علي وجوب ترحيب التربويين بالاهتمام المتزايد من جانب المجتمع بعامة والذي يهدف إلي التأكد من أن الموارد التي خصصت للتعليم تكون مستخدمة لأقصى حد ممكن من الفعالية خاصة عندما توجد ضغوط متزايدة علي الموارد الحقيقية المتاحة لمؤسسات المجتمع، أما والبرج Walberg فيرى أن الإنتاجية المتزايدة يمكن أن تؤدي ليس فقط إلي تكلفة منخفضة، بل إلي تعليم أفضل وتوفير للوقت فهي قيمة لا يستعاض عنها في الحياة البشرية وعلاوة علي ذلك، فإنه حتى في حالات الزيادة النسبية البسيطة في الإنتاجية، فإن ذلك سيؤدي إلي وفر كبير في الموارد الخاصة بمجهود الطلاب والمربين والتي تشمل كل الناس في بعض الوقت من حياتهم.

والواقع أن ترشيد الإنفاق علي التعليم يمكن أن يتم من خلال طريقتين أو جانبين ولكنهما أحيانا متداخلين هما:-

أ- الطريقة المباشرة (تخفيض تكلفة النظام التعليمي) :-

وتعتمد هذه الطريقة علي تخفيض تكلفة نفقات التعليم سواء ما يتعلق منها بالنفقات الرأسمالية أو الجارية.

فإذا كانت المباني والتجهيزات التعليمية تشكل عنصرا عاما من عناصر التكلفة الرأسمالية للتعليم، فقد أجريت دراسات عديدة من أجل تخفيض تكاليف الأبنية المدرسية مع تحسين شروطها التربوية، وتبين هذه الدراسات

أنه من الممكن الحصول علي وفر هام عن طريق حسن اختيار المكان وتوفير الشروط الهندسية والتربوية الملائمة في مواد التعليم وتنظيم الأبنية وأشكالها وأقسامها وصفاتها وإيجاد عناصر غير نمطية للمبنى المدرسي لخفض تكلفته دون المساس بوظيفته، والإفادة من الجهود الذاتية والخامات الموجودة في البيئة المحيطة في عمليات البناء، كما يمكن تخفيض التكلفة أيضا عن طريق استخدام المباني لأغراض أخرى قد تدر موارد جديدة أو توفر علي الدولة تكلفة إضافية.

ومن رصد الواقع المصري نلاحظ أن الجامعات قد أخذت في الانتشار السريع في معظم المحافظات - ويبدو أن جامعة في كل محافظة هو الهدف - رغم أن الأقسام قد تحوى أعداد محدودة من الطلبة مما ينتج عنه ارتفاع التكلفة، الأمر الذي يجعل قصيه الدمج والتكامل بين الجامعات أو حتى بين الأقسام المتناظرة داخل الجامعة الواحدة أمرا جديرا بالدراسة والاعتبار.

وفي دراسة قام بها الباحث عن مشكلات المباني المدرسية بالتعليم الأساسي في محافظة المنوفية توصل إلي مجموعة من المقترحات أو الوسائل التي يمكن أن تساهم في خفض تكلفتها منها:-

١- اللجوء إلي أبنية مدرسية مركزية للمدارس الصغيرة تتوافر فيها كافة الشروط التي ينبغي أن تتوفر في المبنى المدرسي الخاص بالتعليم الأساسي بما يمكن أن يسهم في التغلب بدرجة كبيرة علي مشكلة عدم توافر المواقع المناسبة واللازمة للبناء، كما أن الاستعاضة عن المباني المنفردة ذات الإمكانات المحدودة بمدارس مركزية يعتبر توفيرا لاقتصاديات التعليم ووسيلة هامة لتوفير الإمكانات اللازمة للعملية التعليمية والتي لا تتوافر في العديد من المدارس المتفرقة.

٢- حسن استغلال المباني المدرسية القائمة، من خلال تقسيم السنة الدراسية إلي أربعة فصول مدة كل منها ١٢ أسبوعا (مع إجازة بين كل فصل وآخر) علي أن تحضر دفعة من التلاميذ الفصل الأول والثالث وتحضر دفعة ثانية الفصلين الثاني والرابع وهذا النظام يعرف بالنظام الدوري، ويتولى التدريس في هذا النظام مدرسون مختلفون في كل دورة تعليمية (وهو ما أخذ به زامبيا)، فالمشكلة إذن ليس في نقص المباني المدرسية، ولكنها في الأساس تتمثل في عدم الاستخدام الأمثل لما يوجد منها بالفعل.

٣- الاقتصاد في مساحة الأراضي المطلوبة للمباني المدرسية وذلك عن طريق التوسع الرأسي في المباني، كلما أمكن ذلك بحيث تشغل معظم المساحة في البناء الذي يدفع علي أعمدة خرسانية، وتترك المساحة والأرضية للبناء كفناء مسقوف، كما يحسن بناء حجرات للإدارة والمخازن في بدرومات وأدوار تحت الأرض ما أمكن، وهو ما يمكن أن يسهم في خفض التكلفة خاصة مع ارتفاع سعر الأراضي المناسبة للبناء، وحتى الأماكن المتوافرة بأسعار معقولة تكون في الغالب بعيدة عن مصادر الخدمات وطرق المواصلات، الأمر الذي يكلف الكثير من عمليات نقل لوازم البناء وتوصيل الخدمات الأساسية إليها، فلموقع المدرسة علاقة بطرق البناء والمواد المستخدمة والتي بدورها لها أثر حيوي مباشر علي تكلفة المبنى المدرسي.

٤- الاستفادة ببعض دور العبادة والحدائق والأندية والكتاتيب كأماكن تعليمية للصفوف الثلاثة الأولى، انطلاقا من أن ذلك يمكن أن يسهم في التخفيف من حدة مشكلة النقص في المباني المدرسية دون إضافة أعباء جديدة

بالإضافة إلي ما يمكن أن يسهم به هذا الاقتراح من توثيق صلة التلاميذ بالبيئة المحيطة بهم.

أما بالنسبة للنفقات الجارية والتي تشمل نفقات الإدارة والمرتبات والخامات التعليمية، وإذا كان أجور المعلمين تحتل نسبة كبيرة من هذه النفقات، فيمكن تخفيض هذه النفقات عن طريق اللجوء إلي بعض الأساليب الفنية التي تزيد من فعالية المعلمين ومنها توفير الأجهزة والأدوات التي تزيد من إنتاجهم، ومنها أيضا تحسين الكتاب المدرسي، كما أن دور الإدارة المدرسية أساس في زيادة إنتاجية التعليم، ولهذا كان تحسين شروط العمل الإداري وسيلة من وسائل رفع هذه الإنتاجية وتخفيض نفقاتها وبالتالي تجنب الهدر والضياع الذي يمكن أن يقع.

(ب) الطريقة غير المباشرة (زيادة كفاءة التعليم وإنتاجيته) :-

وتقوم هذه الطريقة علي أساس الاهتمام بالأساليب التي يمكن عن طريقها زيادة كفاءة التعليم وإنتاجيته، وتفيد كلمة "غير المباشرة" هذه إلي أنه قد تكون من وسائلها زيادة التكلفة علي المدى القريب في مقابل مزيد من الفائدة علي المدى البعيد.

وقبل أن نتحدث عن وسائل زيادة كفاءة التعليم وإنتاجيته لابد من توضيح مفهومها، فالكفاءة ترتبط عادة بدرجة الاستخدام الأمثل للإمكانات التعليمية المتاحة (المدخلات) من أجل الحصول علي مخرجات تعليمية معينة، أو بمعنى آخر الحصول علي أكبر قدر من المخرجات باستخدام مجموعة محددة من المدخلات، أو الحصول علي مقدار محدد من المخرجات التعليمية، باستخدام أدنى مقدار من المدخلات التعليمية (أقل تكلفة ممكنة). أما الإنتاجية

فتعني مقدار الوحدة من المخرجات بالنسبة للوحدة من المدخلات، أو إمكان تحسين علاقات المدخلات - المخرجات باستخدام طرائق ومعدات وأساليب جديدة وتتمثل أهم وسائل زيادة كفاءة التعليم وإنتاجيته في الآتي:-

(١) الاهتمام بربط خطط التعليم - كما وكيفا - بخطط وحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يجعل التعليم أداة فعالة في إحداث التنمية ويكون ذلك بتعديل مناهج التعليم، والاهتمام بأنواع التعليم الأكثر إنتاجا من الوجهة الاقتصادية كالتعليم الفني والمهني والكليات العملية وعادة ما تؤدي هذه الوسيلة إلي زيادة نفقات التعليم علي المدى القريب ولكن عن المدى البعيد يتم تعويض هذه النفقات عن طريق العائد المرتفع لخريجي هذا التعليم وهذه الكليات.

والواقع أن قضية ربط التعليم بخطط التنمية هذه تختلف في مجتمع إلي آخر ويمكن إجراءها بأكثر من أسلوب.

٣- تجنب عوامل الهدر التعليمي وتكثيف كل الجهود للحد من الفاقد بصوره المختلفة كالرسوب والتسرب ... وغيرها، فالرسوب مثلا يمثل إحدى صور الفاقد الخطيرة من حيث تأثيره علي رفع التكلفة وزيادة النفقات، ونظرة إلي حجم أو عدد الراسبين في الجامعات المصرية توضح حجم الخسائر الناجمة عن هذه المشكلة، وكذلك التسرب نهائيا من المؤسسة التعليمية.

٤- تحسين المستوى الكيفي للتعليم والاهتمام بعوامل الجودة في التعليم مثل إطالة مدة السنة الدراسية، والاهتمام بالمكتبات والمعامل والكتب المدرسية والجامعية.

مراجع الفصل الثاني

١- **أحمد الصفتي، سامي السيد فتحي:** تحليل جوانب العائد والتكلفة الاجتماعية للتعليم الجامعي- بحث مقدم إلي ندوة: سياسة التعليم الجامعي، الأبعاد السياسية والاقتصادية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - يناير ١٩٩٠.

٢- **جمال علي خليل الدهشان:** استخدام أسلوب النظم في حل بعض مشكلات التعليم الأساسي بمحافظة المنوفية- رسالة دكتوراه غير منشورة- كلية التربية - جامعة المنوفية - ١٩٩٠.

٣- **حامد عمار:** في اقتصاديات التعليم - المركز العربي للبحث والنشر - القاهرة - ١٩٨٤.

٤- **حسان محمد حسان:** بحوث الكلفة والمنفعة في التعليم الجامعي - دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٨٠.

٥- **د. روجرز:** الإنتاجية والكفاءة في التعليم، في التعليم والتنمية القومية تحرير د.آدمز، ترجمة محمد منير مرسي - عالم الكتب - القاهرة - ١٩٧٣.

٦- **دونالد بارون:** اقتصاديات تصميم البناء - التقرير الختامي للحلقة الدراسية حول المباني المدرسية المنعقدة في الفترة من ٨ - ١٧ نوفمبر ١٩٧١ - المركز الإقليمي لتخطيط التربية وإدارتها للبلاد العربية. بيروت - ١٩٧١.

٧- **عبد الله عبد الدايم:** التخطيط التربوي: أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية - دار العلم للملايين - بيروت- ١٩٦٦.

٨- **ماجد محمود:** الأبنية والتجهيزات المدرسية في العالم العربـــي، مشـــكلاتها ومطالب تطويرها - التربية الجديدة - السنة الثالثـــة - العـــدد الســـابع - مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية - بيروت ١٩٧٦.

٩- **محمد سيف الدين فهمي:** التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه ومشـــكلاته - ط٦ - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٩٧.

١٠- **محمد منير مرسي، عبد الغني النوري:** تخطيط التعليم واقتصادياتـــــه - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٧.

١١- **محمود عباس عابدين:** مسيرة علم اقتصاديات التعليم في الكتاب الســـنوي في التربية وعلم النفس المجلد ١٦ "دراســـات فـــي اقتصاديـــات التعليـــم وتخطيطه - دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٩٠.

١٢- ....: علم اقتصاديات التعليم الحديث - الدار المصرية اللبنانية - القاهرة - ٢٠٠٠.

١٣- **المركز القومي للبحوث التربوية:** دراسة تحليلية لآراء وتوصيات المديريـــات التعليمية - القاهرة - ١٩٨٧.

١٤- **ن.ج. جمـــول:** نظم تعليمية بديلة "مقترحات زامبيا" - مستقبل التربيـــة - المجلد السابع - العدد الأول - مركز مطبوعـــات اليونســـكو بالقـــاهرة - ١٩٧٧.

15- Woodhall, M., **Cost – benefit Analysis in Educational Planning,** 3rd ed., Paris, UNESCO, 1992.

الفصل الثالث

تمويل التعليم

- مصادر تمويل التعليم.
- معايير تقييم نظام تمويل التعليم.
- نحو مصادر جديدة لتمويل التعليم.
- مراجع الفصل الثالث

تمويل التعليم

يعد التمويل من أهم المشكلات التي تواجه النظم التعليمية المعاصرة فمهما كان حظ الدولة من الغنى فإن طموحاتها في تحقيق آمالها التعليمية تصطدم بمشكلة توفير الأموال اللازمة لتحقيق هذه الآمال، ولذلك قد يضطر بعض الدول إلي التخلي عن بعض مشاريعها التربوية أو تأجيلها للمستقبل، فالمشروعات التعليمية بما تتطلبه من مبان ومعدات وأجور معلمين... وغيرها تحتاج إلي أموال ضخمة، خاصة مع غلبة القيم الديمقراطية ومبادئ الرفاهية والعدالة الاجتماعية وما ترتب علي ذلك من زيادة طموح الشعوب وكبر آمالهم وتوقعاتهم في الحياة وما صاحب ذلك من زيادة التزامات الدولة بالتوسع في مجالات التنمية والخدمات علي السواء، جعل ميدان التعليم في سباق مستمر مع غيره من الميادين الأخرى من أجل الحصول علي التمويل اللازم.

ومما تجدر الإشارة إليه أن العلاقة وثيقة بين دراسة تكلفة التعليم وتمويله، فمن خلال تحديد تكلفة التعليم في المستقبل القريب والبعيد، تركز الجهود علي البحث عن مصادر لتمويل هذه التكلفة، أهي الدولة بمفردها؟ أم الدولة بالإضافة إلي أولياء الأمور وأصحاب الشركات التي تستفيد من العمالة المتعلمة؟ أم مصادر أخرى بالإضافة إلي المصادر السابقة أو غيرها؟ وكيف يكون التوازن بين الموارد العامة والخاصة في التمويل في حالة الاعتماد عليها معا؟

مصادر تمويل التعليم:

تختلف مصادر تمويل التعليم من بلد لآخر حسب ظروفه السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبصفة عامة يمكن تحديد مصادر تمويله في جانبين:

(١) **التمويل الحكومي (ميزانية الدولة) :**

فكل حكومة من الحكومات تخصص مبلغ معين من المال من ميزانيـــة الدولة للإنفاق منه علي الدولة، وتشكل الضرائب المباشرة وغير المباشرة أهــم مصادر التمويل الحكومي.

ولا شك أن بقية هذه المخصصات الحكومية ترتبط ارتباطـــا مباشـــرا بالدخل القومي من جهة وميزانية الحكومة من جهة أخرى ولذلك تعتبر النســبة بين ميزانية التعليم وكل من الدخل القومي والميزانية العامـــة مـــن المعـــايير يستدل بها علي الجهد النسبي الذي تبذله الدولة في الإنفاق علي التعليم، وهـــو ما يمكن أن يتخذ أساسا للموازنة بين الدول المختلفة في هذا المجال.

والواقع أنه توجد عوامل عديدة تبرر قيام الحكومات بتمويـــل التعليـــم ودعمه من بينها:-

١- الوفورات الخارجية Externatities وهي التي توجد طالما كانت المنـــافع الاجتماعية للتعليم تفوق المنافع الخاصة التي يحصل عليها الأفراد، وعلـي ذلك فإن تقديم دعم للتعليم من جانب الحكومة من شـــأنه أن يـــؤدي إلـــي الاستغلال التام للمرافق والإمكانيات التعليمية سواء المادية أو البشرية.

٢- تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، فلو كان التعليم خاصا وبمصروفات كاملـة، فإن الأفراد القادرين هم الذين سوف يذهبون إلي المدارس، كذلـــك فـــإن الأفراد المتعلمين سوف يشغلون وظائف مميزة، ويحصلون علي دخـــول أعلى طيلة حياتهم العملية بالمقارنة بالأفراد غير المتعلمين.

٣- انتشار وفورات الحجم Economies of scaie في التعليم، وعلي ذلك فـــإن حسن استغلال هذه الوفورات، ومن ثم تخفيض تكلفة تعليم كـــل طـــالب،

يتطلب القيام بالتعليم علي نطاق كبير، وإن ذلك يتطلب دعم كبير من جانب الحكومات.

وعلي الرغم من أن الزيادة المطردة في الميزانيات السنوية للتعليم يمكن أن تدل علي نمو النشاط التعليمي بصفة عامة، فإنه ينبغي أن نأخذ جانب الحذر والاحتياط في الوصول إلي تعميمات من هذا النوع قبل التأكد من أن هذه الزيادة هي حقيقة زيادة في الجهد التعليمي، فقد تكون هذه الزيادة، راجعة إلي ارتفاع مستوى المعيشة أو غلاء الأسعار أو انخفاض قيمة العملة القومية أو زيادة رواتب المعلمين وقد تكون الزيادة ظاهرية بمعنى أن الزيادة لا تصرف في رفع مستوى الخدمة التعليمية وإنما تتجه الزيادة إلي مظاهر الإسراف والتنظيمات الإدارية المعقدة المتزايدة.

(٢) مصادر أخرى للتمويل، وتشمل هذه المصادر المصروفات المدرسية والهبات والتبرعات المحلية والمساعدات الدولية سواء من حكومات الدول بموجب اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أو من المؤسسات الخيرية الكبرى أو من الهيئات والمنظمات الدولية، وهذه المصادر الأخيرة وأن كانت مفيدة أحيانا إلا أنها مصادر مؤقتة وغير دائمة وترتبط غالبا بقيود أو شروط معينة تحد من حرية الدولة المستفيدة في التصرف فيها وفي كل هذه الأحوال فإن الدولة المستفيدة تساهم عادة بجزء من النفقات، وفي ج، م، ع والدول العربية بصفة عامة يمول التعليم الحكومي من الأموال العامة للدول بصفة رئيسية.

معايير تقييم نظام تمويل التعليم:

توجد عدة معايير تستخدم في تقييم نظام التمويـــل الـــتربوي فـــي أي مجتمع، من أشهر هذه المعايير ما يلي:

(١) مناسبية التمويل:

أي درجة مناسبة مستوى توفير الخدمات التربوية، والواقع أن مقـــاييس المناسبية قد تطورت عبر الزمن تطورا ملحوظا، ففي خلال الستينات وأوائـــل السبعينات كانت المناسبية تعرف من خلال نسبة ميزانية التعليم مـــن الدخـــل القومي، ونسبة ميزانية التعليم من ميزانية الحكومة المركزية، وكـــانت نســـبة ٨% من الناتج القومي الإجمالي هي المناســـبة، ونســـبة ٢٠% هـــي النســـبة المناسبة لحصة التعليم من ميزانية الحكومـــة المركزيـــة، والواقـــع أن هـــذه المقاييس كانت تهمل أحيانا التعليم الخاص، والجهود الذاتية للسلطات المحليـــة أو الأهالي وكذلك الهبات والمنح، ولذلك فإنه منذ أواخر السبعينات بدأت تظـــهر مقاييس جديدة أكثر قبولا للمناسبية، روعي فيها أن تكون قريبة من مخرجـــات الأنظمة التربوية وأهدافها، ومن هنا ظهرت مقاييس أكـــثر جـــودة وتفصيـــلا شملت أربعة مقاييس رئيسية هي:-

- نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي بالقياس للفئة العمرية المناظرة.
- نسبة التسجيل في التعليم الثانوي والعالي.
- درجة التوازن في الفرص التعليمية بين الذكور والأناث.
- معدل تعليم الكبار.

وبالتدريج أصبح ينظر إلي الأهداف المنشودة كميا ونوعيا ثـــم تحـــدد الميزانية المطلوبة في ضوئها.

(٢) الكفاءة:

وهي ترتبط بأفضل توزيع أو استخدام للموارد المالية المتاحة من أجـل جعل تحقيق الأهداف المنشودة تتم في أقصى حد ممكـــن، والمـــوارد تكـــون موزعة بكفاءة لو كان من غير الممكن إعادة توزيعها بـــدون تقليـــل مســـتوى الناتج، وهناك مقاييس عديدة لقياس الكفاءة من أشهرها الكلفة – المنفعة، الكلفـة – الفعالية Cost-Benefit, Cost-Effectiveness وهي تستخدم لمقارنـــة كفـــاءة طرق بديلة لإنجاز نفس الهدف المذكور بأقل تكلفة كاستخدام الكمبيوتـــر فـــي العملية التعليمية أو إطالة اليوم الدراسي – وغيرها، وهي أمور تساعد علـــي اتخاذ قرارات توزيع الموارد المالية للتعليم.

ويستخدم أسلوب الكلفة – المنفعة في حالة التمكن من التعبير عن كـــل من المدخلات (الكلفة) والمخرجات (المنفعة) في صـــورة نقديـــة، فـــي حيـــن يستخدم أسلوب الكلفة – الفعالية في حالة عـــدم التمكـــن مـــن التعبـــير عـــن المخرجات (الأهداف أو المنفعة) في صورة نقدية، وهذا هو الوضع السائد فـــي التربية، ومن هنا يصعب استخدام أسلوب الكلفة المنفعة في هذا المجـــال بـــل يصعب حتى استخدام الكلفة – الفعالية في كثير من القضايا لصعوبـــة قيـــاس المخرجات.

(٣) العدالة:

فإذا كانت الكفاءة تتعلق بحسن توزيع واستخدام الموارد المالية المتاحـة للتعليم، فإن العدالة تعني عدالة توزيع هذه المـــوارد أو الخدمـــات التعليميـــة

بالنسبة لكافة فئات المجتمع، الأغنياء والفقراء، الريف، والحضر، التعليم العـام والتعليم الفني، التعليم العام والتعليم الجامعي ... وغيرها.

فأنظمة التعليم في الكثير من بلدان العالم خاصة بلدان العـالم الثـالث تعاني من ظاهرة فقدان التكافؤ في توزيع الخدمات التعليمية بين أقـاليم البلـد الواحد أو بين مناطق الريف ومناطق الحضر أو بين الذكور والإناث أو بيـن طبقات المجتمع وفئاته المختلفة أو سواها، ولذلك فالتمويل الجيد هو الذي يعمل علي تقليل هذه التفاوتات في توزيع الخدمات التعليمية، وتشمل التفاوتـات فـي الخدمات التعليمية عدة مؤشرات منها:-

أ- معدلات قيد الطلاب.

ب- نسبة القيد بمرحلة معينة لكل ألف من السكان.

جـ- التفاوت في توزيع الموارد المتاحة للتعليم ونوعيتـها (نوعيـة المعلمين وعددهم، نوعية المدارس، تجهيزات المبنى المدرسي... وغيرها).

د- التفاوت في إمكانية الوصول إلي الخدمة التعليمية.

هـ- التفاوت في الكفاية الداخلية للنظام التعليمي.

*** نحو مصادر جديدة للإسهام في تمويل التعليم:**

نظام لتزايد تكلفة التعليم - كما سبق أن ذكرنا - بما قد يفوق إمكانـات العديد من الدول ولاسيما النامية منها، ونظرا لتزايد الرغبة في تحقيـق قـدر أكبر من العدالة والمساواة بين الدولة والأفراد وبين الأفراد بعضهم وبعـض، فقد بدأت بعض المحاولات العلمية لدراسة تأثير بدائل متعددة لتمويـل التعليـم علي التخفيف من أزمة تمويله.

والواقع أن البحث عن مصادر جديدة إضافية لتمويل التعليم يعد جــزءا مكملا للجزء الخاص بترشيد الإنفاق، فبعض طرق ترشـــيد الإنفـــاق الســـابق ذكرها تتطلب المزيد من الإنفاق (الطرق غير المباشرة) علي المدى القريــــب في مقابل عائدات اجتماعية واقتصادية بعيدة المـــدى، تفـــوق بمراحـــل هـــذه الزيادات القريبة في التكلفة، فالتكلفة – إذن – سوف تظل أكبر من طاقة الدولة ومن هنا لزم البحث عن مصادر إضافية لتمويل التعليم قد تستقى من تجـــارب بعض الدول عسي أن تفيد مجتمعنا ومن هذه المصادر ما يلي:

(١) استخدام مؤسسات التعليم كوحدات أو مراكز إنتاج، خاصة الجامعـــات ومدارس التعليم الثانوي الفني، وهذا يتطلب إجراء تعديلات جذرية في وظائف التعليم بحيث تضيف الوظائف الجديدة مصادر تمويلية جديـــدة. فهناك كليات مثل الطب البيطري، الزراعـــة، الهندســـة وغيرهـــا أو المدارس الثانوية الفنية يمكن أن تستغل مزارعها أو ورشها كمراكـــز إنتاج متطورة، كما يمكن للكليات النظريـــة أن تـــؤدي دورا إنتاجيـــا أيضا، فإذا قامت كليات التربية بتنظيم بعض الدروس الخصوصيـــة أو حلقات التقوية لطلاب المدارس الإعداديـــة والثانويـــة فـــي الإجـــازة الصيفية، فإن ذلك يعد إنتاجا حتى إن كان عائده المادي ضئيلا وهو ما يعوضه العائد العلمى علي الطالب المعلم والتلميـــذ، ويمكـــن لكليـــات الخدمة الاجتماعية والآداب والتجارة والحقوق وغيرها أن تؤدي أدوار إنتاجية قريبة من تخصصاتها.

ومن ناحية أخرى يمكـــن للمؤسســـات التعليميـــة أن تقـــدم الأعمـــال الاستشارية للهيئات والمؤسسات المختلفة في المجتمع في مقابل دعم مالي مـــن هذه الهيئات والمؤسسات، حيث يمكن لوزارات الزراعة والصناعة وشـــركات

الأدوية والكيماويات، شركات البترول ... غيرهـــا، اللجـــوء للجامعـــة لطلـــب المشورة العلمية لحل المشكلات التي تواجهها في المجال التطبيقي وفي مقـــابل ذلك يمكن لهذه الوزارات والشركات أن تدفع بعـــض التكـــاليف نظـــير ذلـــك والواقع أن هذا الاتجاه أخذ في الانتشار في الكثير من دول العـــالم كبريطانيـــا والسويد واستراليا .... وغيرها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن استخدام مؤسسات التعليم كمراكـــز إنتـــاج يمكن أن يحقق العديد من الفوائد منها بالإضافة غلي المســـاهمة فـــي عمليـــة التمويل ما يلي:-

أ- ربط النظرية بالتطبيق والتخفيف من اللفظية التي عادة مـــا تـــهدد التعليم المصري في كافة مراحله وأنواعه، إضافة إلي أن هذا الربط يمكـــن أن يسهم في إثراء وتطوير كل من النظرية والتطبيق، فالتطبيق يمكن أن يكشـــف عن ثغرات النظرية ويؤدي إلي تطويرها بعد اكتشاف ثغراتـــها، والنظريـــة - من ناحية أخرى - توجه التطبيق.

ب- توضيح وظيفية العلم والتعليم لاسيما العالي في عصـــر يتســـاءل الناس فيه عن قيمة التعليم العالي، وزاد تشككهم في قيمة التعليم نظرا لضعـــف وضوح قيمته في الحياة العملية.

جـ- ربط الجامعة والتعليم بصفة عامة بالبيئة والمجتمع مـــن خـــلال الخدمات التي تقدمها الجامعة أو المؤسسة التعليميـــة ذات الجـــودة الأفضـــل والأسعار الأرخص.

د- زيادة مهارات الطالب أثناء الدراسة وبالتالي زيادة كفاءة الخريجين في خدمة المجتمع لاسيما بعدما تزايدت الشكوى من ضعف مستوى الخريجيـن في المجالات العملية.

هـ- التأثير في الأسعار حيث يمكن عرض المنتجات (لحوم، ألبـــان، منتجات ألبان، دواجن محاصيل، خدمات إصلاح سيارات....الخ) بســعر أقــل من السوق وبجودة أفضل.

(٢) الاستفادة من تمويل مؤسسات القطاع العام والخاص والمصارف:

هذه المؤسسات يمكن أن تسهم في زيادة ميزانية التعليم بطريقة مباشرة وذلك بأن تخصص جزءا من أرباحها الصناعية والتجارية المختلفـــة لتمويـــل صندوق قومي لخدمة التعليم بصفة عامة التعليم الجامعي بصفة خاصة، فـــهذه الشركات يمكن أن تسهم بنصيب من أرباحها لصالح هـــذا الصنـــدوق بحيـــث يخصص للبحوث والارتفاع بمستوى طلاب كليات العلوم والهندســـة، وكذلـــك فإن مؤسسات الإنتاج الزراعي ومؤسسات استصلاح واســـتزراع الأراضـــي يمكن أن تسهم بنصيب للارتفاع بمستوى بحوث وطلاب كليات الزراعة ومـــا يتصل بدراسات التربة والأراضي والبذور والمحاصيل.... الخ.

والواقع أن هناك تجارب عملية في هذا الصدد منها تخصيـــص مثـــلا نسبة ١% - أو أكثر - من أرباح المؤسسات والشركات والمصاريف للإنفـــاق علي البحث العلمي وتمويل مشروعات بحثية سوف تسهم بدورها فـــي زيـــادة الإنتاج بصوره ومستوياته المختلفة.

كما يمكن أن تسهم هذه المؤسسات في زيادة ميزانية التعليـــم بطريقـــة غير مباشرة من خلال السماح للطلاب بالتدريب فـــي ورشـــها ومزارعـــها... وغيرها، أو قيام المهنيين فيها بتنظيم دورات تدريبية للطـــلاب والمعلميـــن أو صيانة وإصلاح بعض الأجهزة الموجودة في المؤسسات التعليمية دون مقابل.

(٣) الاستفادة من تمويل أولياء الأمور والطلاب:

يؤكد شكري عباس حلمي أن هذا الاقتراح يمكن تحقيقه من خلال الإجراءات التالية:

أ- زيادة الرسوم الدراسية المقررة علي الطلاب - خاصة التعليم الجامعي - وذلك بما يتناسب مع التكلفة الحقيقية للإنفاق عليه، ويمكن إعفاء الطلاب المتفوقين من هذه الزيادة بما يشكل دافعا قويا لأبناء غير القادرين بصفة خاصة للتفوق الدراسي، ويعد نظام الانتساب الموجه خطوة في هذا الاتجاه، حيث يدفع الطالب رسوما تصل إلي حوالي ٤٠٠ جنيها يعفى منها الطالب المتفوق في السنة التالية ويصبح من الطلاب المنتظمين.

ب- أن يتحمل الطالب الجزء الأكبر من تكلفة الدراسة في حالة البقاء للإعادة أول مرة في نفس الصف الدراسي علي أن يتحمل التكلفة كلها إذا رسب للمرة الثانية في هذا الصف الدراسي، وأن يتحمل طالب الدراسات العليا الجزء الأكبر من تكلفة الدراسة التي ترتفع بشكل ملحوظ عن تكلفة الطالب في المراحل السابقة.

جـ- إعادة النظر في نظام مكافآت التفوق من حيث المستويات التي تستحق هذه المكافأة، كذلك دعم الكتاب الجامعي، كما يجب إعادة النظر في ما يدفعه الطلاب للسكن في المدن الجامعية والتغذية، علي أن يعفى الطلاب المتفوقين وغير القادرين من هذه الزيادة.

د- دراسة إمكانية أن يتحمل طلاب التعليم الخاص - لاسيما مدارس اللغات - تكلفة متضاعفة عند الالتحاق بالجامعة، فتكلفة التعليم الجامعى لطلاب المدارس الخاصة تعد منخفضة جدا بالنسبة للتكلفة التي تدفعها أسرهم في تلك المدارس، ولذلك فالأمر يتطلب إعادة التوازن بين ما كانوا يدفعونه في

مرحلة ما قبل الجامعة – ويتميزون به عن غـــيرهم – وبيـــن التكلفـــة التـــي يدفعونها بعد ذلك في الجامعة.

و– المساعدة في تمويل مصاريف التعليم – خاصة عندما يكون التعليم العالي بمصروفات – بدلا من توفير التعليم نفسه وتجهيزاته، وذلك من خــــلال تقديم قروض للطلاب وبخاصة في التعليم العالي بحيث تغطي رسوم الدراســـة ونفقاته المعيشية والدراسة، بما يفتح الباب أما ذوي الدخول المحدودة لاستكمال تعليمهم الجامعي بشروط ميسرة تسترد بعد التخرج وفق نظام متفق عليه. كمـــا يمكن أن تتم عملية المساعدة هذه من خلال استخدام نظام الدعـــم (الكفـــالات) Vouchers والتي تقدم للوالدين في تناسب عكسي مع مستوى دخولهم، وذلـــك لتعليم أبنائهم في المدارس التي يختارونها بأنفسهم وتستخدم هذه الكفالات لدفـــع المصاريف المطلوبة كلها أو بعضها وفقا لقيمة الدعم ونوعية المدارس.

ويستند أصحاب هذا الاقتراح إلي أنه إذا كنا نســـمح بإعطـــاء رجـــال الأعمال ملايين الجنيهات لاستكمال مشروعاتهم التي قد تفشـــل أحيانـــا، أفـــلا يكون من الأجدر أن نعطي هؤلاء الطلاب قروضا لاستكمال تعليمهم في ضوء التأكيد علي ان التعليم يعتبر مشروعا استثماريا مضمون العائد، كذلـــك يـــرى "أكرم البياني" أن هناك مبررات اقتصادية واجتماعية وتربوية تقف وراء أخـــذ دول عديدة بنظام تقديم قروض للطلاب منها:–

- إن هذا النظام يضع علي عاتق المنتفعين جزء من تكلفة الإعداد.
- إن هذا النظام يمكن أن تؤدي إلي تحسين جودة التعليم بمقدار مــــا يحـــث المستفيدين منه علي إنهاء دراستهم في أقصر وقت ممكن.
- إن هذا النظام من شأنه أن يسمح لكل فرد بمتابعة دروسه حســـب قدراتـــه ومؤهلاته.

والواقع أن منح القروض بوجه عام يخضع لاعتبارات تختلف من دولة إلي أخرى، وعلي كل دولة أن تحدد الصيغة التي تناسبها، رغم بعض صعوبات الأخذ بهذا النظام لاسيما عند بدء العمل به، إلا أننا لا ننكر أن له بعض الحسنات تدعونا عل الأقل للتفكير فيه.

(٤) الاستفادة تمويل بعض الجهات والمنظمات الشعبية والأهالي:

وذلك من خلال إيقاظ الوعي في الجماهير بضرورة التبرع للإنفاق علي التعليم، سواء بالتبرع بأراضي للبناء، أو مبان مقامة بالفعل أو تبرعات أخرى كشراء أجهزة ضرورة لممارسة العملية التعليمية أو التبرعات النقدية، ولعل فيما يحدث الأن من الحملة القومية لبناء المدارس أو لبناء ١٠٠ مدرسة خير تعبير عن هذه الوسيلة، التى حدثت بعد الزلزال التى تعرضت له مدارس مصر في شهر أكتوبر.

وفي هذا المجال لابد من تكاتف كل الجهود المنظمات السياسية كالأحزاب، والمنظمات الشعبية كالجمعيات والنوادي، والنقابات، والاتحادات كل ذلك من أجل تعبئة شعبية تسمح لتجميع موارد مالية جديدة ومستمرة.

والواقع أنه علي الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه التبرعات والهبات، إلا أن المشكلة المرتبطة بها هي التذبذب الواضع فيها، وارتباطها بتقديم بعض الحوافز أو الإعفاءات التي يمكن أن تخل بمبدأ تكافؤ الفرص، أو تؤدي إلي خلل أو تفاوت في توزيع الخدمات التعليمية، إضافة إلي ما يمكن أن تؤديه من تخلي الدولة عن جزء من مهامها الأساسية وهو بناء المدارس مثلا، ولذلك فعلي المسئولين أن يدركوا أن هذه التبرعات مساعدة وليس موردا أساسيا

وثابتا، ومن المهم حسن استغلال هذه التبرعات بحيث لا تـــهدر فـــي وجـــوه استهلاكية أو مجرد حوافز ومرتبات.

(٥) الاستفادة من تمويل وجهود المؤسسات غير المصرية :

وهذه المؤسسات يمكن أن تكون مؤسسات عربية أو مؤسسات أجنبيـــة أو مؤسسات دولية وبطبيعة الحال لكل نوع مـــن هـــذه المؤسســـات أهـــداف واستراتيجيات من وراء تمويلها لبعض المشروعات التعليمية ولذلك فإنه ينبغـــي علينا أن نبحث في المبررات والأهداف التي تقف وراء عمليات التمويل هذه.

فالجهود العربية – مثلا – لها مبررات وأهداف، وجزء منـــها مرتبـــط بالمشاعر القومية والمصالح المشتركة وجزء منها أيضا تعبير عـــن مشـــاركة حقيقية وتضامن أخوى وربما يكون أحيانا تعبير عن خدمات سابق أن قدمتـــها مصر للدول العربية، فكثير من الجامعات العربية كانت النواه الأولـــى أثنـــاء إنشائها تعتمد علي الأستاذ المصري والمراجع والدراسات المصريـــة وأحيانـــا علي التمويل المصري خلال الخمسينات وأوائل الستينات.

أما فيما يتعلق بتمويل المؤسسات الأجنبية فلابد من الدقة والتأكد مـــن الأهداف الخفية لهذا التمويل بحيث لا يتسرب إلينا تمويل مشـــبوه أو لخدمـــة أغراض متعارضة من أهدافنا المصرية والعربية.

ومن المهم أيضا الاستفادة القصوى والمثلى من هذه الجهود بحيـــث لا تهدر في وجوه أنفاق استهلاكي أو في مجرد مكافـــآت ورواتـــب للمصرييـــن والأجانب، كما ينبغي التنسيق بين هذه الجهود بحيث تتكامل مع سائر الخطـــط والبرامج ولا تتعارض معها.

(٦) الاستفادة من تمويل وجهود الخريجين:

من خلال تعبئة جهود النقابات المهنية، واتحـــادات الخريجيـــن فـــي مصـــر، واتحادات العلماء المصريين المشتغلين بالخارج والنوادي المصرية الموجـــودة في الخارج وأعضاء هيئة التدريس المعارين للعمل بجامعات ومراكز بحـــوث أجنبية أو منظمات دولية، كل ذلك يمكن أن يقدم خدمات عينيـــة وتجـــهيزات معملية وتمويل شراء كتب ودوريات وتقدم تسهيلات للمبعوثيـــن والدارســين بالخارج والحصول علي منح دراسية... وغيرها، مما يعـــد بمثابـــة إضافـــة لموارد جديدة وتخفيف للضغط الحالي علي الموارد الحالية.

مراجع الفصل الثالث

١- **أكرم البياني:** تعبئة موارد إضافية للتعليم - التربية الجديدة - السنة السابقة - العدد العشرين مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية - بيروت - مايو / أغسطس ١٩٨٠.

٢- **أحمد الصفتي، سامي السيد فتحي:** تحليل جوانب العائد والتكلفة الاجتماعية للتعليم الجامعي - بحث مقدم إلي ندوة "سياسة التعليم الجامعي، الأحوال السياسية والاقتصادية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - يناير ١٩٩٠.

٣- **حامد عمار:** في اقتصاديات التعليم - المركز العربي للبحث والنشر - القاهرة ١٩٨٤.

٤- **حسان محمد حسان:** بحوث الكلفة والمنفعة في التعليم الجامعي - دار الثقافة والطباعة والنشر - القاهرة ١٩٨٠.

٥- **شكري عباس حلمي:** اقتصاديات التعليم الجامعي- بحث مقدم إلي ندوة "سياسة التعليم الجامعي، الأبعاد السياسية والاقتصادية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - يناير ١٩٩٠.

٦- **محمد محروس إسماعيل:** اقتصاديات التعليم - كتاب الأهرام الاقتصادي - القاهرة - العدد ٦٧ - سبتمبر ١٩٩٣.

٧- **محمود عباس عابدين:** مسيرة علم اقتصاديات التعليم في الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس المجلد "١٦" دراسات في اقتصاديات التعليم وتخطيطه - دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٩٠.

٨- ....: علم اقتصاديات التعليم الحديث - الدار المصرية اللبنانية - القاهرة - ٢٠٠٠.

الفصل الرابع

التعليم العالي الخاص وتمويل التعليم

- تخصيص التعليم العالي ... لماذا؟
- أشكال التخصيص في التعليم العالي.
- التخصيص في التعليم العالي بين التأييد والرفض.
- تمويل التعليم العالي الخاص.
- مراجع الفصل الرابع.

التعليم العالي الخاص وتمويل التعليم

يعتبر التعليم الجامعي الخاص من أكثر قطاعات التعليم العالي حيوية وأكثرها نموا علي مشارف القرن الحادي والعشرين، بسبب الطلب المتزايد غير المسبوق علي الالتحاق بالتعليم العالي، مع عجز الحكومات أو عدم رغبتها في تقديم الدعم اللازم له، إضافة إلى ارتباط التعليم الجامعي الخاص بظاهرة خصخصة المؤسسات العامة في بعض الدول.

وتعد الجامعات الخاصة شكلا من أشكال نظم التعليم العالي في العالم العاصر، والذي يقوم – في أساسه– علي التمويل الأهلي غير الحكومي والإدارة الجامعية المستقلة ، حيث تعتمد مصادر تمويل هذه الجامعات الخاصة علي الرسوم الدراسية التي يسددها الطلاب الملتحقين والتبرعات التلقائية، والهبات التعليمية التي يقدمها الأفراد القادرون وكذا المؤسسات المجتمعية المساهمة في هذا الشأن، إضافة إلي قيام هذه الجامعات بتنمية مواردها وأموالها الذاتية – عبر آليات استثمارية معينة – للإنفاق علي أنشطتها التعليمية والبحثية والمجتمعية في الحاضر والمستقبل.

كما أن الجامعات الخاصة وإن كانت لا تعتمد في تمويلها علي الميزانيات الحكومية إلا أن هذا الوضع التمويلي المستقل لها ، لا يمنع من إشراف الدولة على الجامعات الخاصة الموجودة بها، علي الأقل من الناحية التشريعية خاصة فيما يتعلق باعتماد الشهادات التي تمنحها هذه الجامعات، علي اعتبار أن هذه الجامعات الخاصة رغم استقلالها المالي والإرادي، تمثل جزءا لا يتجزأ من منظومة التعليم العالي وتهدف إلى المساهمة في دفع مسيرة

التنمية البشرية والمجتمعية فى مختلف قطاعات الأعمال والإنتاج والخدمات في المجتمعات المعاصرة، وبالتالي فالجامعات الخاصة لا تهدف في الأساس إلى تحقيق الربح من خلال الاستثمار المالي في التعليم العالي، ولكنها تهدف في الأساس إلى تحقيق الربح من خلال الاستثمار المالي في التعليم العالي، ولكنها تهدف، وفقا للمفهوم العلمي المتعارف عليه- إلى تقديم خدمات علمية وتعليمية وخدمية متميزة للطلاب الملتحقين بها ومؤسسات المجتمع المحيط في تخصصات نوعية حديثة، قد لا تستطيع الجامعات الحكومية تقديمها في ضوء ضغوط انفاقاتها التمويلية المحدودة في مجالات التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. ومن أمثلة الجامعات الخاصة ذات الشهرة العلمية والتعليمية الراقية، جامعة اكسفورد في أنجلترا، وجامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية.

والواقع إن تخصيص التعليم العالي (أي جعله خاصا) ليس بظاهرة جديدة في الاقتصاد العالمي، فإشراف أو هيمنة القطاع الخاص علي نوع معين من التعليم واقع راهن في العديد من البلدان، ويوجد في بعضها منذ عدة قرون، غير أنه أكتسب في الأونة الأخيرة أهمية بارزة كاستراتيجية للتنمية التربوية ترمي أساسا- ولكن ليس بصورة مطلقة - إلى التعويض عن ركود الميزانيات العامة للتربية - أو انخفاضها في بعض البلدان - من وجهة، والي مقابلة الطلب الاجتماعي كما يتجسد علي الأخص في شعار التعليم العالي للجميع من جهة ثانية.

أولا: تخصيص التعليم العالي لماذا؟

في ضوء ما سبق يمكن أن نرجع التوسع في التعليم العالي الخاص إلى أسباب عديدة منها:

١-زيادة الطلب الاجتماعي علي التعليم العالي، فالطلب علي التعليم العـــالي الرسمي يفوق المعروض منه، ولذلك فإن السوق الأهلية الخاصة تتقـــدم لتلبية الطلب غير الموفي به.

٢- التخفيف من العبء المالي الثقيل الذي كانت ترزح تحته السلطات العامة، فلولا تمويل التعليم الخاص من جانب الأفراد والهيئات الأهلية لكان علـــى السلطات العامة أن تختار بين أن تتجاهل الطلب المتعاظم علـــي التعليـــم العالى، أو أن تفرق في أزمة مالية خانقة، ففى بعض البلدان سمح التوسع في التعليم الخاص بخفض إجمالي النفقات العامـــة المرصـــودة للتعليـــم العالي.

٣-تغير النظرة الى التعليم العالي ومدلوله، حيث أصبحت فكـــرة الحصـــول علي درجة أكاديمية من أجل الصالح الخاص، أي لفائدة الفرد أكثر مـــن الصالح العام للمجتمع، فكرة أكثر قبولا الى حد بعيد، فمنطق اقتصاديـــات السوق اليوم وأيديولوجيا الخصخصة يسهمان في ولادة التعليم الخـــاص، وإقامة مؤسسات خاصة في أماكن لم تكن موجودة فيها من قبل.

٤- التعليم العالي الخاص يمكن أن يسهم في تقديم تعليم عـــال أمـــا لدوافـــع إنسانية إحسانية واعتبارات سامية أخـــرى، وإمـــا لأغـــراض المنفعـــة والكسب، ويمكن أن تتمثل المنافع بمكاســـب اجتماعيـــة أو سياســـية، أو بأرباح اقتصادية سريعة.

٥-تقديم تعليم عالي يختلف في نوعيته ومضمونـــه عـــن التعليـــم العـــالي الحكومي، ويتفق مع الطلب الذي يختلف في نوعيتـــه (نوعيـــة جيـــدة)

ويختلف في مضمونة (تعليم ديني) يسهم في تعزيز ظاهرة التخصيص في التعليم العالي.

ثانيا: أشكال التخصيص في التعليم العالي:

تتميز أشكال التعليم العالي الموجودة في العالم بتنوع فائق، ويمكن تقسيمها إلى فئتين رئيسيتين:

الفئة الأولي: هي النظم الخاضعة لسلطة القطاع العام، حيث تتولى الدولة تأمين التعليم وتمويله وهي النظم التعليمية في الدول الاشتراكية.

الفئة الثانية: وهي النظم المختلطة حيث يلعب كل من القطاعين العام والخاص دورا متفاوتا، وفي داخل هذه الفئة توجد فروق وتباينات بحسب البلدان، ففي بعض الحالات يحتل القطاع الخاص مكانا مسيطرا، فنكون أمام نظم " ذات قطاع خاص واسع وقطاع عام محدود، مثلما نجد منها في عدة بلدان قائمة علي اقتصاد السوق (اليابان، كوريا الجنوبية، الفلبين ، كولومبيا) وهناك أيضا نظم مختلطة تعتمد بصورة رئيسية علي القطاع العام، كما هو الحال في عدة بلدان نامية في جنوب أسيا وأفريقيا، كذلك في أوروبا الغربية، ونكون حينئذ أمام قطاعين عام وخاص متوازيين، وهناك أيضا نظم يلعب فيها القطاع الخاص دورا محدودا للغاية، ونكون حينئذ أمام قطاع خاص هامشي كما في السويد وبريطانيا وفرنسا وأسبانيا وتايلندا ... الخ.

والواقع أن التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص، لا يتسم بالوضوح الكافي، وذلك بسبب اللبس والغموض في مفهوم التخصيص ودلالته، ومعايير التصنيف او التمييز، فلو اعتمدنا في معيار التصنيف علي معيار

التمويل فقد يحصل أن تتلقي جامعة خاصة موارد مالية هامة من قبل الدولـــة، أو أن تعتمد جامعة عامة في جزء كبير من تمويلها علـــي مصـــادر تمويـــل خاصة، كذلك إذا اعتمدنا أسلوب الإدارة كمعيار للتصنيف، فأننـــا نلاحـــظ أن مؤسسة خاصة يمكن أن تدار في الواقع من قبل الدولة وأن تطبق تنظيماتـــها، كما يمكن اتخاذ معيار السعي وراء الكسب "أم لا"، كـــل هـــذا يظـــهر مـــدي الصعوبة واللبس في تحديد مفهوم التخصيص ودلالاته.

وقد قسم " جاندهيالا ب..ج تيلاك" مختلف أنماط تخصيـــص التعليـــم العالي إلى أربع فئات هي :

١- مؤسسات ذات طابع خاص مطلق: وهي صيغـــة قصـــوى للتخصيـــص تفترض التخصيص الشامل للتعليم العام ، حيث يتولى القطـــاع الخـــاص تمويل المعاهد والجامعات وإدارتها دون أي تدخل من الدولة وهذا النمـــط من المؤسسات الخاصة كليا وغير المعانة، يسهم في الواقع في التخفيـــف من العبء المالي الذي تتحمله الدولة حيال التعليم العالي، ولكـــن كلفتـــه الاقتصادية وغير الاقتصادية علي المجتمع باهظة في الأجل الطويل.

٢- مؤسسات ذات طابع شديد التخصيص (التخصيص المتشدد): وهي صيغـــة تفترض استرداد كامل تكلفة التعليم العالي الرسمي من المنتفعيـــن بـــه - سواء كانوا - طلابا أو أرباب عمـــل أو الاثنيـــن ، وهـــذا النـــوع مـــن التخصيص غير مرغوب فيه، نظرا لما يتركه من أثار خارجيـــة علـــي التعليم العالي فضلا عن كونه غير قابل للتطبيق.

٣- التخصيص المعتدل: وفيه تتولي الدولة مسئولية التعليم العالي، وتلجأ فـــي الوقت نفسه، ضمن حدود معقولة ، إلى مصادر التمويل الخاصة، وبما أن

التعليم العالي هو خدمة شبه رسمية ، فقد يبدو من غير المبرر اقتصاديا أن تتحمل الدولة وحدها كامل تمويله، وبما أن المستفيدين منه كذلك هم من الأفراد، فمن الطبيعي أن يتحملوا قسطا من نفقاته ، وهكذا تتوزع نفقات هذا التعليم بين الدولة والطلاب والأسر وسائر المجتمع.

هذا النمط من التخصيص يبدو أكثر فعالية من غيره، فهو يسمح بتوفير موارد خاصة إضافية للتعليم العالي، وأكثر عدالة ، ولانه لا ينشئ تعليما عاما ذا سرعتين خلافا لسائر أشكال التخصيص الأخرى تعليما محظوظا للصفوة وأخر معد للطبقات الشعبية، فهو يجمع مختلف الحسنات والإيجابيات التي يمكن أن يقدمها التخصيص.

٤- مؤسسات شبه مخصخصة (قطاع خاص معان من قبل الدولة): وهي المؤسسات التي تخضع لإشراف وتمويل القطاع الخاص، وتحظى في نفس الوقت بمساعدة الدولة، فرغم كونها تأسست علي يد هيئات أهلية ، إلا أن السلطات العامة هي تؤمن تمويلها بشكل شبه كامل تقريبا، فالقطاع الخاص هو الذي يتولي إدارتها في الوقت الذي تستمد تمويلها من القطاع العام، فهذه المؤسسات لا تلعب على الصعيد المالي سوى دور محدود جدا.

ونظرا لأن التعليم العالي يشكل خدمة شبه عامة، فإن استرداد كامل نفقات هذا التعليم قد لا تكون أمرا مطلوبا، ولذلك فالنمط الثاني من التخصيص ليس مرجوا، وقد لا يكون أمرا قابلا للتحقيق في الممارسة العملية، وفي الوقت نفسه بما أن التعليم العالي يفيد منه أفراد، فمن الطبيعي أن يطلب إليهم تحمل قسطا من نفقات دروسهم، وهذا ما يفرضه تقلص القدرات الاقتصادية للدولة ،

هكذا ينحصر الاختيار في النمط الثالث، وبحسب هذا النمط مـــن التخصيــص تأخذ الدولة علي عاتقها التعليم العالي، محملة المنتفعين به قسطا معقــولا مـــن نفقاته، وهذا يعني تقديم تعليم عالي لقاء إسهام من الأفراد يكـــون دون ســعر التكلفة، وذلك من خلال عدة إجراءات مثل رفع رسوم التسجيل ، منح قــروض للطلاب، فرض ضرائب علي الخريجين ... الخ، ويجرى اختبار بعض هـــذه التدابير في عدد من البلدان، ويبدو أن لكل واحد حســناته وســيئاته، ففــرض ضرائب علي الخريجين يمكن أن يشكل تدبيرا فعالا شـــرط أن تقــوم علاقــة وثيقة بين الدروس والعمالة والإنتاجية وأن يكون هناك درجة استبدال ضعيفــة بين مختلف مستويات وأنماط الدراسات العالية، بحيث لا ينضم خريجو التعليــم العالي إلى صفوف العاطلين عن العمل، أما القروض الممنوحة للطلاب ، فإنها ترتهن المستقبل، ولكي يطبق هذا النظام علي نحو نـــاجح، ينبغـــي أن تقســط القروض الممنوحة بطريقة مناسبة وأن توزع المخاطر لئلا يطرح اســـتردادها مشكلات خطيرة، أما بالنسبة لزيادة رسوم التسجيل فمن الضـــروري إلا يتــم بصورة موحدة ، فمن الأنجح والأكثر عدالة أن تحدد قيمة الرســـوم بطريقــة انتقائية، حيث يدفع الطلاب بحسب الفئة الاجتماعية والاقتصادية التي ينتمـــون إليها، مبالغ مختلفة تتناسب مع قدراتهم الإسهامية وتكلفة الدروس.

ثالثا : التخصيص في التعليم العالي بين التأييد والرفض :

يستند المؤيدون للتعليم الخاص ومعارضوه إلى حجج وأسانيد عديـــدة، وهذه الحجج والأسانيد ينبغي إخضاعها لامتحان الواقع.

أولا: حجج مؤيدي التعليم العالي الخاص:

١- التعليم العالي الخاص هو موضع طلب شديد لانه يفضل نوعيا التعليم العام، والواقع أن الحجج التي تشيد بكفاءة التعليم العالي الخاص وبنوعيته لا تصمد أمام فحص نقدي حدي، فشروط التعليم المادية التي لها علاقة أكيدة بالنوعية هي أفضل في الجامعات العامة منها في المؤسسات الخاصة، فالنسبة للهيئة التدريسية تشير الإحصاءات إلى أن عدد الطلاب للمدرس الواحد في القطاع العام لا يتجاوز ٨ طلاب مقابل ٢٦ في القطاع الخاص، وإن أكثر من ثلاثة أرباع مجموع الطلاب ملتحقون بمؤسسات التعليم الخاص علي حين أن هذه الأخيرة تستخدم أقل من نصف مجموع الهيئة التعليمية، كما أن المؤسسات الخاصة في معظم دول العالم تلجأ بدرجة كبيرة إلى مدرسين متقاعدين ، تستخدمهم بدوام جزئي ويكونون ناقصي التأهيل، ثم أن مدرسي القطاع الخاص يتقاضون أجورا أدني ولم يتيسر رفع مرتباتهم في اليابان الا يفضل مساعدات حكومية ، وبصفة عامة أن مدرسي القطاع الخاص يتمتعون بمكانة أقل من المكانة التي ينعم بها زملاؤهم في القطاع العام.

وبالنسبة إلى مساحة الأماكن العائدة للطالب الواحد إلى غيرها من الشروط المادية فإن المقارنة تأتي بوضوح لصالح الجامعات العامة.

وبالنسبة إلى تكلفة الطالب الواحد، فإنها لا تصل في الجامعات الخاصة إلى نصف نظيرتها في الجامعات العام في معظم دول العالم، ولا يأتي الفارق لصالح الجامعات الخاصة إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالنسبة للكفاية الداخلية للتعليم مقاسة بالنتـــائج وبمعــدلات النجـــاح والتسرب أو الفشل... الخ ، فإن التعليم الخاص لا يصمد في وجه المقارنة مـــع التعليم العام ، فمعدلات التسرب من الدراسة هي أعلي في التعليم الخاص منـــها في التعليم العام، كذلك لوحظ أن إنتاجية الجامعات الخاصة في إندونيسيا هـــي أضعف من إنتاجية الجامعات العامة، وفي الفلبيـــن أســـهم القطـــاع الخـــاص بتوسيعه فرص الانتفاع بالتربية، في تردي نوعية ومستوى التعليم العالي، إلـــى حد أن الكثيرين أخذوا يطالبون الآن بوضع حد لسياسة اللامبالاة الرسمية فيمـــا يتعلق بتوسع التعليم العالي وبتطوير المؤسسات التي تمولها الدولة. ولعل زيادة الإقبال علي تلك المؤسسات من قبل الطبقات المحفوظـــة والطـــلاب الذيـــن لا تتوافر فيهم شروط القبول في المؤسسات الرسمية، لا يعني أن هذه المؤسســـات رفيعة النوعية: أن أسباب تكاثرها أيضا ميل الناس إلى الاعتقاد بـــأن رســـوم التسجيل المرتفعة هي ضمان النوعية العالية للتعليم المعطي، خاصة وأن عـــددا كبيرا من المؤسسات الخاصة التي لا تدخل في عـــداد الجامعـــات المحفوظـــة للصفوة قد أنشئت من أجل إعطاء تعليم متمحور حول الحياة المهنية لا تعليـــم عالي بالمعني الصحيح للكلمة .

والواقع أن التنافس الخاص مع القطاع العام من شأنه أن يعزز ويقـــوى فاعلية القطاع الخاص وفاعلية التعليم العالي برمته رسميا أم خاصا، غـــير أن هذا التنافس لا يمكن أن يحصل في البلدان التي يسيطر فيها القطاع الخـلص أو تلك البلدان التي لا يلعب فيها هذا القطاع سوى دور هامش، فتنتفـــي بالتـــالي فاعليته، لا بل يغدو غير ملائم اقتصاديا، ولذلك فالحجج التـــي تشـــيد بكفـــاءة التعليم العالي الخاص وبنوعيته لا تصمد أمام فحص نقدي جدي.

٢- اعتقاد الناس أن لخريجي الجامعات الخاصة حظوظا أفضل في سوق العمل: وهذا يؤدي إلى معدلات بطالة أدني، ومزاولة مهن أرفع مكانة وأعلي أجرا ، أي أن الكفاءة الخارجية للتعليم الخاص تفوق كفاءة التعليم العالي الرسمي، ولعل ذلك هو ما يفسر نمو ظاهرة التخصيص، والواقع أن هذه المزاعم لا تصمد لامتحان الواقع، فمعدل البطالة في صفوف خريجي الجامعات الخاصة يفوق ٢,٨ مرة معدلها عند خريجي الجامعات الرسمية في الفلبين، كما أن الجامعات الخاصة تغذي التضخم الحاصل في الشهادات مسهمة في تحويل بطالة الخريجين إلى مشكلة خطيرة، كما أشارت الدراسات إلى أن معدل العائد الفردي والاجتماعي (الذي يعطي مؤشرا إحصائيا على كفاءة التعليم الخارجية بالنسبة لسوق العمل) للتعليم العالي الرسمي أعلي من التعليم العالي الخاص لاسيما من وجهة نظر الأفراد.

٣- تخفيف العبء المالي الملقى على عاتق الدولة: والواقع أن الحكومات في معظم دول العالم تقوم بدعم المؤسسات الخاصة، حيث يلاحظ أن موارد المؤسسات الخاصة تحقن بتقديمات من الأموال العامة، حيث تغطي المساعدات العامة في بعض الدول أكثر من ٩٠% من النفقات العادية لمعاهد التعليم الخاصة، ويعود دعم الدولة للمؤسسات الخاصة في الأصل إلى إفلاس التعليم العالي الخاص. وفي الولايات المتحدة الأمريكية يلاحظ في ولاية كاليفورنيا أن ٨٥-٩٠% من المبالغ المخصصة للمنح الدراسية تعطي لطلاب من القطاع الخاص، رغم أن إعداد طلاب هذا القطاع لا تمثل سوى ١٠-١٢% من مجموع طلاب الولاية ، فالحكومة تتكفل بدعم تمويل الخاصة أسوة

بالجامعات العامة، ويستخلص من جميع هذه الاعتبارات أن معظم المؤسسات التعليمية المنعوتة بالخاصة ليست خاصة في الواقع أقل علي الصعيد المالي.

٤-الجامعات الخاصة تستجيب علي نحو أسرع لمتطلبات سوق العمل: والواقع أن المؤسسات الخاصة للتعليم العالي بمعظم البلدان تؤمن بصورة رئيسية دروسا في الفروع ذات الكثافة الرأسمالية الضعيفة، ومن النادر أن تقوم الجامعات الخاصة بأنشطة بحثية، لا بل أنها تقدم في الغالب إعداد ردئ النوعية من النمط التجاري يتمحور حول الحياة المهنية، كما أن نسبة ضئيلة من المؤسسات الخاصة تقدم دروسا في الطب والهندسة والعلوم الصحية، الا أنه قد يحصل أحيانا، بدافع تحقيق أرباح اقتصادية عالية، أن ينفتح القطاع الخاص علي فرع الإعداد المتخصصة وينشئ كليات للطب والهندسة، ويبقى مع ذلك أن القطاع الخاص بوجه العموم لا يهتم قط بالبحث، كما لا يسهم في تلبية الاحتياجات الكلية للقطاع الاقتصادي في المجال التربوي فالمؤسسات الخاصة تمنح الطلاب منافع فردية أكثر، ولكن عائدها الاجتماعي أقل، علما بأن القطاع الخاص لا يلبي طلب السوق الا في الأجل القصيرن والمعروف أن تحسين التعليم يقتضى تخطيطا طويل الأجل، لا إصلاحا جزئية سريعة تجرى علي هوى تطور الموجة المدرجة.

٥- أن الجامعات الخاصة تؤمن تعليما عاليا يشكل بحكم تعريفه نشاطا لا يبتغي الكسب، وإنما تفعل ذلك مدفوعة باعتبارات إنسانية إحسانية: والواقع أن تمويل المؤسسات الخاصة يتم بمقدار كبير، أما بواسطة رسوم التسجيل وغيرها من المدفوعات، وإما بمساعدات من الدولة، ونادرة هي المؤسسات التي تستثمر أو توظف مواردها الخاصة، والحال

أن نمط اشتغال تلك المؤسسات يسمح لها باسترداد نفقاتها كاملة وبتحقيق الأرباح، فرسوم التسجيل تغطي من ٧٠-٨٠ من النفقات؟أما مصادر التمويل الأخرى الهبات والتخصيصات ... الخ، فلا تلعب سوى دور محدود جدا وإن كانت رسوم التسجيل في الولايات المتحدة الأمريكية لا تغطي أكثر من ثلث النفقات الإجمالية. والواقع أنه رغم كون الجامعات الخاصة بحكم تعريفها مؤسسات لا يبتغي الكسب، فإن هذه المؤسسات لا تكتفي باسترداد نفقاتها كاملة، بل تحقق فوق ذلك أرباحا سريعة ضخمة لا يعاد استثمارها بالضرورة في قطاع التعليم، ولا مكان للاعتبارات التربوية في مثل هذا السياق، فيغدو التعليم العالي سلعة تجارية، فرغم حصولها علي مساعدات حكومية ضخمة في شكل هبات ورسوم فردية، فإنها تتقاضي رسوم تسجيل جد مرتفعة تفوق من ١٠ إلى ٢٠مرة تلك التي تفرضها المؤسسات العامة.

٦- التعليم الخاص له طابعا تحبويا: التعليم الخاص يعني أساسا بتلبية احتياجات الطبقات المحفوظة، فمنافع التعليم الخاص- الباهظ الكلفة والمفترض أنه من نوعية جيدة- تعود بصورة رئيسية إلى نخبة وضع هذا التعليم أساسا من أجلها، بينما منافع التعليم الرسمي الذي يميل غالبا إلى تغليب الكم علي الكيف بالتالي القليل الكلفة، تعود إلى الطبقات الشعبية.

والواقع أن الجامعات الخاصة تتوجه عموما إلى طبقة محظوظة، فطلاب الجامعات الخاصة في معظم الدول ينتمون بصورة رئيسية إلى الفئات الميسورة من الشعب، في تايلند واليابان نجد أن متوسط دخل آباء الطلاب

الملتحقين بجامعات خاصة يفوق مرة ونصف دخل آباء الطلاب المسجلين في الجامعات الرسمية.

٧- غالبية المؤسسات الرسمية للتعليم العالي مسيسة، في حين المؤسسات الخاصة وحدها لا سياسية: والواقع أنه من الخطأ الاعتقاد أن المؤسسات الخاصة تعيش بمنأى عن القوى السياسية، فالتعليم الخاص يسهم في تدعيم أيديولوجيا سياسية معينة وفي إعادة تكوين البنية الطبقية القائمة، ففي بلدان عديدة نجد أن المساعدة التي تقدمها الدولة للجامعات الخاصة أنما تستجيب لمعايير سياسية وأيديولوجية، ترتبط بالاقتصاد السياسي، وكثيرا من المؤسسات الخاصة يملكها سياسيون وهم يستخدمونه لأغراض سياسية .

٨- أن تخصيص التعليم العالي يساعد علي إعادة توزيع الدخل: والواقع أن الأبحاث أثبتت أن للجامعات العامة أثرا ابرز في مجال إعادة توزيع الدخل من أثر الجامعات الخاصة، وذلك عن طريق تحويل موارد من الطبقة الأعلى دخلا باتجاه سائر طبقات المجتمع، والسمة التي يتميز بها القطاع العام في المجال لهي أشد وضوحا علي مستوى التعليم المدرسي، فلقد لوحظ (في الهند) أن التعليم الخاص يسهم في تعميق الفوارق والتفاوتات وأن التعليم الرسمي لا يقوى علي مواجهة هذا الاتجاه، وبالتالي فالنظام التعليمي في بلد ما هو الذي يسهم في جملته في تعزيز التفاوتات في الدخل.

ثانيا : حجج معارضو التعليم العالي الخاص :

١- حول التعليم الخاص مؤسسات لا تبتغي الكسب إلى منشآت ذات مردود عال لأعلى الصعيد الاجتماعي والسياسي فحسب، بل أيضا علي الصعيد

المالي، وبما أن الأرباح في قطاع التربية يحظرها القانون في بعض البلدان، فقد انصرفت بعض مؤسسات التعليم الخاصة إلى عمليات تجارية غير مشروعة، وقد حاولت الدول إصلاح هذا الوضع وتنظيمه عن طريق منح مساعدات وخفض رسوم التسجيل.

٢- أن الجامعات الخاصة الموجهة نحو السوق تقدم تحت تسمية دراسات عليا (عالية) إعدادا ذا طابع مهني وتتجاهل التعليم العالي بالمعني الواسع، كما تتجاهل بصورة كلية مجال البحث الذي هو عنصر أساسي من التطوير الدائم للتعليم العالي. فالتعليم الخاص يتركز أساسا حول فروع تجارية نفعية. متمحورة حول الكسب والنجاح المهني .

٣- أن المؤسسات الخاصة أوجدت من خلال رسوم التسجيل المرتفعة، تفاوتات اجتماعية اقتصادية لا تعوض بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية من الشعب، ويستدل من دراسة للبنك الدولي أن التعليم الخاص أصبح عامل تقسيم اجتماعي واقتصادي، فالتوسع السريع لقطاع التعليم الخاص قد حد من فرص التحاق الفئات المحدودة الدخل بالتعليم العالي، ويرى أشخاص كثيرون أنه حتى إذا اعتبرنا أن القطاع الخاص يتفوق بوجه عام علي القطاع العام، فهذا لا يعني أن التوسع النسبي للقطاع الخاص يفضي إلى تحسين النظام.

أن التعليم الخاص: ليس أكثر عائدا من الناحية الاقتصادية، ولا أفضل نوعية، ولا أكثر عدالة علي الصعيد الاجتماعي، ولذا ترتفع أصوات عديدة محذرة من تخصيص متزايد للتعليم العالي، يخشى أن يطرح من المشكلات

أكثر مما يحل منها . ولعل ذلك هو ما دعى البعض إلى التـأكيد علـي ذلـك بقولهم.

"ينبغي الاهتمام بجميع الأولاد وليس فقط بالذين تعلـم آبـاؤهم كيـف يجنون الإفادة الفضلى من قوانين السوق"

رابعا : تمويل التعليم العالي الخاص :

علي الرغم من وجود عدة نماذج وصيغ متعددة من التعليـم العـالي الخاص وهو ما استتبع وجود عدة نماذج في تمويل التعليم العالي الخاص، فـإن أساس التمويل في معظم مؤسسات التعليم العالي الخاص يعتمد علي الرسـوم التعليمية التي يدفعها الطلاب، وبدون هذه الرسوم قد يكون بقاء هذه المؤسسات مستحيلا، ويتطلب هذا تخطيطا دقيقا يضع في اعتباره عدد الطـلاب، وتكلفـة الطالب الواحد، ومستويات الأنفاق، وأية أخطاء في هذه الحسابات، أو الفشـل في تحقيق أهداف استيعاب الطلاب، أو الأنفاق غير المتوقع، ويمكن أن يـؤدي إلى انهيار ميزانية المؤسسة، بل قد يهدد في بعض الحالات بقـاء المؤسسـة ذاتها. ومعظم مؤسسات التعليم العالي الخاص لا تمتلك غطاء تمويليـا، وهـذا الاعتماد علي الرسوم يعني أيضا أن يكون الطلاب قادرين علي دفع الرسـوم المقررة، ولهذا بدوره تأثير علي الطبقة الاجتماعية للطلاب الذيـن يدرسـون ونوعية البرامج التي يتم تقديمها لهم، وهكذا قد تؤدي المؤسسات الخاصة إلـى تفاوت طبقي في المجتمع.

وهناك نسبة صغيرة نسبيا من المؤسسات الخاصة لديها موارد تمويـل أخرى، فالجامعات المنتمية لمنظمات دينية تحصل أحيانا علي تمويل من هـذه

المنظمات. أو علي الأقل يمكنها الاعتماد علي مساعدة أعضائها، وفـــي عـــدد قليل من الدول، يمكن أن يعتمد عدد قليل من الجامعات علي الأوقاف أو علـــي تمويل يسهم به الخريجون أو غيرهم، وفي قليل من الدول تقـــوم الحكومـــات بدعم مؤسسات التعليم العالي الخاص ويمكن ان يتم ذلك بصورة غير مباشـــوة. حيث يستطيع الطلاب في المؤسسات الخاصة الحصول علي قروض ومنح من الحكومة، كما تستطيع المؤسسات الخاصة منافسة الحكومة في مجـــال تمويـــل الأبحاث.

وعلي الرغم من مساهمة الحكومة في تمويل المؤسســـات الخاصـــة- ففي الهند يتلقى معظم طلاب الكليات الخاصة دعما من الحكومة، كمـــا تقـــدم الحكومة الفلبينية تمويلا للجامعات الخاصة التي لها بعـــض المـــوارد، وتقـــدم اليابان وبعض الدول الأخرى دعما تمويليـــا للمـــدارس الخاصـــة، وان كـــان محدودا، فان الكم الأكبر من تمويل مؤسسات التعليم العالي الخاصة يأتي مـــن هذه المؤسسات نفسها، ويتزايد نمو القطاع الخـــاص، يـــتزايد الجـــدل حـــول التمويل، خاصة فيما يتعلق بقضية ما إذا كـــان يجـــب أن يتـــاح للمؤسســـات الخاصة فرصة الدخول في برامج البحوث الحكومية، ومعاونة الطلاب ، وبنـــاء المدارس.

مراجع الفصل الرابع

١- **جابر محمود طلبة:** التجديد التربوي من أجل جامعـــة المســتقبل- مكتبــة الإيمان - المنصورة- ١٩٩٩.

٢- ....: خصخصة التعليم العـــالي فـــي مصـــر. وإنشـــاء الجامعات الخاصة "دراسة تحليلية لبعض عوامـــل الرفـض والتـــأييد"- المؤتمر السنوي التاسع لقسم أصول التربية التعليم العالي بيـــن الجـــهود الحكومية والأهلية- الجزء الأول - ٢٢/٢٣ ديسمبر ١٩٩٢.

٣- **جاندهيالا ب.ج. تيلاك:** تخصيص التعليم العالي - مستقبليات- المجلـد ٢١ - العدد (٢) - مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة - ١٩٩١.

٤- **فيليب. ج التباتس:** التعليم العالي الخاص. قضايا ومتغيرات مـــن منظـــور مقارن - مستقبليات المجلـــد (٢٩) - العـــدد (٣) - مركـــز مطبوعـــات اليونسكو بالقاهرة - سبتمبر ١٩٩٩.

٥- **محمد سيف الدين فهمي:** اتجاهات التغيير والتطوير فـــي التعليـــم الجـــامعي وموقف دول الخليج منها - التربية المعاصرة - العـــدد (١٢)- رابطـــة التربية الحديثة بالقاهرة - مارس ١٩٩٠.

الفصل الخامس

إنشاء جامعة خاصة في مصر بين التأييد والرفض (*)

- **مقدمة.**
- **التطور التاريخي لفكرة الجامعة الأهلية.**
- **الجامعة المقترحة هل هي جامعة أهلية أم جامعة خاصة؟**
- **مبررات الدعوى إلى إنشاء جامعة خاصة في مصر.**
- **مبررات الاعتراض علي إنشاء جامعة خاصة في مصر.**
- **إمكانية الاستفادة من الآراء المؤيدة والمعارضة في تطوير مشروع الجامعة المقترح.**
- **المراجع.**

إنشاء جامعة خاصة في مصر بين التأييد والرفض

مقدمة

يدور في الوقت الراهن في مصر حوار واسع حول الإصلاحات الشاملة التي ينبغي أن نوضع في الاعتبار عند تطوير التعليم، وتقع بين تلك الموضوعات- التي يدور حولها هذا الحوار- قضية إصلاح التعليم الجامعى باعتبارها من أهم القضايا التي يثور كثير من الجدل حولها، ونظراً لأهمية التعليم الجامعي وضرورته لتطوير المجتمعات بصفة عامة والمجتمع المصرى بصفة خاصة هذا من ناحية، ولما يواجه التعليم الجامعي من مشكلات عديدة من ناحية أخرى تتمثل في الآتي:-

أ- عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي علي استيعاب أعداد الطلاب المتزايدة الذين ينهون المرحلة الثانوية ويرغبون في الحصول علي الشهادة الجامعية، فالإمكانات الجامعية عاجزة عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب التى ترغب في الاستزادة من التعليم والحصول علي شهادة جامعية تفتح أمامهم فرص العمل.

ب- تدهور المستوى التعليمي لخريجي الجامعات، وعدم المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات خطط التنمية، والحاجة إلى تخصصات فنية وعلمية حديثة، حيث يعاني المجتمع من زيادة في خريجي الكليات النظرية عن الكليات العملية التكنولوجية، ونقص الكوادر المدربة التي يحتاج إليها المجتمع في الحاضر والمستقبل، وهو ما يمكن أن يرجع

إلى أن سياسات القبول بالجامعات تخضع أحيانا لضغوط اجتماعية واقتصادية وسياسية.

ج- عدم تحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في الواقع العملي حيث انتشرت الدروس الخصوصية وارتفعت أسعار الكتب والمراجع في مختلف التخصصات الجامعية كما أتيحت للبعض دون الآخر- تبعا للإمكانات المادية- فرصة الالتحاق بجامعات ومعاهد ذات مصروفات باهظة داخل مصر وخارجها.

د- ارتفاع تكلفة تقديم تعليم جامعي جيد يتفق مع روح العصر ومتطلبات التنمية، وهذا الارتفاع جاء نتيجة عوامل ومتغيرات من خارج التعليم وداخله أهمها:

- التغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية مثل ارتفاع الأسعار والتضخم العالمي، وانخفاض قيمة بعض العملات.
- تزايد المصاريف الجارية من إدارة ومرتبات ومواد تعليم وكتب وصيانة وكهرباء دعاية ونقل، نشاط وترويح، منح ومكافآت.
- تزايد المصاريف الرأسمالية من أراض ومبان، وإنشاءات وسلع معمرة.

هـ- نقص الموارد المالية اللازمة لتقديم التعليم الجامعي الجيد، فالجامعات في مصر تشكو عجزا ماليا قد يعوقها عن أداء عملها، فالجامعات المصرية - علي سبيل المثال كما صرح وزير التخطيط- طلبت من خلال الخطة

الخمسية الأخيرة ٨ مليارات جنيه، ونظراً للظروف الاقتصادية لم تتمكن الدولة من أن تقدم لها سوى ٣ مليارات جنيه أي ما يقرب من الثلث.

و – التصلب والجمود والشكلية سواء في هياكل المؤسسات الجامعية وتنظيمها، أو في محتوى برامجها ومناهجها أو في الطرق والوسائل والإجراءات التي تعتمدها، بالإضافة إلى عدم التوازن في الوظائف التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي حيث تركز علي التدريس بينما البحث العلمي وخدمة المجتمع يحظى بدرجة أقل من الاهتمام.

وانطلاقا مما سبق ظهرت آراء كثيرة تحاول أن تضع حلولا مختلفة لإصلاح التعليم الجامعي ومواجهة مشكلاته المتعددة، من هذه الآراء وتلك الحلول الدعوة التي تم طرحها وتتعلق باشاء جامعة أهلية (خاصة) في مصر، والتي تعد الآن واحدة من أهم القضايا التي يدور حولها الجدل في المجتمع المصرى سواء من جانب المسئولين أو الرأى العام، فعلي مدى العشرين عاما الماضية ظلت قضية إنشاء الجامعة الأهلية في مصر مثار جدل عنيف متواصل يطفو علي السطح مرة ويختفي في الأعماق مرة أخرى، بل ما زال الجدل مستمر حتى الآن وبعد إقرار قانون إنشاء الجامعة، نظرا لما تثيره من قضايا أيديولوجية واقتصادية واجتماعية خلافية كثيرة، فهي من ناحية تثير قيما أيديولوجيه أساسية متعلقة بمبادئ تكافؤ الفرص، وحق التعليم المجان للجميع وحق الحراك الاجتماعي عن طريق التعليم، في المقابل شيوع الممارسات الواقعية التي تحد فعليا من فاعلية هذه المبادئ كما أنها تثير تفضيلات النخبة الحاكمة في التعليم وتركيزها علي الكيف أو الكم بالإضافة إلى أنها تشير إلى مشكلة عبء التعليم علي ميزانية الدولة، وضرورة ترشيد

الإنفاق الحكومي علي التعليم العالي الجامعي والاستفادة من مشاركة رأس المال الخاص في تمويل التعليم الجامعي، في مقابل الرأي الآخر الذى يرى وجوب التريث في اختيار السياسات المتبناه لتطوير التعليم الجامعي مع ضرورة إلزام الدولة بالإنفاق علي التعليم مهما كان حجم الإنفاق، وذلك من خلال دعم الجامعات الحكومية وتطويرها.

والواقع أن هناك مؤيدون لإنشاء جامعة أهلية بمصروفات بقدر ما هناك من معارضين، والمتتبع لما تنشره الصحافة المصرية يلاحظ أنها قد انشغلت في السنوات الأخيرة بطرح وجهات النظر المتعددة حول قضية إنشاء هذه الجامعة والدراسة الحالية تحاول أن تتبع وجهات النظر المختلفة حول هذه الفكرة وتنفيذها، بهدف الوصول إلى منطق المعارضين ومنطق المؤيدين لهذه القضية الخلافية، ومحاولة الاستفادة منها من خلال تناول النقاط التالية:-

١-التطور التاريخي لفكرة الجامعة الأهلية.

٢-الجامعة المقترحة هلي هي جامعة أهلية أم جامعة خاصة.

٣-مبررات الدعوة إلى إنشاء جامعة خاصة في مصر.

٤-مبررات الاعتراض علي إنشاء جامعة خاصة في مصر.

٥-إمكانية الاستفادة من الآراء المؤيدة والمعارضة في تطوير مشروع الجامعة المقترح.

أولا : التطور التاريخي لفكرة الجامعة الأهلية :

التتبع التاريخي لنشأة الجامعة في مصر يشير إلى أن فكرة إنشــاء أول جامعة أهلية في مصر تمت في أحضان الحركــة الوطنيــة وكفــاح الشــعب المصرى ضد القوى الأجنبية المسيطرة عســكريا وثقافيــا وتعليميــا، وذلــك لتخريج كوادر من المصريين يتبنون الدفاع عن وطنهم وقضاياهم المصيريــة في مواجهة أعتى استعمار غربي شهدته مصر في أواخر القرن التاسع عشــر وأوائل القرن العشرين.

فقد ظهرت حاجة مصر إلى جامعة علي الطراز الحديث خاصة فــي أواخر القرن التاسع عشر، عندما كثر سفر أبنائها للخارج رغبة فــي الــتزود بالعلم في جامعات أوروبا، ورغبة في اللحــاق بركــب الحضــارة الغربيــة، ومسايرة للتطور العلمي الذى يشهده هذا العالم. ولم يكن السفر للخارج متاحــا إلا لأبناء الأغنياء، أما المثقفون من بقية أبناء الشــعب فقــد كــان عليــهم أن ينتظروا ليأخذوا عن هؤلاء المحظوظين الذين أتيحت لهم فرصة التعليــم فــي جامعات أوروبا، وقد بدأت الدعوة لإنشاء جامعة مصرية منذ التسعينات مــن القرن التاسع عشر، وتطورت لتصبح أمرا واقعا في أوائل القــرن العشــرين ولتخرج الفكرة من حيز القول إلى حيز العمل، فعلي الرغــم مــن محــاولات المعتمد البريطاني اللورد كرومر عرقلة المشروع، فقد نفــذت إرادة المثقفيــن والوطنيين المصريين، وتم الأعداد للجامعــة المزمــع إنشــاؤها فــي خــلال عامين.وإعداد كل ما يلزم لــها، وعقــد مجلــس الإدارة أول جلســاته يــوم ١٩٠٨/٥/٢٤ برئاسة الأمير أحمد فؤاد.

فالجامعة المصرية كانت مطلبا شعبيا ووطنيا، ونشأت أهليـــة – ولـــم تنشأ من فراغ أو بقرار حكومي – بمبـــادرة الأهـــالي وجـــهودهم، وبفضـــل تبرعات المصريين خاصة الأثرياء الذين لم يبخلوا بأموالهم علي هذا المشروع العظيم، وكان بإمكانهم إرسال أبنائهم للخارج لتلقي علومـــهم فـــي جامعـــات أوروبا ، وبذا يكونون قد أدوا خدمة إلى مختلف طوائف الشعب.

وعندما فكرت وزارة المعارف في إنشاء جامعة أميرية، الفت لجنـــة خاصة هذا المشروع في ٢٠مارس ١٩١٧، وبحث كيفية إدمـــاج المـــدارس العالية التابعة لوزارة المعارف مع الجامعة الأهلية، وقـــد تحولـــت الجامعـــة الأهلية إلى حكومية عام ١٩٢٥ وسميت جامعة فؤاد الأول، وأشرفت الحكومة المصرية عليها ودعمتها ولكنها ظلت. بمصروفات بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بسنوات إلى أن طبقت الدولة مجانية التعليم في بداية الستينات فأصبح التعليـــم الجامعي مجاني.

أما فكرة إنشاء جامعة خاصة بمصروفات فلم يطرحها أحد، إلا فـــي عقد الخمسينات من هذا القرن، وذلك عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، علـــي أن هذه الفكرة أثيرت بشكل ملحوظ في نهاية ذلك العقد عندما كان يشغل الســـيد كمال الدين حسين منصب وزير التعليم المركزي في دولة الوحدة بين مصـــر وسوريا ومنذ ذلك الوقت تعرضت الفكرة للظهور والاختفاء عدة مرات، الأمر الذى كان مرتبطا بالنقد من أساتذة الجامعات والكتاب والبـــاحثين والخـــبراء والمتخصصين في مجال التعليم، وقد أفضى هذا النقد لوجود اتجاهات متباينـــة أبسط ما يقال عنها أن بعضها مؤيد، والبعض الآخر معارض لفكـــرة إنشـــاء جامعة خاصة، وقد برزت هذه الاتجاهات بصورة واضحة آبان دراسة تطـــور

مشروع الجامعة الأهلية الذي يمكن إرجاع الخطوات العملية فيه لعام ١٩٥٩، أي عندما كانت تسيطر الطبقة المتوسطة علي السلطة، وقد كانت هناك عدة أهداف لإنشاء الجامعة التي كان يطلق عليها وقتئذ الجامعة الحرة- وهي تخريج الفنيين من ذوى التخصصات النادرة، واستيعاب عدد كبير ممن لا يقبلون بالجامعات ويضطرون للسفر للخارج لإتمام دراستهم الجامعية وذلك بحمايتهم من تعرضهم لنمط قيمي مختلف، توفير عائد مادى يقدر بحوالي ٢,٥ مليون جنيه مصرى، ينفقها الطلبة بالخارج وكان مقدرا أن ينشأ في هذا الإطار أربعة عشر كلية، يغلب علي معظمها الطابع العلمي ، وعلي أية حال فقد توقف المشروع حيث واجه عقبات كثيرة أهمها التمويل، ولكن تبقى قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ من أهم العوامل التي ساعدت علي اختفائه وانزوائه إذ أن هذه القوانين رفعت مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التي انعكست بشكل حقيقي علي طلبة الجامعة حيث تقرر إلغاء المصروفات نظير الالتحاق بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي أو حتى استمرار القيد بها، وأصبح التعليم العالي بشكل عام بالمجان سواء فيما يتعلق بمؤسساته التعليمية التي نشأت فيما بعد، أو فيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية القائمة فعلا. والواقع أن عام ١٩٦١/١٩٦٠ قد شهد تطورا بالغ الأهمية بنشأة جامعة بيروت العربية وهي جامعة أهلية بمصروفات ترتبط بروابط أكاديمية مع جامعة الإسكندرية إلا أنه يلاحظ أن الدولة نفسها ساهمت في إنشاء هذه الجامعة بل والإشراف عليها إشرافا شبه كامل من جامعة الإسكندرية الأمر الذى ينتفى معه وجود جامعة أهلية بصورة كاملة.

وقد أعيد طرح موضوع الجامعة الأهلية مرة أخـــرى خـــلال فـترة السبعينات، **ففي** فبراير ١٩٧٤، كلف مجلس الوزراء اللجنة الوزارية للتعليـــم ببحث ودراسة الموضوع وعرض ما تم التوصل إليه علي المجلس، عند هـــذا الحد لم يطرأ أي جديد علي هذا الموضوع خلال هذه الفترة ويبدو أنـــه كـــانت هناك عدة مصاعب تتعلق بقضية التمويل، إلى جانب بعض المسائل الأخــــرى الخاصة بمكان إقامة الجامعة ، ونوع الكليات بها (عملية- نظرية) إضافة إلـــى هيئة التدريس، وقد طرحت الفكرة أيضا مرة أخرى من قبل المجلس الأعلـــى للجامعات الذى قرر وضع أسلوب عمل للبدء فـــي تنفيـــذ توصيـــات مجلـــس الوزراء الخاصة بالتعليم والجامعة الأهلية أي استمرار دراسة الفكرة.

وقد حاولت المجالس القومية المتخصصة أن تدخل طرفا في دراســـة موضوع الجامعة الأهلية عام ١٩٧٤، وقد حدث ذلك عندما أعدت شعبة التعليم العالي التابعة للمجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا تقريرا عـــن فكرة إنشاء جامعة أهلية تفتح أبوابها للراغبين في استكمال الدراسة الجامعيـــة وقد تضمن التقرير عرض وجهتي نظرا الأولى مؤيدة وترى أنه يمكن لبعـــض المؤسسات والهيئات أن تتبنى قيام الجامعة الأهلية لتحقيق رغبات المواطنيـــن، أما الرأي الثاني فقد كان يعارض فكرة إنشاء الجامعة لأنـــها تتعـــارض مـــع المبادئ الاشتراكية وتكافؤ الفرص.

وفي عام ١٩٧٥ ومع بداية عصر الانفتاح وتشجيع القطاع الخـــاص، عادت الدعوة إلى إنشاء الجامعة إلى الظهور ، فقـــد أهتـــم مجلـــس الشـــعب بالدعوة، وناقشها باستفاضة لدرجة أن لجنة التعليم حددت المبالغ التي ســـيدفعها الطلبة نظير القيد بالجامعة الأهلية والتي بلغت ١٠٠٠جنيه إسترليني للطـــالب

الوافد، ٥٠٠ جنيه مصرى للطلبة المصريين، إضافة لمصروفات سنوية قدرها ٢٠٠ جنيه للطالب الوافد، ١٠٠ جنيه للطالب المصرى، وذلك بالنسبة للكليات العملية، ونصف هذه المبالغ تدفع بالنسبة للكليات النظرية مع الاقتراح بأن يكون قبول الطلبة مؤقتا بالجامعات العامة لحين إنشاء الجامعة الأهلية. ولكن المجلس القومي للتعليم أعد تقرير قال فيه أن الجامعة الأهلية تخالف مبادئ الدستور – (خاصة المادتين ٢٠،١٨)- الذى ينص علي مجانية التعليم وتكافؤ الفرص، كما أنها ستميز بين الطلاب علي أساس الغنى والفقر، وأنه من الأفضل التركيز علي إصلاح العملية التعليمية بالجامعات بدلا من إنشاء الجامعة الأهلية وقد أقترح أن تكتسب الجامعة المقترحة الطابع الأهلي العربي فتنشأ في كنف الجامعة العربية، كما اقترح أن يصدر لهذه الجامعة قانون خاص يحدد أهداف وطريقة إدارتها، وذلك كمخرج للعائق الدستورى ولكن بسبب عدم دستورية الدعوة للجامعة الأهلية ثم إرجاء تنفيذها .

وفي عام ١٩٧٩ أعلن وزير التعليم (د. حسن إسماعيل) في مجلس الشعب أن إنشاء الجامعة الأهلية مطلب جماهيري يجب أن يتم ويجب أن توجه لخدمة جميع أفراد المجتمع والمساهمة في عملية التنمية وقد أتفق معه في ذلك العديد من أساتذة الجامعات وبعض أعضاء مجلس الشعب وقد خلصت مناقشات مجلس الشعب حول إنشاء الجامعة الأهلية إلى أن إنشاءها ضرورة لأنها لا تمس تكافؤ الفرص أو مجانية التعليم، وأن الجامعة الأهلية قائمة فعلا، فالمعاهد العليا بها ٣٣ ألف طالب وطالبة ومنها معاهد خاصة بمصروفات وأن إنشاء الجامعة ليس بدعة أو ضد الاشتراكية بل أنها أنسب الطرق لحل المشكلة التعليمية، كما أكدت المناقشات علي ضرورة حسم الموضوع بالموافقة

والبدء في الجانب الإجرائي، إلا أن المناقشات أخذت شكلا جديـــدا، اختفــت الفكرة أمام المعارضين لها.

ولقد شهدت فترة الثمانينات صعودا جديدا لفكرة الجامعة الأهلية، ففــي عام ١٩٨٦ تجددت الفكرة تحت مسمى الجامعة التكنولوجية يكون تمويلها عن طريق شركة مساهمة تطرح أسهمها للمواطنين بجانب التبرعات والقـــروض وغيرها من الوسائل، ولم يتحقق من الفكرة الجديدة إلا إنشاء كلية للتكنولوجيـا في مدينة ٦أكتوبر بمصروفات. وفي عام١٩٨٨ ظـــهرت الدعــوة لإنشــاء الجامعة مرة أخرى، وربطت آنذاك باقتراح جمعيـــة اقــرأ ، التــي يرأســها مجموعة من السعوديين، بإنشاء جامعة أهلية في مصر، وتحديدها مبلـــغ ١٤ مليون جنيه كميزانية سنوية لها، وحدد وزير التعليـــم مبلــغ ١٠آلاف جنيــه مصروفات سنوية للطالب الواحد، ومرة أخرى منيت الدعوة بالفتور.

وفي جميع المرات السابقة كان الحماس يتجدد كلما تجدد الحديث عــن مشكلة التعليم في مصر، وعاما بعد الآخر كانت مشاكل التعليم تلقـــى بثقلــها الكبير علي كاهل الدولة والأفراد معا، إلى أن أصبحت فـــي مقدمـــة الـــهموم الكبرى التي تشغل الرأي العام المصرى في أوائل التسعينات، فقد أصبح هناك إجماع علي أن التعليم في مصر قد وصل إلى مرحلة مـــن التدهــور تنــذر بكارثة، وأن الحاجة أصبحت ماسة لإعادة النظر كلية فـــي أهــداف التعليــم وطريقته، وفي هذا الإطار تجددت الدعوة إلى إنشاء الجامعة الأهلية ولكنـــها هذه المرة بمبادرات فردية ساندتها الدولة في وقت لاحق، فصاحب الدعوة هذه المرة هو الكاتب الصحفى مصطفى أمين الذى طرحها مـــن خـــلال عمــوده اليومى فكرة في جريدة الأخبار وذلك في أكتوبر ١٩٩١، ومن جانبه خصـص

مليون جنيه من مشروع لبلة القدر الذى يتبناه، وذلك كبداية للاكتتاب في إنشائها وسرعان ما استجاب عدد من رجال الأعمال والهيئات لدعوته ووصل الرقم إلى ٥ ملايين جنيه، وفي نفس الوقت ساند المهندس حسب الله الكفراوي وزير الإسكان والتعمير دعوة مصطفى أمين وتحمس لها بشدة، وخصص مكانا للجامعة المقترحة في مدينة السادات.

وبينما أشتد الحوار مجددا بين المؤيدين والمعارضين للفكرة مثلما كان الحال في المرات السابقة آزرت الدولة الدعوة هذه المرة بشكل أكثر من ذى قبل ويبدو أن عقبة التمويل التي كانت أحد الأسباب الرئيسية لإفشال الدعوة في المرات السابقة من الممكن حلها في الوقت الراهن مع ازدياد عدد القادرين والأغنياء ورجال الأعمال الذين سيكتتبون في تأسيس الجامعة، ولذلك أبدت القيادة السياسية ممثلة في رئيس الجمهورية اهتماما ملحوظا بمتابعة ودراسة الفكرة وأسلوب تنفيذها وعقد عدة اجتماعات لهذا الغرض حضرها وزيرى الإسكان والتعمير والتعليم، ورئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشورى.

ودار حوار واسع في الرأي العام حول إنشاء هذه الجامعة شارك فيه عدد من المسئولين وأساتذة الجامعات والكتاب والصحفيين ورجال الأعمال وأعضاء مجلس الشعب أثناء مناقشة مشروع القانون بمجلس الشعب.

وفي الجلسة الأخيرة لدور الانعقاد الثاني في الفصل التشريعي السادس، والتي عقدت في ١٩٩٢/٧/١٩ تمت الموافقة علي مشروع قانون الجامعات الخاصة (الجامعة الأهلية)، وذلك بعد مناقشة سريعة طرح خلالها بعض النواب عدة تحفظات ومخاطر قد تترتب علي إنشاء هذه الجامعة كما وافق المجلس خلال هذه الجلسة علي إلغاء النص علي شرط الحصول علي

٦٥% للمقبولين بالجامعة وعلي أن يكون إنشاء الجامعة برأس مال مصري ١٠٠% وضرورة إبعاد رأس المال الأجنبي عن إنشاء هذه الجامعة.

ثانيا: الجامعة المقترحة هل هي جامعة أهلية أم جامعة خاصة:

بداية لابد من التأكيد علي أن تباين الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثير خلالها موضوع الجامعة الأهلية أثر ولاشك علي الهدف من الجامعة، ومن ثم التعريف بها وبمكوناتها ولذلك يؤكد البعض علي ضرورة أن نستخدم وصف (الخاصة) لا (الأهلية) علي الجامعة المقترحة لأن هناك فرقا كبيرا له دلالته في المنشأ وفي الفلسفة والاتجاه فالجامعة المصرية (الأهلية) التي أنشئت عام ١٩٠٨ كانت أهلية، بمعنى وطنية، حيث كانت مشروعا عاما للحركة الوطنية، قام علي التبرع والتطوع وباركته مختلف الشرائح الاجتماعية، الشريحة العليا بالتبرع والحركة والتنفيذ، والشريحتان الوسطى والفقيرة بالمطالبة والتمنى والمساندة والمؤازرة، وكل ذلك لمواجهة سياسة استعمارية حاكمة تريد أن تقف بتعليم المصريين عند حدود وسطى وصور فنية لتعليم عالي مختلف يرتبط بالوظيفة الحكومية، أما الجامعة المقترحة فالتحرك نحوها صادر في معظمه من شريحة اجتماعية قادرة ماليك تنشد الاستثمار والتجارة – فهو مشروع خاص – وهي تفكر في هذا المشروع لمواجهة ما يعانيه العمل الرسمي من ثقل أعباء التعليم في المرحلة الراهنة جعلته يقف بالقبول عند حدود لا تمكن عددا من أبناء هذه الشريحة من الوصول إليها فالجامعة المقترحة هي جامعة خاصة تخص أبناء القادرين والأغنياء، ولكن إمعانا في التضليل يستعين مؤيديها باسم له دلالته البراقة والمحترمة عند المصريين وهو الجامعة الأهلية القديمة التي تبرع الأغنياء

بإنشائها لتعليم الفقراء، وكافة المصريين ولم تكن حكرا علي أبناء الأغنياء وأصحاب اليسر فقط.

ومن جهة أخرى يؤيد البعض الآخر أن الجامعة المقترحة جامعة أهلية لاعتمادها في ميزانيتها وتمويلها ومصروفاتها علي التمويل الأهلي، من خلال عدة وسائل منها مشاركة القطاع الأهلي في عملية تأسيس الجامعة بطرح أسهم، أو جملة تبرعات ومشاركة طلبة الجامعة في ميزانيتها بدفع مصروفات مقابل ما يقدم من خدمات تعليمية لهم، كما أنها جامعة خاصة بمصروفات نظرا لوجود نظام محدد فالالتحاق بها يتم علي أساس تحديد مصروفات معينة يدفعها الطالب للالتحاق بها، فالجامعة المقترحة هي مؤسسة تعليمية يتولى بناءها وتمويلها والإشراف عليها مؤسسات وهيئات خاصة، تخضع في سياستها للإشراف العام والمحدد للدولة، ولكنها تتمتع بالاستقلال في تصريف شئونها المالية والإدارية، وتقوم الجامعة بتعليم الطلبة والطالبات الحاصلين علي مؤهل محدد، ووفق نظام قبول محدد، نظير دفع مصروفات ويدرس بالجامعة مواد نظرية أو عملية في تخصصات محددة، حسب حاجة الدولة وتمنح الجامعة طلابها درجات علمية معينة، وتقوم إلي جانب ذلك ودعما لميزانيتها بدور المكاتب الاستشارية للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية الكائنة علي المستوى القومي والمحلي.

ثالثا : مبررات الدعوة إلي إنشاء جامعة خاصة في مصر :-

حرصت الاتجاهات المؤيدة لإنشاء جامعة أهلية بمصروفات (خاصة) علي إبراز الحجج والمبررات والأهداف الإيجابية التي تؤكد علي أهمية إنشائها في مصر وضرورتها، وتتلخص حجج المدافعين عن إنشاء هذه الجامعة فيما يلي:

١-تقديم تعليم جامعي جيد يعتمد علي التكنولوجيا الحديثة وحاجة المجتمع إلي تخصصات علمية جديدة، غير متوافرة في الجامعات الحالية، فالجامعة المقترحة ستركز علي مجالات حديثة تماما غير موجودة بالجامعات الحكومية، وتعتمد علي تكنولوجيا حديثة، ولذلك فهم يؤكدون علي أن الجامعة المقترحة ضرورة لأنها ستلبي احتياجات المجتمع من تخصصات يحتاج إليها ولا توفرها الجامعات الحالية، فهي جامعة للمستقبل وللمتميزين ذهنيا وعلميا وليس للفاشلين، بتجاوز سلبيات الجامعات الحكومية ومواكبة التطور في العلوم الحديثة، وللسؤال هل الجامعات الحالية غير قادرة علي القيام بذلك إذا ما تم تطورها؟

٢-إن الجامعة المقترحة سوف تحفز الجامعات الحكومية علي الارتقاء بأدائها أمام المنافسة، كما أنها سوف تدفع الجميع إلي الإبداع والتجديد وتحسين الأداء، وسوف تجتهد الجامعات الحكومية لتجذب أبناءها من أساتذة وطلاب إليها، كما أن إنشاء هذه الجامعة لن يؤثر بالسلب علي وضع الأساتذة بالجامعات الحكومية لأنه نتيجة لتحجيم أعداد الطلاب بالجامعات ولأن فرص العمل ليست بالقدر الكافي لامتصاص الخريجين، حيث يوجد أكثر من ٢٥% من الأساتذة بالجامعات المصرية معارين إلي الجامعات

العربية وحينما تنشأ هذه الجامعة فإن الأستاذ سيفضل العودة للعمل في مصر دون أن يمثل ذلك عبئا علي الجامعات الحكومية.

٣-استيعاب أبناء الدول العربية الراغبين في الدراسة الجامعية خارج بلادهم، حيث يرى أصحاب هذا التصور أن أبناء الدول العربية كانوا يقبلون في الماضى علي الجامعات المصرية، ولكن الإقبال تراجع في السنوات الأخيرة علي ضوء تدهور مستوى التعليم في الجامعات المصرية، ومن ثم يتعين إعادة استيعابهم والحصول منهم علي عائد مالي كبير بدلا من تركه يتجه إلى الجامعات الأوربية.

٤-استيعاب أبناء القادرين الراغبين في الحصول علي تعليم جيد، أو أصحاب المجاميع الضعيفة في الثانوية العامة الذين يتجهون للتعليم في جامعات بعض الدول الأوربية دون أن تكون هناك ضمانات لنحاجهم وهذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى :-

- توفير كم كبير من العملات الصعبة الباهظة التي تنفق لاستكمال الطلبة لتعليهم في الجامعات الأوربية والاستفادة من هذه العملات في الإنفاق علي التعليم داخل مصر مع عدم تحمل الدولة أعباء مالية. فقد أشار وزير التخطيط إلى أن قضية الجامعة الأهلية قضية اقتصادية في المقام الأول، فلدينا سنويا ما لا يقل عن عشرة آلاف طالب مصرى قادرين علي التعليم في الخارج ويدفعون مصاريف - بخلاف تكاليف المعيشة - تصل إلى مائة مليون دولار هذا المبلغ مستنزف من الاقتصاد المصرى.

- منع التمزق الاجتماعي والأسرى الذي يمكن أن يصيب الأسرة المصرية نتيجة لسفر أحد أبنائها خارج البلاد لفترة طويلة، بالإضافة إلى ما يتعرض له الطالب مخاطر ، خاصة وأن المتبع في الدول الأوروبية أن ولي الأمر يخلى مسئوليته بالكامل عن أبنائه ليختاروا مستقبلهم بأنفسهم بل كثير من الأحوال يترك الأبناء منزل الوالدين للسكن المستقل، ويكون حرا في كل تصرفاته، بل القانون يحميه بعدم تدخل ولي الأمر في تصرفاتهم الخاصة بالإضافة إلى اختلاط هؤلاء الأبناء بشباب يعيش في استقلالية تامة لهم عاداتهم الغربية التي تختلف عن عادلتنا وتقاليدنا الشرقية، بعيدة عن الجو الأسرى والرابطة الأسرية والقيم التي يعيش الشباب المصرى والعربى في ظلها.

- أن المتقدمين للالتحاق بالجامعة الأهلية سيخلون أماكن للآخرين بالجامعات المجانية وأنهم سيتخصصون في مجالات غير نمطية، خاصة إذا كان النظام الذى سيتبع للالتحاق بالجامعة غير مستند للقدرة المالية وحدها ، بل ستوضع مواصفات أخرى حدده لمستوى الملتحقين والخريجين، خاصة وأن هناك حاجة إلى مزيد من التعليم الجامعي في مصر، لا تنقضها تلك البطالة الحالية للخريجين، فهذه البطالة ليست مظهرا لتخمة تعليمية نعانيها، بقدر ما هي مظهر لمصاعب تواجه حركة التنمية، فقد كانت نسبة المقيدين بالتعليم العالي والجامعي إلى جملة السكان ١,٥٩% عام ١٩٨٦، فإذا بها تنخفض لتصبح ١,٥٢% عام ١٩٩٠، وهذه نسبة تقل كثيرا عن النسب المتعارف عليها في كثير من دول العالم، وبعد أن كان عدد المقيدين إلى الشريحة السكانية

من (١٨-٢٣) حوالي ١٥,١% عام ١٩٨٥/٨٤ إذ بهذه النسبة تصل إلى ١١,٦٤% عام ١٩٩٠/١٩٨٩ في الوقت الذى تصل فيه المعدلات العالمية إلى ما يزيد عن ٢٠%.

- أن إنشاء الجامعة الخاصة يتمشى مع الاتجاه إلى الخصخصة وضرورة مساهمة القطاع الخاص مساهمة فعالة في التنمية والتعليم، وترجمة لواقع قائم هو عدم مجانية التعليم بالنظر إلى التكلفة غير المباشرة التي يتحملها الطالب في الجامعات الحكومية، ومن قبل في المرحلة قبل الجامعية، فالدروس الخصوصية أصبحت جامعة داخل الجامعة مما أفسد الذمم وأدخل التمييز علي أساس القدرة المالية كما أن المعاهد والمدارس الخاصة واقع معاش سواء معلن أو خفي ... (الجامعة الأمريكية- جامعة بيروت- المعاهد الفنية الخاصة) وعلينا أن نقننه أو نرشده.

رابعا: مبررات الاعتراض علي إنشاء جامعة خاصة في مصر:

تنطلق الآراء الرافضة لإنشاء جامعة خاصة في مصر من منطلقات ومبررات عديدة من أهمها:

١-أن فكرة إنشاء جامعة خاصة تتعارض مع المبادئ التي أقرها الدستور عام ١٩٧١، خاصة المادة (١٨)التي تنص علي أن التعليم حق تكلفة الدولة وهو إلزامى في المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة علي مد الإلزام إلى مراحل أخرى وتشرف علي التعليم كله، والمادة (٢٠) التي نص علي أن التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة.

٢-أن التعليم الخاص بكافة صورة وأشكاله ومستوياته، يفرض تكافؤ الفرص، ويكرس التفاوت الاجتماعي والثقافي داخل بنيه المجتمع ويشكل خطرا علي فكرة الولاء والانتماء للوطن فمن المسلم به أن تحقيق السلام الاجتماعي بين أفراد المجتمع يتوقف بدرجة كبيرة علي شعور أفراده بأنهم متساوين أمام الفرص المتاحة في المجتمع، وأن التمييز يتم علي الأقل بالنسبة للخدمات الأساسية، لأعلى أساس من الإمكانيات المادية ، ولكن علي أسس أخرى مقبولة من الكافة ، فمن واجب الدولة إزاء مواطنيها أن توفر لهم الخدمات الأساسية ومن بينها بطبيعة الحال التعليم، فكما يحق للدولة أن تفرض علي مواطنيها قيود وواجبات يفرضها تحقيق الصالح العام، ويقع علي عاتقها كذلك التزام بتوفير الخدمات الأساسية لمواطنيها، فإذا شعر المواطن أن الدولة التي ينتمي إليها تسهر علي حمايته وتوفر له احتياجاته الأساسية من صحة وتعليم، وأن منافسته مع بقية مواطنيه في سبيل الحصول علي تلك الخدمات، لا تكون علي أسس مادية ولكن علي أسس أخرى مقبولة اجتماعيا من كافة الأطراف ، إذ شعر الفرد بذلك نما لديه شعور داخلي يحب وطنه وولائه له ولذلك فإن إنشاء جامعة خاصة بمصروفات - لا يكون الالتحاق بها علي أساس الإمكانيات والملكات الذهنية والنفسية ، ولكن علي أساس المقدرة المالية - يعبر عن تخل الدولة عن واجبها إزاء مواطنيها ، ويتضمن إخلال بمفهوم الولاء والانتماء.

٣-أن الجامعة المقترحة يمكن أن تشكل خطرا يهدد الجامعات المصرية الحالية يتمثل ذلك في جانبين، فالإغراءات المالية التي سيتم تقديمها

لأعضاء هيئة التدريس ستجعلهن يتركون جامعاتهم الحالية كل الوقـت أو بعضه للعمل في جامعة الأغنياء والموسرين، وتلك خسارة كبـيرة ومـن ناحية أخرى فان خريجي هذه الجامعات لن يجدوا لهم فرصة في سـوق العمل، فضلا عن استبعادهم ابتداء من سوق العمل الحـر بـالنص فـي إعلانات التوظيف يفضل خريجو الجامعات الأهلية وهو أمر نلاحظه فـي إعلانات التوظيف حاليا يفضل خريجو الجامعة الأمريكية وعـدم توفـير فرص عمل لهؤلاء الخريجين يفقد الشـهادة الجامعيـة قيمتـها الفعليـة فالجامعات الحالية إذا بقيت علي ما هي عليه بينمـا تحـررت الجامعـة الأهلية من الروتين وتوفر لها دعم مادى مميز يفـوق بمراحـل الدعـم الهزيل الذى يتوافر للجامعات الحالية، فإن هذه الجامعات سـتصبح بـلا مناص جامعات الفقراء، وسوف تزداد عزلتها عن الارتبـاط بمؤسسـات الإنتاج، وسوف تفقد في النهاية وضعها بالتدرج كجامعة معـترف بـها عالميا، ويصبح خريجوها من الدرجة الثانية يتجاهله المجتمع الإنتاجى في الداخل، وتزديهم أسواق الإنتاج في الخارج.

٤-أن الحكومات العربية لن تمول الجامعة الأهلية في مصر لإلحاق أبنائـها بها، وإنما سوف تنشئ جامعات خاصة في بلادهم وقـد أقـامت بعـض الحكومات العربية علي بناء جامعات خاصة بها.

٥-إن اقتراح إنشاء جامعة جديدة خاصة بمصروفات يتضمن اعترافا صريحا بأن الجامعات القائمة لا تؤدي دورها، وما دام هذا الاعتراف بالقصور قد أعلن، فلابد أن نبحث أسبابه ونستقصى مظاهر الضعف فيها، ونحـاول التغلب عليها فالنهوض بالتعليم الجامعى في مصر لن يكـون بتصحيـح

أوضاع جامعاتنا الحالية واتخاذ خطوات جذرية للإصلاح مهما كانت قاسية، وإذا كان المطالبون بإنشاء جامعة أهلية لديهم أموالي ويرغبون في تطوير التعليم، فليتقدموا بأموالهم للجامعات الحالية ويدعموها بدلا من إنشاء جامعة خاصة.

٦-أن التعليم الجامعي (الجامعة الأهلية) لا يصلح أن يكون مجالا لمشروع استثماري بمعنى أنه لا يتصور أن يستثمر المال بهدف تحقيق عائد في مجال التعليم الجامعي لعدة أسباب من بينها:-

- أن مبدأ الاستثمار أو المشاركة برأس المال لا يصلح في التعليم، خاصة رأس المال الأجنبي، لأن التعليم مسألة قومية عامة، وأنا حينما اركب مواصلة خاصة أو أعالج في مستشفى خاص، فأنا أنشد الراحة لنفسى، ولكن عندما أتعلم فأنا أتعلم من أجل المجتمع.

- إن الاستثمار في مجال التعليم الجامعي مكلف جدا، ومن ثم لا يتصور أن يحقق عائدا مناسبا، فهناك شك كبير في تحقق فكرة الاستثمار من وراء إنشاء جامعة خاصة، فمثل هذه الجامعة إذا افترضنا احتياجها إلى مائة مليون مثلا- وهو أقل ما يمكن تصوره لمجرد البداية- والتحق بها ألف من الطلاب، ودفع كل منهم عشرة آلاف من الجنيهات. وهو أقصى ما يمكن تصوره فمعنى ذلك أن المجموع هو عشرة ملايين، بينما إيداع مبلغ المائة مليون بالبنك يدر ثمانية عشر مليونا علي الأقل في العام،هذا دون أن ندخل في الاعتبار المصروفات السنوية التي لابد أن تصل إلى مئات الألوف من الجنيهات.

- أنه لا يمكن قياس الجامعة المقترحة علي بعض المؤسسات العلمية الغربية التي قام بإنشائها مجموعة من الأفراد، فعلاوة علي اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الغربية عن المجتمع المصرى، فأن تلك المؤسسات تتلقى غالبا عونا ماليا من الدولة، ومن الشركات المالية الكبرى، ناهيك عن أنها تستفيد في الأغلب الأعم من عائد مادى مستمر ناتج عن رصد بعض الأوقاف وهو أمر لا يمكن تصوره منذ إلغاء نظام الوقف في مصر، كذلك لا يمكن القياس علي الجامعة الأمريكية في مصر، فلهذه الجامعة ظروفها التي يستحيل أن تتوافر للجامعة المقترحة، فمصروفات الطالب تبلغ ما لا يقل عن خمسة عشر ألفا من الجنيهات وهو المبلغ الذى سيصعب علي الجامعة المقترحة أن تطالب به طلابها ، وإلا فسوف تتحقق دعوى المعارضين بأنها جامعة للأغنياء ، حيث متوسط دخل الفرد السنوى في مصر لا يزيد عن ٦٠٠ دولار ، فضلا عن ذلك فهذه الجامعة تتلقى إعانات ضخمة من الحكومة الأمريكية أخرها مبلغ يصل إلى خمسين مليون جنيه مصرى وهو الأمر الذى يصعب حدوثه في مصر، وإلا لصاح كثيرون أليست جامعات الدولة أولى، وهي تعاني من قصور في التمويل ، يضاف إلى هذا كم كبير من التبرعات عن طريق لجنة من شخصيات مرموقة تستطيع بحكم موقعها أن تسترد هذا الكم الكبير، لا من مصر وحدها بل من مواقع عربية ، ومع كل هذا لا تكسب الجامعة.

٧-إن إنشاء جامعة علمية ذات تخصصات فريدة، وحديثة تحتاج إلى مبـــالغ مالية طائلة للإنشاء والتجهيز والمعامل، وغيرها وإذا كان قد تم الإعــلان عن تبرعات لا تتجاوز ٢٥ مليون جنيه، فإنه من المشكوك فيـــه توافــر الإمكانيات الحقيقية والمطلوبة لهذه الجامعة ، إذ ستبقى مشـــكلة التمويـــل إحدى العقبات التي تقف أمام إنشاء تلك الجامعة.

٨-إن الجامعة الأهلية ستكون جامعة للأغنياء وأصحاب المجاميع المنخفضة، لأن أصحاب المجاميع المرتفعة سيكون أمامهم فرص الالتحاق بالجامعات الحكومية بدون دفع مصاريف تربو علي ٢٥ ألف جنيه مبدئيـــــا، وهــذا المبلغ لا يقدر علي دفعة سوى فئة قليلة جدا من فئات الشعب المصـــــرى المحدود الدخل.

٩-أن الجامعة الأهلية ستكون إحدى حلقات التبعية والتخريب والإفساد فــــي المجتمع المصرى، وإنها ستجلب أساتذة أجانب منـــهم يـــهود وأمريكـــان ينتشرون في بلادنا بحجة القيام بأبحاث مشبوهة.

١٠- أن فكرة الجامعة الأهلية لإغبار عليها، ولكن آية فكرة يجب أن ننظــو لمحتواها، وظروف الأخذ بها ، ونضع في الاعتبار ظـــــروف المجتمـــع المصري الذى لا يوجد به توزيع عادل للثروة، وإن الذى يملك المال فيــه لا يملكه عن طريق العرق والجهد، ولكن بعض الأثرياء سلكوا طرقا غير شرعية لجمع المال، وبالتالي نحن بموافقتنا علي الجامعة الأهلية نعطـــــى فرصة لهؤلاء الطفيليين أن يأخذوا أكثر من غيرهم.

١١- إن إنشاء هذه الجامعة لا يعبر عن ضرورة تربوية أو عمليـــة بقـــدر تعبيرها عن رغبة في التمايز الاجتماعي والمعرفى، وخلق نتـــوءات فـــي جسد التعليم المصرى، وإتاحة الفرصة لأبنائهم لكي يحصلوا علــــي مـــا يرغبون فيه بأموالهم فقط، وليس بقدراتهم وإمكاناتهم العلمية والمعرفيـــة، أي أن هناك جماعات أو فئات، ترى أنها مادامت تملك الثروة المادية فـــلا يجب أن يحول عائق فني أو تربوي دون تعليم أبنائها تعليما جامعيا.

خامسا: إمكانية الاستفادة من الآراء المؤيدة والمعارضة في تطويـر مشـروع الجامعة المقترح:

في ضوء ما تم عرضه من آراء مؤيدة ومعارضة لفكرة إنشاء جامعة خاصة بمصر يمكن تقديم بعض الملاحظات والمحازير التي ينبغي أن تؤخـــذ في الاعتبار قبل تنفيذ المشروع والتي من أهمها: -

١-أن الجامعة المقترحة يجب أن يتوافر لها تخصصات مميزة ومجالات غير مألوفة وتعكس مطالب سوق العمل الجديدة حتى تستطيع أن تجتذب إليـــها نوعية جيدة من الطلاب، ولا تكون قاصرة علي الفاشلين وحكـــرا علـــي القادرين فقط كما أن توافر هذه التخصصات سوف يزيد من إقبال طـــلاب الدول العربية عليها.

٢-ألا يبدأ العمل بهذه الجامعة قبل توافر الإمكانات المادية والبشرية اللازمـــة لها، فالجامعة ليس مجرد إقامة مباني بحيث ينظر إلى ما يوجـــد بمدينـــة السادات علي أنه يوفر القاعدة الأساسية إنما هي بالإضافـــة إلـــى ذلـــك

تجهيزات وتنظيمات، وأهم من هذا وذاك قوى بشرية من أعضاء وهيئـــة التدريس وفنيين وإداريين ويجب أن يكون لنا في نشأة الجامعات الإقليميــة أو المعاهد العالية الخاصة خير عبرة.

٣-تخصيص عدد من المنح المجانية تعطي للطلاب الفقراء المتفوقيـــن بمـــا يمكن أن يسهم في تطوير وتحسين نوع الطلاب الملتحقين بالجامعة.

٤-ألا تكون معايير التحاق الطالب بالجامعة الخاصة قاصرة علي مقدار مـــا يدفع من مال أو تبرعات. وإنما يضاف إلى المصروفات التـــي تحددهـــا الجامعة المستوى العلمي للطلاب المتقدمين للالتحاق بالجامعة، وأن تحترم الجامعة تكافؤ الفرص بين الطلاب المتقدمين لها والقـــادرين علـــي دفـــع المصروفات.

٥-تطبيق بعض معايير الأداء الجامعي التي اتفقت عليها الدراسات العربيـــة والأجنبية علي الجامعة المقترحة حتى نضمن أنها سوف تقدم تعليم جيـــد يخدم الطلاب والمجتمع، ولا تكون مؤسسة لبيع الشهادات لغير القـــادرين عليها والقادرين ماديا.

٦-أن الدولة يجب أن تشرف علي الجامعة المقترحة، وإلا يتعـــارض هـــذا الإشراف مع استقلالها، بمعنى أن نطلق طاقاتها وطاقات أساتذتها وطلابها في إطار قيم ومبادئ وقوانين المجتمع فالجامعة المقترحة يجب أن ترتبـط بحاجة المجتمع وحاجة التنمية.

٧-ألا يسمح لرأس المال الأجنبي في التدخل كعنصر أساسي لتمويل الجامعة المقترحة.

٨-يجب الاستفادة من آراء الجامعات الحكومية وأعضاء هيئة التدريس بها في تحديد ملامح الجامعة المقترحة وتخصصاتها.

المراجع

١-**نجوى حسين خليل:** الجدل الفكرى في الصحافة المصرية إزاء فكرة إنشاء جامعة مفتوحة في مصر- المجلة الاجتماعية القومية المجلد (٢٦)- العدد الأول - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة - يناير ١٩٨٩، ص ٣٣-٣٤.

٢-**حسان محمد حسان:** بحوث الكلفة والمنفعة في التعليم الجامعي- دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٨٠.

٣-**لبيب السباعي:** جامعة أهلية في مصر ، من يملكها من يدافع عنها من يعارضها - الأهرام الاقتصادي - عدد ١٩٩٢/٩/٢١، ص ٥٧.

٤-**إبراهيم محمد إبراهيم:** التعليم العالي عن بعد - مبرراته - نماذجه - بحوث مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي "أفاق مستقبلية" - المجلد الأول- كلية التربية جامعة عين شمس بالاشتراك مع رابطة التربية الحديثة - يوليو ١٩٩٠، ص ٢٥٣.

٥-**نجوى حسين خليل:** مرجع سابق ، ص٣٤.

٦-**شبل بدران :** الجامعة الأهلية بين الفكر الوطني والفكر التبعي - بحوث مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي "آفاق مستقبلية" المجلد الأول - مرجع سابق ص ١١٨.

٧- **سامية حسن إبراهيم:** الجامعة الأهلية بين النشـــأة والتطـور (١٩٠٨-١٩٢٥) الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٥، ص ٧.

٨-**المرجع السابق:** ص٩.

٩-**سعيد إسماعيل علي** : قضايا التعليم في عهد الاحتلال -عالم الكتب القـاهرة - ١٩٧٤، ص ٢٧٥.

١٠- **عمرو هاشم ربيع:** الجامعة الأهلية، فكـرة سـابقة لأوانـها- الأهـرام الاقتصادي - عدد ١٩٩٢/٣/٩. ص٣٦.

أنظر أيضا: ملخص لدراسة عمرو هاشم ربيع " الجامعة الأهلية وإصلاح التعليم في الأهرام الاقتصادى عدد ١٩٩٠/٢/٥ص ١٨، الأهرام الاقتصادي : عـدد ١٩٩٢/١/٦ ص٦٤.

١١-**عمرو هاشم ربيع:** مرجع سابق ص ٣٧.

١٢- **المرجع السابق:** ص٣٧.

١٣- **لبيب السباعي:** جامعة أهلية في مصر من كمال الدين حسين إلـى احمـد فتحي سرور -الأهرام الاقتصادي - عدد ١٩٩٢/١/٢٧ن ص٦٠.

١٤- **لبيب السباعي:** جامعة أهلية في مصر - لمن؟ الأهرام الاقتصـادي - عـدد ١٩٩٢/٧/٢٧ص ٦٠.

١٦- **شبل بدران:** مرجع سابق ص ٩٦-٩٧.

١٧- **المرجع السابق** : ص ٦٠.

١٨- **المرجع السابق** : ص٦٠.

١٩- **جريدة الأهرام**: عدد ١٩٩٢/٧/٢٠. ص٧.

٢٠- **سعيد إسماعيل علي**: محازير وملاحظات - الأهرام الاقتصادي- عـــدد ١٩٩٢/٢/٢٤ ص٣٤.

٢١- **محسن خضر**: ملايين الجنيـــهات للمتخلفيـــن أم للمتفوقيـــن- الأهـــرام الاقتصادي - عدد ١٩٩٢/٢/٢٤ص٣٧.

٢٢- **الأهرام الاقتصادي** : عدد ١٩٩٢/١/٦ص٦٤.

٢٣- تم استخلاص هذه المبررات من عدة مقالات منها:

- **محمد شعلان**: التعليم الآن خاص وأهلي جدا - الأهرام الاقتصادي - عـدد ١٩٩٢/٣/٢ص٣٤.
- **سعيد إسماعيل علي** : محازير وملاحظات - مرجع سابق ص٣٤.
- **فايز حسان**: الجامعة الأهلية اختراع لسد حاجة - الأهـــرام الاقتصـــادي عدد ٩٢/٣/٢٣ص٣٦.
- **لبيب السباعي**: جامعة أهلية في مصر لمن؟ مرجع سابق. ص٦١.

- **محمود السيد الحضرى**: لابد من دور للقطاع الخاص في التعليم- الأهـرام الاقتصادي عدد ١٩٩٢/٣/٢ ص٣٥.

٢٤- تم استخلاص الآراء الرافضة من عدة مقالات منها:

- **عبد العظيم عبد السلام الفرجاني :** هل يكون التعليم ضمـن المشـروعات الاستثمارية - الأهرام الاقتصادي عدد ١٩٩٢/٣/١٦ص ٣٤.

٢٥- **محمد أحمد مصطفى حماد**: جامعة جديدة .. وتشكو كـثرة الخريجيـن - المرجع السابق ، ص٣٥

- **عبد المنعم درويش :** الجامعة الأهلية والانتماء للوطن، محـازير تطويـر سياسة التعليم لخدمة فئة اجتماعية معينة - المرجع السابق، ص٣٧.

- **صلاح جلال:** الجامعة الأهلية - جريدة الأهرام - عدد ٩٢/٥/٧، ص٨.

- **سعيد إسماعيل علي**: محازير وملاحظات - مرجع سابق ص٣٥.

- **لبيب السباعي**: مرجع سابق ص ٣١.

- **جريدة الشعب**: لا للجامعة المشبوهة، كبار خبراء التعليم يرفضـون مـا يسمى بالجامعة الأهلية عدد ١٤ يناير ٩٢ ص ٨.

- **شبل بدران** : الجامعة الأهلية بين تكافؤ الفرص وإصلاح التعليم - مجلـة الهلال - عدد أغسطس ١٩٩٢ ص ٤٩.

- **عزيز محمد عبد العليم** : الجامعة الأهلية هل هي جامعة لابنـــاء الطبقـــة الجديدة ؟ الأهرام الاقتصادي عدد ١٩٩٢/٣/٢٣ ص ٣٤-٣٥.

- **صبحي علي سعيد:** تطوير الجامعات القائمة أولى بالرعايـــة – الأهـــرام الاقتصادي – عدد ١٩٩٢/٣/٢٣ن ص ٣٧.

- **أحمد شوقي:** هل يحتاج المجتمع هذه الجامعة – الأهرام الاقتصـــادي – عدد ١٩٩٢/٢/٢٤ ص٣٦.

- **محسن خضر:** ملايين الجنيهات للمتخلفين أم للمتفوقين – المرجع الســابق . ص٣٧.

- **أشرف سعد الدين صبرى:** الجامعة الأهليـــة هـــل هـــي تعبـــير عن أزمـــة الجامعات المصرية – الأهرام الاقتصادي – عـــدد ٣٠مـــارس ١٩٩٢- ص٣٧.

- **رجب البنا:** قبل الجامعة الأهلية هل يمكن إنقـــاذ الجامعـــات القائمـــة – الأهرام الاقتصادي – عدد ١٩٩٢/٤/١٣ص٣٦.

ملحق رقم (١)

الجريدة الرسمية -العدد ٣١ (تابع) / في ٣٠ يوليه سنة ١٩٩٢

قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٢٢

بشأن إنشاء الجامعات الخاصة.

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه:

المادة الأولى

يجوز إنشاء جامعات خاصة تكون أغلبية الأموال المشاركة في رأسمالها مملوكة لمصريين، ولا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح، ويصدر بإنشاء الجامعات الخاصة وتحديد نظامها قرار من رئيس الجمهورية بناء علي طلب جماعة المؤسسين وعرض وزير التعليم موافقة مجلس الوزراء.

المادة الثانية

تهدف الجامعة إلى الإسهام في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء في شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع

المتطورة وأداء الخدمات البحثية للغير، وعلي الجامعة أن توفر أحدث الأجهزة المتطورة.

المادة الثالثة

يكون للجامعة شخصية اعتبارية خاصة، ويمثلها رئيسها أمام الغير وتتكون من أقسام أو كليات أو معاهد عليا متخصصة أو وحدات بحثية.

ويبين القرار الصادر بإنشاء الجامعة الأحكام المنظمة لها وبصفة خاصة:

(أ) تكوين الجامعة.

(ب) تشكيل مجلس الجامعة وغيره من المجالس الجامعية واللجان المنبثقة عنها واختصاصاتها ونظم العمل بها.

(ج) بيان الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التي تمنحها الجامعة والشروط العامة للحصول علها.

(د) شروط قبول الطلاب الحاصلين علي شهادات الثانوية العامة أو ما يعادلها وكذلك القواعد العامة للمنح المخفضة أو بالمجان للطلاب المصريين.

المادة الرابعة

تعتبر الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التي تمنحها الجامعة الخاصة معادلة للدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التي تمنحها الجامعات المصرية، وفقا للقواعد والإجراءات المقررة لمعادلة الدرجات العلمية.

المادة الخامسة

تدير الجامعة أموالها بنفسها، وتحدد مصروفاتها الدراسية وللجامعة الخاصة أن تقبل التبرعات والوصايا والهبات والمنح التي تحقق أغراضها، سواء من داخل جمهورية مصر العربية أو من خارجها، بما يتفق ومصالح البلاد، وتعفى مبالغ التبرعات والهبات من ضرائب الدخل في الحدود المقررة في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١.

المادة السادسة

يكون للجامعة مجلس أمناء يشكل علي النحو الذى تبينه اللائحة الداخلية لها من بين المؤسسين وغيرهم علي أن يكون من بين أعضائه رئيس الجامعة، نخبة من كبار العلماء والأساتذة المتخصصين والشخصيات العامة.

ويشكل مجلس الأمناء الأول بقرار من جماعة المؤسسين.

المادة السابعة

يختص مجلس الأمناء بتعيين رئيس الجامعة ونوابه وأمينها العام وأعضاء مجلس الجامعة، ويكون تعيين رئيس الجامعة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بعد موافقة وزير التعليم، ويجب أن يكون رئيس الجامعة مصريا.

المادة الثامنة

يضع مجلس الأمناء، بعد أخذ رأي مجلس الجامعة اللوائح الداخلية لإدارة شئون الجامعة وتسيير أعمالها وتتضمن القواعد الخاصة استخدام صافي الفائض الناتج عن نشاط الجامعة طبقا لميزانيتها السنوية.

المادة التاسعة

يختص مجلس الجامعة بصفة خاصة بما يأتي:

١-تحديد شروط القبول بكل قسم أو كلية أو معهد عال متخصص أو وحدة بحثية .

٢-تحديد قواعد اختيار العمداء والوكلاء ومجالس الأقسام والكليات والمعاهد العليا المتخصصة والوحدات البحثية.

ويعين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من جمهورية مصر العربية أو من الخارج وتجب موافقة وزير التعليم علي تعيين أو تجديد تعيين المرشحين من غير المصريين لشغل الوظائف القيادية ووظائف هيئة التدريس.

المادة العاشرة

يعين وزير التعليم مستشارا للجامعة يكون ممثلا له لمدة سنتين قابلة للتجديد بعد التشاور مع مجلس الأمناء ويكون عضوا بمجلس الجامعة.

المادة الحادية عشرة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتبارا من اليـــوم التالي لتاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون مـــن قوانينـــها (صـــدر برئاسة الجمهورية في ٢١ المحرم سنة ١٤١٣هـــ الموافق ٢٢ يوليـــة ســـنة ١٩٩٢م).

حسنى مبارك

الفصل السادس

الجودة في التربية واقتصادياتها

أولاً: تعريف الجودة في التربية

ثانياً: طرق قياس الجودة في التربية

ثالثاً: اقتصاديات الجودة في التربية

رابعا: المراجع

إن ما تقوم به الدولة من استثمارات في قطاع الخدمات كالتعليم والصحة والثقافة، لا يقل بأي حال من الأحوال عن الاستثمارات في قطاع الصناعة والزراعة والقطاعات الإنتاجية الأخرى، وإذا كانت طبيعة المنتجات الصناعية والزراعية في ظل المنافسة العالمية واقتصاديات السوق تتطلب جودة عالية، فإن القطاع التعليمي بالأحرى يتطلب رقابة علي الجودة، وبصفة مكثفة لما له من انعكاسات جوهرية ومحورية علي قطاعات الدولة المختلفة، فالمنتج في القطاعات المختلفة يعتمد في كفاءته علي العنصر البشري ومهاراته وجودة إعداده.

ولقد كثرت الكتابات في السنوات الأخيرة حول موضوع الجودة في المؤسسات المختلفة، سواء كانت المؤسسات تعمل في مجال الإنتاج السلعي، أم كانت تعمل في مجال الخدمات مثل الصحة والتعليم بمراحله المختلفة، وقد أعطت هذه الكتابات زخماً قوياً لسيطرة مفاهيم الجودة ومشتقاتها- مثل ضبط الجودة، والجودة الشاملة، وإدارة الجودة الشاملة، واقتصاديات الجودة.. وغيرها – علي الحقل المعرفي في المجالات المختلفة ومن بينها مجال التعليم.

ولقد وجدت أنظمة إدارة الجودة طريقها في التطبيق علي المستوى الدولي في مجالات متعددة، كان السباق فيها – دائماً –

المجـــال الصـــناعي، ثـــم تلاه المجال الخدمي، وكانت المواصفات الدولـــية الأيســـو ٩٠٠٠ ISO 9000 التي أصدرتها المنظمة الدولية للتوحـــيد القياســـي (تمثل المواصفات الدولية الأيسو ٩٠٠٠) ISO 9000 مجموعـــة مـــن المواصـــفات الصادرة عن المنظمة الدولية للتوحيد القياسي عام ١٩٨٧ The International Organization for Standardization بغـــرض وضع الضوابط والشروط اللازم اتباعها لتحقـــيق الحـــدود الدنـــيا مـــن قدرة المنشأة علي التحكم في جودة منـــتجاتها، وهـــذه المواصفات وضعت بما يكفل ويمكن من تطبيقها علـــي كافـــة المنشآت الصناعية والخدمية) وما تلا هذا الإصدار من تعديلات سبباً آخر في وضع أنظمة الجودة في صورة تقبل التطبيق الناجح في كافة المجالات.

فالمنشآت التعليمية في نظر المواصفات الدولية ISO 9000 لا تختلف عن غيرها من المنشآت سواء الصناعية أو الخدمية، ويرجع ذلـــك إلـــي طبيعة تلك المواصفات وصياغتها وتركيبها، فهي عامة المعـــنى والتوجيهات Generic in Nature وهي تصلح تماماً للتطبيق علـــي المنشأة الصناعية، وتصلح سواء بسواء للتطبيق علي المنشأة التعليمية.

وانطلاقـــاً من ذلك تزايد الاهتمام عالمياً وعربياً ومصرياً – فـــي الآونة الأخيرة من القرن العشرين– بجودة التربية Quality of

Education وتشـــير الدلائـــل إلـــي تـــزايد احتمال الاهتمام بها في المســـتقبل القريـــب والبعيد أيضاً، وقد صاحب هذا الاهتمام المتزايد شكوى عالمية من انخفاض مستويات الجودة في التربية شملت الدول النامـــية والمـــتقدمة علـــي حـــد سواء حيث ركزت عديد من الدول اهـــتمامها علي دراسة الجوانب المرتبطة بالجودة علي أثر اكتشافها انخفـــاض مستوى التعليم فيها، حدث ذلك في الخمسينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية وفي فرنسا وغيرها من دول العالم.

واللافـــت للـــنظر أن الـــتقارير العالمية تشير إلي أن الدول المـــتقدمة أكـــثر شـــكوى بالقـــياس إلي الدول النامية، رغم الفروق الواضحة بين مستويات التعليم في الدول المتقدمة بالقياس إلي الدول النامية، كما تشير أيضاً إلي أن الاهتمام بالجودة في التربية قد تجاوز حدود التربية والتربويين إلي جماعات اقتصادية واجتماعية وسياسية مـــتعددة فـــي العديـــد من دول العالم، حتى أن البعض جعل عنوان الأيديولوجـــية الجديـــدة للتربـــية في العالم هو "دعوة لإصلاح جودة المدرســـة" من خلال الدعوة إلي وضع برامج معينة لإصلاح التربية من خلال تحسين جودة المدارس، وفي ذلك نذكر بعض التقارير:

- أمـــة فـــي خطر: ترجمة وعرض يوسف عبد المعطي- مكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض - ١٩٨٣.

- تعلـيم المواطن الأمريكي من أجل المستقبل – مقتضيات القــرن الحادي والعشرين– ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج – الرياض – ١٩٨٧.
- تقرير الرئيس الأمريكي بوش الأب عن أمريكا حتى عام ٢٠٠٠ استراتيجية للتربية.

George Buch, America 2000, An Education strategy, washinton D.C., 1991.

- الـتقرير العالمـي لمـنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD 1989) عن الجودة والمدارس

OECD: Schools and Quality: An International Report, Paris OECD, 1989.

ولمـا كـان الاهـتمام مـتزايداً بالجودة التربوية ومحاولات تطويـرها، فـإن الأمـر يستلزم تكثيف الجهود لتقديم تعريفاً لها – استناداً إلي تقويم محاولات تعريفها – وتحديد عوامل تزايد الاهتمام بها، ورسم الطريق الأفضل نحو قياسها في التربية، مع إلقاء الضوء علـي مـا يطلق عليه البعض اقتصاديات الجودة Economices of Quality، استناداً إلي أن الجودة عادة ما ترتبط بالتكلفة.

أولاً: تعريفات الجودة:-

أ) الجودة لغة: يشير المعجم الوسيط إلي أن الجودة تعني كون الشـــئ جيداً، وفعلها جاد، وأن الكيفية مصدر صناعي من لفظ كيف، وكيفية الشئ تعنى حاله وصفته.

وفي اللغة الإنجليزية تعنى الجودة درجة الامتياز أو قد تعني ســمة متأصــلة أو مميزة للشئ، وتعنى بشكل عام بعض العلامات Marks أو المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد الشئ أو فهم بنيته Constitution، وهــناك الكثير من المصطلحات التي قد تترادف أو تــتداخل مــع مصــطلح الجــودة مــنها صفة Character وخاصة Attribute وغــيرها، مع وجود فروق جوهرية لغوية دقيقة بين هذه المصــطلحات بعضــها الــبعض، وتضمن الجودة أو النوعية عادة تشكيلة مركبة من النوعيات Qualities الفرعية، ويتضمن المصطلح عادة رتبة من الامتياز والنقاء وقوة الصفة.

ب- الجودة اصطلاحاً: الجــودة هي الملاءمة للاستخدام، وهي انخفــاض نســبة العيوب أو التآلف والفاقد ومعدلات الفشل وشكاوى العمــلاء، وهــي الــنجاح فــي تنمية المبيعات وخفض التكاليف... وغــيرها ممــا يمــثل أبعاداً لمعنى الجودة، فالجودة - إذن - هي مجموعــة الصفات أو الخصائص للسلعة أو الخدمة التي تؤدي إلي زيادة قدرتها علي تحقيق رغبات معلنة أو مفترضة.

وقد مرت مفاهم الجودة بأربع مراحل أساسية هي:-

المرحلة الأولى: جودة المنتج:

وقـــد تـــم ذلك من خلال تخفيض نسبة الإنتاج المعيب، أداء العمل صحيحاً من المرة الأولى، قياس تكلفة الإنتاج المعيب، تحفيز عمال الإنتاج للالتزام بشروط الجودة (رقابة الجودة).

المرحلة الثانية: إشباع رغبات العميل:

تـــم ذلك من خلال الاقتراب من العميل، تفهم حاجات العميل وتوقعاتـــه، جعـــل كل القرارات أساسها رغبات العميل Customer Driven.

المرحلة الثالثة: الجودة كعامل في المنافسة:

وذلـــك من خلال جعل السوق أساس كل القرارات Market Driven الـــتعرف علي المنافسين ومحاولة التميز عليهم، البحث عن أسباب انصراف العملاء عن التعامل مع المنشأة.

المرحلة الرابعة: إدارة الجودة الشاملة:

وتـــم ذلك من خلال إعداد استراتيجية تحسين الجودة، تحديد معايـــير (مســـتويات) الجودة، تحديد سرعة (معدل) تحقيق المعايير، إشراك كل الأفراد الممكنين، استخدام المرونة، تخفيف البيروقراطية وتعدد مستويات الهيكل التنظيمي.

جـ الجودة في التربية: إن كثرة تداول مصطلح الجودة أو النوعية في الأمـــور المادية، امتد إلي التربية بل أننا نتوقع تباينات أكثر وأعمق فـــي حالـــة التربـــية بجوانبها المتعددة، ومدارسها المتباينة ونسبيتها المعهـــودة، وتفاعلاتها المعقدة مع الحياة بأسرها، فمعنى الجودة في التربـــية غـــير واضح، كما أن قضية وضع تعريف لها قضية جدلية إلـــي حـــد كبـــير، ورغم ذلك فهناك محاولات عديدة لتعريفها يمكن تصنيفها وفق الأبعاد التالية:

١- الجودة مصطلح يرتبط بالأهداف:-

حيـــث يؤكد بعض التربويين علي أن الجودة في التربية يمكن تعـــريفها بدلالة الأهداف أو المرامي المنشود تحقيقها. وبمعنى أكثر دقـــة فإن مؤسسة ما أو برنامجاً تربوياً معيناً، يعد ذا جودة لو حقق الأهداف المنشودة بالكامل.

- فـــالجودة فـــي التربية هي المستوى Level الذي يجب أن نصل إليه بواسطة قطاع التربية.
- الجـــودة نظـــام للمتغـــيرات المحـــددة اجتماعياً لمستوى المعـــارف والمهـــارات والعـــادات والقيم التي يجب أن يحصلها إليها المتخرجون من المدارس.
- الجـــودة ترتـــبط بـــأداء الطلاب أو المستويات التحصيل في مـــدارس أو كلـــيات معيـــنة، وربما مقررات أو موضوعات

بعينها، فانخفاض جودة التربية تعني أن مستويات التحصيل قد انخفضـــت أو متوسط التحصيل الدراسي – كما تحدده نتائج الامـــتحانات أو المعايـــير الأخرى للتحصيل الدراسي – قد انخفض باضطراد.

ورغـــم أهمية هذا المدخل الذي يربط الجودة بتحقيق الأهداف أو المخـــرجات، فإنـــه يعـــاب علي أصحابه أساساً إغفال بعدي المدخلات والعمليات رغم ما لها من أهمية مجتمعية وتربوية كبيرة.

٢- الجودة مصطلح يرتبط بالمدخلات والعمليات:

ويـــرى أصحاب هذه التعريفات أن الجودة تحمل أيضاً بعد النمط أو طـــريقة تحقـــيق الأهداف وليس مجرد الإنجاز فقط، فتحقيق الأهداف يتوقف علي العديد من العوامل يأتي في مقدمتها نوعية المدخلات البشرية والماديـــة المستخدمة، وكذلك طرق استخدام هذه المدخلات واستثمارها، ولعل ذلك هو ما دعى العديد من الدراسات إلي التأكيد علي أهمية إدخال بعدى المدخلات والعمليات في تعريف الجودة.

والواقـــع أن هـــذا الـــتعريف للجـــودة يجعلهـــا تتسع لتشمل مصـــطلحات أخـــرى مســـتخدمة بكـــثرة مثل الكفاءة* Efficiency

* الكفاءة ترتـــبط عادة بدرجة الاستخدام الأمثل للإمكانات التعليمية المتاحة (المدخلات) من أجل الحصـــول علـــي نواتـــج ومخرجات تعليمية معينة، فهي بمعنى آخر الحصول علي أكبر قدر من المخرجات باســـتخدام مجموعـــة محددة من المدخلات، أو الحصول علي مقدار محدد من المخرجات التعليمية، باستخدام أدنـــى مقـــدار مـــن المدخـــلات التعليمية (اقل تكلفة ممكنة) وفي بعض الأحيان يمكن إنجاز الأهداف الفقيرة باستعمال مصادر فقيرة.

والفعالية Effectiveness**، كما تتسع لتشمل بالإضافة إلي الأهداف أو المخرجات المدخلات والعمليات، ولذلك فهو أكثر شمولية وواقعية من تعريف الجودة بدلالة الأهداف أو المخرجات فقط.

٣- الجودة مصطلح معياري:

ويعـــامل أصـــحاب هذه التعريفات مصطلح الجودة علي أنه مصـــطلح معـــياري، بدلا من معاملته علي أنه مصطلح وصفي أو مصـــطلح يجمـــع بين الوصفية والمعيارية، فالجودة تشير إلي الجيد Good والممـــتاز Excellent بالقياس إلي السيئ Bad، وبالطبع لابد مـــن تحديد شئ ما نحكم عليه بأنه جيداً أو سيئ، ومن هنا فعادة ما يركـــز الحديـــث عن فصل أو مدرسة أو منطقة تعليمية وربما نظام بأكملـــه أو غـــير ذلـــك، ومـــن ناحية أخرى يجب توافر معايير أو خصائص للحكم في ضوئها.

وانطلاقاً من ذلك اهتم الباحثون اهتماماً كبيراً بتحديد المدارس الجـــيدة والمـــدارس الســـيئة أو كما يسمها البعض المدارس الفعالة Effective school والمدارس غير الفعالة Ineffective school وذلك لـــتحديد نظام العمل في كل منها، والنتائج التربوية المحققة، وطرق

** الفعالية: هـــي مـــدى إنجـــاز الأهـــداف أو المخـــرجات المنشـــودة، ومن السهل طبعاً تحقيق الأهداف المتواضـــعة لأن برنامج متواضع، وهنا يقال أن فعالية ذلك البرنامج عالية، فهي تهدف إلي قياس الإنجاز (أو المخرجات) فقط

تعزيــز الــنجاح، وعلاج النقص أو الخلل، وقد اعتمد الباحثون في التمييز بينهما علي عدة معايير أهمها:-

- القــدرة الأكاديمــية للطلاب المسجلين كما تقاس بواسطة الاختبارات المقننة للتحصيل في الرياضيات والقراءة.
- معدل التسرب في المدرسة.
- سمعة المدرسة داخل المجتمع المحلي.

ورغــم أهمــية هذه المعايير في التمييز بين المدارس الفعالة وغير الفعالة، إلا أن الحاجة ماسة للاعتماد علي معايير أكثر شمولاً وموضــوعية مــثل طرائق التدريس المستخدمة، مؤهلات المعلمين وخبراتهم، كثافات الفصول، تكنولوجيا التعليم المستخدمة وغير ذلك.

٤- الجودة مصطلح مقابل مصطلح الكم:

وأصــحاب هــذا الاتجــاه يفهمــون الجودة بالقياس إلي الكم Quality x Quantity وذلك علي الرغم من الصعوبة وربما التضليل في الفصل بين الكم والنوع، والتقديرات النوعية في هذا المعنى هي التي تحدث حدسياً، لأن طبيعة الظاهرة موضوع الملاحظة وتعقيدها قــد يحــدان من تجزئتها إلي أجزاء يمكن قياسها أو تكميمها، وتتخذ هــذه الأحكام يومياً في التربية في مواقف متعددة، فولي الأمر يمكن أن يــزور مدرســة مــا، ويــأخذ إحساساً أو شعوراً عاماً إذا كانت

المدرســة جــيدة أم ســيئة، وكذلك الحال بالنسبة للموجه في تقديره للمعلم.

وعلــي الــرغم مــن أن مــثل هذه الآراء لا تحظى بموافقة جماعية، وعلي الرغم من أنها قد تكون أحياناً متعجلة أو غير معلنة، إلا أنها تمثل مدخلاً قد يكون شائعاً في التعليم والحياة بشكل عام، بل أن هناك تنام علمي وموضوعي في تعريف الجودة وفهمها من خلال مقابلتها بالكم.

٥- الجودة بين الاتجاهين التكنوكراتي والشامل:

ويشــير بعض العلماء وفق هذا الاتجاه إلي أن مفهوم الجودة يــتأثر بالاتجــاه التكنوكراتي Tecgnocratic Attitud نحو المدارس الــذي يشــير إلي التأويل الأحادي لجودة التربية، والذي يركز علي جانــب فقــط ويهمــل الجوانب الأخرى، ومن هذه التعريفات ذلك الــتعريف الــذي يرى الجودة علي أنها مدى مقابلة النظام التربوي للحاجــات الاقتصادية للمجتمع، وتكمن صحة أصحاب هذا التعريف فــي انتشار البطالة بين المتعلمين، والتي ترجع في اعتقادهم أساساً إلي المناهج غير المناسبة للمدرسة والمجتمع، إلا أن الواقع يشير إلي أنــه رغــم أهمــية الحاجات الاقتصادية لدولة ما وأفرادها، فهم لا يعيشــون بالاقتصــاد فقــط، ومن ناحية أخرى، فإن التربية ليست

المســئولة الوحــيدة عن بطالة المتعلمين وأحياناً قد لا تكون مسئولة بالمرة.

وعلي النقيض من الاتجاه التكنوكراتي تؤكد التربية الإنسانية Humanistic Education علــي التنمــية الشاملة، وهنا تعني جودة التربــية مدى واسعاً من السمات الإنسانية منها احترام الأمم الأخرى والرغــبة فــي الحفــاظ علي السلام العالمي، والاستعداد للدفاع عن حقوق الإنسان.... وغيرها.

وممــا تجــدر الإشــارة إليه أن ظهور مشكلة ضعف مناسبة بــرنامج ما لاحتياجات بلد ما- رغم ارتفاع جودته- دفعت الباحثين إلي تأكيد الصلة الوثيقة أو التزامه الحتمي بين جودة برنامج ما وبين صــلته أو مواءمته Relevance لاحتياجات بلد ما، فأي برنامج يجب أن يكون عالي الجودة ووثيق الصلة باحتياجات البلد في نفس الوقت، حتى لا تفقد الجودة قيمتها وأثرها أخذا في الاعتبار أن ما هو مناسب لبلد ما قد لا يكون كذلك بالنسبة لبلد آخر، والشئ نفسه علي مستوى الأفــراد، فالتربــية لابد أن تكون ملاءمة لاحتياجات بلداً ما وعالية الجــودة فــي الوقت نفسه، ولذلك فلابد أن تتضمن تعريفات الجودة شيئاً عن مناسبة الأهداف والمخرجات للمجتمع موضع الدراسة.

وفي ضوء ما سبق من عرض تحليلي ونقدي لتعريف الجودة يمكــن تعــريف الجــودة في التربية بأنها "مجموعة الخصائص أو

السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها بما في ذلك كل أبعادها مدخلات عمليات ومخرجات قريبة وبعيدة وتغذية راجعة، وكذلك التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلي تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة لمجتمع معين، وعلي قدر سلامة الجوهر تتفاوت مستويات الجودة.

ثانياً: طرق قياس الجودة في التربية:

توجد طرق عديدة لقياس الجودة، وهو ما يمكن إرجاعه إلي التباين في تعريفات الجودة، ويمكن تقسيم هذه الطرق وفق مداخل أو مدارس متعددة، وداخل كل مدخل من هذه المداخل تقسيمات وآراء متعددة وربما تصل إلي حد التعارض، وفيما يلي عرض تحليلي نقدي لهذه المداخل:-

١- قياس الجودة بدلالة المدخلات:

ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلي فكرة مؤدها إمكان اعتبار المدخلات أو الموارد جوهر التعليم وجودته، ويمثل هذا المدخل تطويراً لمفهوم المدرسة المنتجة، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن المدرسة إذا توافر لها البناء الصالح بتجهيزاته ومعداته، والمعلمون الأكفاء، والقوانين واللوائح المحكمة والمناهج والكتب والأدوات التي أحسن أعداها، والخدمات المساعدة الكافية (الرعاية الصحية – المكتبات – التوجيه والإرشاد التربوي – إلخ)، الطفل المستعد للتعليم

والقـــادر علـــيه، فضـــلاً عن الأهداف المحددة الواضحة، إذا توافر للتعلـــيم كل هذا كان تعليماً منتجاً بدون شك، وواضح أنه رغم أهمية عناصــــر المدخـــلات في جودة التعليم، إلا أنها لا تعد كافية في حد ذاتهـــا لضمان الجودة، والعبرة ليست في توافر المدخلات وإنما في كيفـــية استثمارها وتعبئتها في أحسن صورة ممكنة. ولذلك لا يجوز قـــياس الجـــودة بدلالة المدخلات فقط، أو اعتبار تكلفة المدخلات أو معدل التكلفة لكل طالب، كمرادف لجودة التعليم.

٢- قياس الجودة بدلالة العمليات:

وكـــذا أصحاب هذا الاتجاه بشكل أساسي علي العمليات، وإن كـــانوا قد اختلفوا فيما بينهم في تركيز كل منهم بشكل كبير علي أحد عناصــــر "العملـــيات" والتـــي تتصـــف بالـــتعدد والتنوع، وقد أثر "التخصـــص" فـــي اختـــيار عنصــــر "العملـــيات" موضع الدراسة، فالمتخصصـــين في اقتصاديات التعليم ركزوا بشكل أكبر- بالإضافة إلي الكثير من عناصر المدخلات السابقة - علي حجم الفصل ونسبة المعلـــم إلي التلاميذ، ومدة العام الدراسي، ومدة اليوم الدراسي وغير ذلـــك مـــن الأمور، التي قد تقترب في بعض الأحيان من المدخلات منها إلي العمليات، في حين ركز الباحثون في التخصصات الأخرى وبخاصــــة فـــي علم النفس التربوي والمناهج وطرق التدريس علي

الأمـــور المرتـــبطة بميولهم وتخصصاتهم وربطوا الجودة بالعمليات إلي حد كبير.

وعلـــي الـــرغم من المأخذ العديدة حول هذا إلا أنه قد خطا بجـــودة التربـــية خطـــوات إلي الأمام تحديداً وقياساً للأثر والنتيجة وحيث ركز علي العمليات الأقرب إلي المناهج والعمليات التدريسية وإغفـــالهم النســـبي مكونـــات مهمـــة أيضاً مثل تنظيمات المعلمين والتنظيمات المدرسية عموماً.

٣- قياس الجودة بدلالة المخرجات:

وهذا المدخل يركز علي نواتج التعليم ومخرجاته، وقد وجدت فـــي المدخـــل تبايـــنات عديـــدة وواضحة، وذلك لتباين النظرة إلي مخـــرجات التعلـــيم والتـــي تتسم بالتعدد والتباين (مخرجات معرفية وغـــير معرفـــية، مخرجات قريبة وبعيدة المدى، مالية وغير مالية- وغيرها).

وعلـــي الـــرغم من اعتماد أغلبية أصحاب هذا الاتجاه علي التحصـــيل الدراســـي كمقياس للجودة، إلا أن الآخرين اعتمدوا علي تكوين السلوك الاجتماعي والاتجاهات الاجتماعية، وركزت مجموعة ثالـــثة (خاصـــة عـــن المقارنة بين المؤسسات التعليمية) علي نسبة المتخرجيـــن مـــن كلية ما، نسبة الحاصلين علي الدكتوراه، الإنتاج العلمـــي وبخاصة المقالات أو الدراسات المنشورة في مجلات جيدة

السمعة، ورغم أهمية المخرجات كمقياس للجودة، إلا أنه يؤخذ علي هذا الاتجاه:

١- أن قـياس بعـض التربويين للجودة من خلال دراستهم للنواتج فقـط. لا تقـول شيئاً عن كيف كانت فعالية النفقات التربوية أو دور التربية في تحديد المخرجات، ما لم تضبط المدخلات.

٢- صعوبة قياس المخرجات.

٣- الإغفـال الواضـح للمخـرجات البعيدة والمتعلقة أساساً بجودة الخريج في مواقع العمل والحياة بشكل عام، وهو الهدف النهائي للتربية.

٤- التركـيز بشـكل كبـير علي المخرجات المعرفية وإغفال غير المعرفية.

٥- نشـر الأعمـال العلمـية فـي المجلات الدولية يتأثر بعديد من العوامل، والتي لا ترتبط أحياناً بالجودة.

٤- قياس الجودة وفقاً لآراء الخبراء (مدخل السمعة) Reputation Approch

ويعـتمد علـي أراء الخـبراء (عمداء، أساتذة، مسؤولين في الوكالات والمؤسسات المهنية) لاتخاذ تقديرات جودة البرامج، لأنهم الأقدر تأهيلاً علي اتخاذ مثل هذه الأحكام، اختيار هذا المنهج يتم من خلال:

١- يختـار الباحث معياراً أو أكثر ليكون أساس التقويم (جودة هيئة التدريس).

٢- يمـزج الاستجابات الفردية لهيئة الخبراء توليد وترتيب أو تقدير للبرامج موضع الدراسة.

ويمكـن تعمـيم استخدم هذا المدخل للمقارنة بين أقسام معينة عبر الكلية والجامعة، وربما لمقارنة كليات عبر الجامعات، ولمقارنة الجامعـات بعضـها البعض، وجوهر الاهتمام في المقارنة هنا هو الترتيـب التنازلي للشئ موضع المقارنة حسب جودته، ويؤخذ علي هذا المدخل :-

١. التحيز. الذي يمكن أن يأخذ أشكالاً متعددة منها سمعة الكلية التي يمكن أن تؤثر في تقديرات الخبراء.

٢. عـدم توافـر المعلومات الوافية للمحكمين والتي تؤهلهم لاتخاذ أحكام خاصة بجودة البرامج في المؤسسات التي يعملون فيها، أو يتعاملون معها.

٣. هـذا المدخـل معنى بترتيب البرامج بدلاً من تقويمها في مقابل مستوى معياري للجودة.

٤. فهي تهتم بترتيب الجودة بدلاً من تحديد مدى الجودة وفقاً لمقياس معياري.

٥. المعايير المستخدمة في معظم دراساته هذا المدخل محدودة جداً.

ورغم هذه الانتقادات الحادة، فإن هذا المدخل يمكن الاستفادة منه، بعد مراعاة الآتي:

أ- تحديــد معايــير موضوعية متعددة للجودة وليس معياراً إجمالياً واحداً.

ب- موافــاة المحكميــن والخبراء بمعلومات وافية وموضوعية عن البرامج أو الأقسام موضع الدراسة.

جـ- الدقة في اختيار المحكمين المؤهلين بالفعل للحكم علي البرامج موضع الدراسة.

د- اعتبار هذا المدخل أحد طرق قياس الجودة وليس المدخل الوحيد، ومن هنا وجوب استكماله بمداخل أخرى أكثر موضوعية.

٥- قياس الجودة بدلالة الخصائص الموضوعية:

ويــرى أصحاب هذا الاتجاه أنه يمكن قياس الجودة من خلال محاولــة بــذل الجهد لاشتقاق خصائص أو سمات موضوعية لعملية التربــية وتحديدهــا، وعلي قدر توافر هذه الخصائص والمؤشرات تكــون جــودة التربية، وقد تأثر أصحاب هذا المدخل إلي حد كبير بالتعريفات التي تعامل الجودة كمصطلح معياري، وقد اختلف العلماء فــي كيفــية اشتقاق هذه الخصائص والسمات وإن كان من الممكن تمييز مدرستين هما:

أ- دراسة عملية التربية:

حيث يدرس بعض الباحثين عملية التربية لتحديد بعض الخصائص والسمات التي ينبغي أن تتوافر فيها حتى يمكن وصفها بأنها ذات جودة عالية. بمعنى أنه لو فعلت المدارس أشياء معينة بطرق معينة لتربية أبنائها (إقامة ساكن – أساليب تربوية فعالة...) فإن هذه تعد عناصر مهمة للجودة.

ب- اشتقاق الخصائص من البرامج والمؤسسات التي تم تصنيفها علي أنها عالية الجودة.

ويبدأ أصحاب هذه المدرسة عادة من حيث انتهى الآخرون المعنيون بتحديد البرامج (المؤسسات) عالية الجودة، وتتباين طرق الاشتقاق من الملاحظة القريبة والدقيقة لهذه البرامج، إلي استخدام الطرق الإحصائية البسيطة والمعقدة.

ومن الدراسات التي استخدمت هذه الأسلوب دراسة بنسون Bonson في محاولته لقياس جودة التعليم المهنى وتقويمه Vocational Education في المدارس الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي اتبع فيها خطوتين رئيسيتين:-

– تحديد خصائص أو سمات البرامج عالية الجودة كما استطاع ملاحظتها من خبرته في مشروع "موارد التعليم المهني القومي"، وقد توصل إلي ثلاثة خصائص في التعليم المهني، شمولية

وعمـــق التعلـــيم، الصلات الوثيقة بالصناعة، المرونة في الاستجابة لمطالـــب سوق العمل المحلي. وقد حاول بنسون تفصيل كل خاصية مع إبراز بعض الأمثلة الإجرائية لكل منها.

- تحديـــد مـــدى تواجد كل خاصية من هذه الخصائص في التعليم المهني في المدارس الشاملة.

ويؤخـــذ علي هذا المدخل إهماله لبعد المخرجات. بافتراضه أنهـــا سوف تكون علي ما يرام في حالة توافر مثل تلك الخصائص، عمومـــية بعـــض الخصـــائص المســـتنبطة، وإغفال علاقات السبب والنتيجة.

٦- قياس الجودة من المنظور الشمولي:

هذا المدخل يحاول التغلب علي سلبيات المداخل السابقة والتي اتسمت بالجزئية والبعد عن الشمولية، فالمداخل أو التيارات الجزئية أســـهمت بصورة واضحة في إبراز ضرورة المعالجة الشمولية في قياس الجودة وتقويمها، ويلاحظ بشكل عام:

١- إلـــزام أغلـــب المعالجـــات الشـــمولية للجودة بالنظرة النظامية (المنظومـــية) التـــي تأخذ في اعتبارها أغلب مكونات وعناصر العملـــية التعليمـــية، فضـــلاً عـــن العلاقات بين مكونات التعليم (مدخـــلات، عملـــيات، مخرجات قريبة وبعيدة، وتغذية راجعة)

بعضها البعض، وبين التعليم والمجتمع، وغير ذلك من العلاقات.

٢- ومن ناحية أخرى يلاحظ الباحث أن أغلب هذه المعالجات الشاملة - علي قلتها جاءت في الآونة الأخيرة، وبخاصة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من هذا القرن، وإن كان ذلك لا يمنع من وجود ارهاصات لهذه الشمولية والنظامية.

مما سبق يمكن ملاحظة الآتي:

أ- أن تطبيق المدخل الشمولي يتطلب تعاون الباحثين في التخصصات المختلفة للتربية، حيث يستحيل إنجاز ذلك القياس الشمولي بواسطة باحث في تخصيص معين، أو حتى بواسطة مجموعة باحثين في نفس التخصص، والمطلوب تعدد الباحثين وتعدد التخصصات داخل مظلة الشمولية.

ب- رغم أهمية هذا المدخل الشمولي فلا زال استخدامه في التربية غير شائع عالمياً حتى الآونة الأخيرة.

جـ- إن ندرة تطبيق المدخل الشمولي في قياس الجودة حتى علي مستوى العالم المتقدم، يدفعنا إلي تكثيف الجهود للتخطيط لتطبيقه علي المستوى الوطني في كافة مراحل وأنواع التعليم المصري، وبالطبع سوف لا نبدأ من فراغ، فلدينا العديد من الدراسات التي ركزت علي جزئيات يمكن ضمها والاستفادة منها: فعاليات

طــرق تدريــس معيــنة، **تقويم** كتب، دراسات الكفاءة الداخلية والخارجــية للعديــد من المؤسسات التعليمية... وغير ذلك كثير جداً.

د- يمكــن تقســيم الإطــار الشامل للجودة وتقويمها علي المستوى الوطني إلي أنظمة فرعية تناسب كل مرحلة تعليمية، يتفرع منها أنظمــة أصــغر حتى نصل إلي أصغر المكونات داخل قاعات الدراســة، وربما خارج إطار المدرسة نفسها، مع التركيز علي العلاقــات بيــن المراحل الدراسية بعضها البعض، وبين التعليم وسوق العمل والحياة بشكل عام.

هــــ- إن الإطــار الشــامل لقياس الجودة وتقويمها علي المستوى الوطني، سوف يكون البداية الأقوى لإصلاح التعليم علي أساس الدقــة والموضــوعية، وتملــك مصــر الإمكانات العلمية التي تســاعدها علي تبنى هذا التطور الشامل لقياس الجودة في حالة قبوله.

ثالثاً: اقتصاديات الجودة:-

أســهمت جهــود الباحثين في قياس الجودة وتقويمها إلي تتبع آثارهــا طالما أنه قد تم قياسها، وقد مهدت الجهود في مجال دراسة تأثيرات الجودة، بشكل جوهري لاقتصاديات الجودة، حتى أنه يمكن اعتبارها جزءاً منه.

وتعد اقتصاديات الجودة Economies of Quality أحد الفروع الحديثة جداً لعلم اقتصاديات التعليم، الذي يعد بدوره من أحدث فروع علــم التربية إن لم يكن أحدثها علي الإطلاق، وإذا كان الحال كذلك بالنســبة لعلــم اقتصاديات التعليم، فنتوقع مزيداً من الحداثة لأحدث فــروعه أو جوانــبه، وعليه فلا نتوقع تراثاً ضخماً أو نظرية علمية مــتكاملة تحكم "اقتصاديات الجودة" وتوجهها وإن كانت الدلائل تشير إلــي تزايد احتمالات الاهتمام به علي الأقل في ضوء تزايد الاهتمام بقضية الجودة ككل.

وقــد مهدت الجهود العلمية التي ركزت علي دراسة تأثيرات الجــودة (وبخاصة جودة المدخلات والعمليات) في المخرجات، لتقدم أفضــل فــي مجــال اقتصاديات الجودة، حتى أنها تعد الأساس لهذا المجال، إن لم تكن جزءاً رئيسياً من اهتماماته.

ولمــزيد من التفصيل عن هذا المجال نقدم فيما يلي مجموعة من النتائج التي توصلت إليها الدراسات في هذا المجال:

١- أشــارت النــتائج إنه علي الرغم من وجود قدر من التضارب وضعف الاتساق في نتائج الأبحاث التي اهتمت بتأثيرات الجودة فــي التغيرات في المعارف والاتجاهات لدى الطلاب، فإن نتائج الأبحــاث تشير إلي اتساق نسبي وإيجابية واضحة لتأثير الجودة فــي المكاسب الحياتية حيث أوضحت دراسة واتشتل Wachtel

إلـــي أن الـــنفقات لكـــل طالب (وهو مقياس تقليدي للجودة في المستويين الابتدائي والثانوي) كان لها تأثير قوي علي المكاسب اللاحقـــة، حـــتى بعـــد الأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل الأخرى مثل الخصائص الشخصية والعائلية، وإن مقاييس جودة المدرسة المرتبطة بالميزانية مثل النفقات لكل تلميذ، تعد أهم من نســـب التلامـــيذ لكـــل معلم أو المرتب السنوي للمعلم وذلك في ارتباطها بالمكاسب الحياتية.

٢- إن الجودة تؤثر في الدخول الحياتية البعيدة أكثر من تأثيرها في الدخـــول التي تأتي مباشرة بعد دخول الخريج سوق العمل، ولم تـــتأثر هذه النتائج حتى بعد ضبط عدد من الاختيارات الوظيفية، والقدرة الفردية، والخلفية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلـــي الـــرغم مـــن أن الجهـــود العلمية المبذولة في مجال اقتصـــاديات الجودة تمثل بداية مقبولة بشكل عام، ولكنها تحتاج إلي تطوير في جوانب متعددة لعل من أهمها:-

أ- توسيع النظرة للخصائص أو مؤشرات جودة المؤسسة التعليمية.

ب- توســـيع الـــنظرة إلي العوائد، لتتجاوز حدود المكاسب الحياتية المادية إلي مكاسب أو عوائد أخرى غير المادية.

جـ- تطوير التصميمات الامبريقية والأساليب الإحصائية التي تكفل **توصـــيفاً** أدق، وتحديداً أشمل للعلاقات بين الجودة والعوائد الشاملة، وبشكل يتجاوز حدود "التكميم" إن لزم الأمر.

المراجع

١- **حامد عبد الرحيم عبيد:** تطويــــر الدراسات العليا من منظور نظم إدارة توكيد الجودة (الأيزو ٩٠٠٠) - بحوث مؤتمر جامعة القاهرة للدراســات العلــيا - الدراســات العلــيا وتحديات القرن الحادي والعشرين - أبريل - ١٩٩٦.

٢- **حسن حسين البيلاوي:** إدارة الجــودة الشـــاملة في التعليم العالي بمصـــر - أوراق عمل مؤتمر التعليم العالي في مصر وتحديات القرن ٢١ - جامعة المنوفية - ١٩٩٦.

٣- **علي السلمي:** إدارة الجــودة الشـــاملة ومتطلبات التأهيل للأيزو - دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٩٥.

٤- **محمد عبد العزيز طعيمة:** رقابة الجودة بالدراسات العليا - بحوث مؤتمـــر جامعـــة القاهـــرة للدراســات العليا - الدراسات العليا وتحديات القرن الحادي والعشرين - أبريل - ١٩٩٦.

٥- **محمود عباس عابدين:** الجودة واقتصادياتها في التربية - دراسات تربوية - المجلد السابع - الجزء ٤٤ - سلسلة أبحاث تصدر عن رابطة التربية الحديثة - القاهرة - ١٩٩٢.

٦- : علم اقتصاديات التعليم الحديث - الدار المصرية اللبنانية - القاهرة - ٢٠٠٠.